

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

■ العدد الأربعين/ يولية ١٩٩٢م/ ذو الحجة ١٤١٢هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصري ■



القطاع العام
بين الرئيس
وفيتوا الأجانب

حزب استنزاف
بين الأمن
وجماعات الجهاد

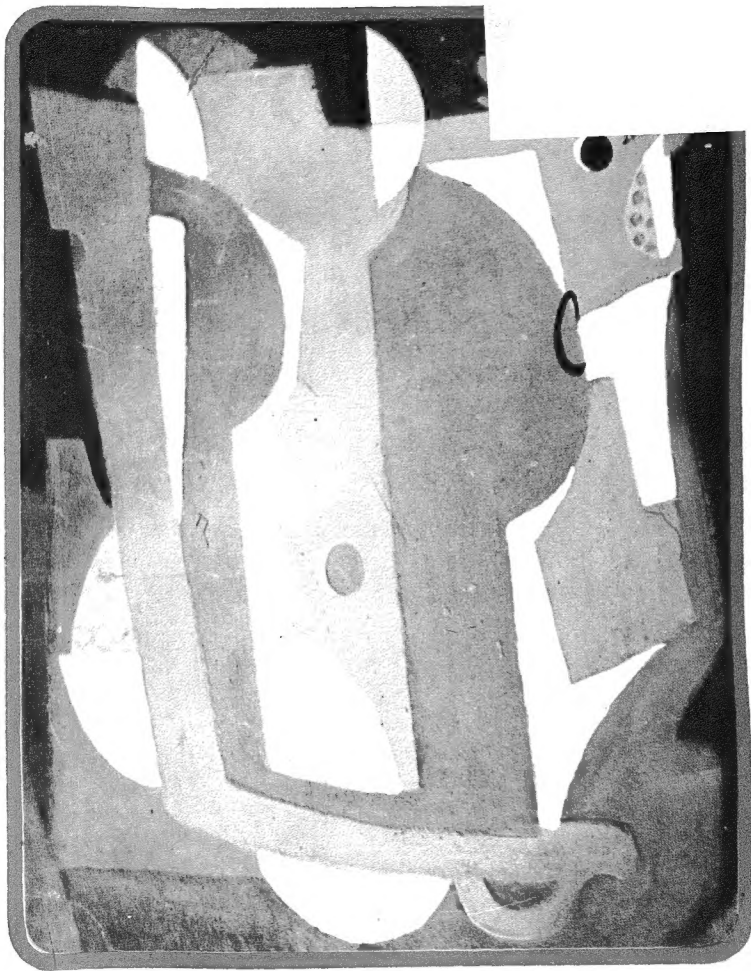
التنازلات.. مقابل الوعود
والطريق المسدود

الروس يتصدون
لحزب البارلويورد،

الفساد يعيش في مصر.. ويعصف بكل مؤسسات الدولة

١٦ من القادة السياسيين والمفكرين يسألون:

كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة؟!



«العازف» لوحة للفنان الكبير سيف وانلى

اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

اليسار در

السرعة المطلوبة

كل عام وأنتم بخير... لهذا العدد يصل إلى أيديكم أول أيام عيد الأضحى المبارك، آمادة الله علينا وعلى الأمة الإسلامية والعالم كله بخير. وبعد...

تسليط الضوء، أن التذرة التي تنشرها في هذا العدد قد استقرت على أكثر من ربع صفحاتها. وقد أثارنا هذه مشكلة داخل هيئة التحرير، البعض اقترح تقليصها، وآخرون يسيكروا بنشرها كاملة بعد إعادة صياغتها باختصار للكلمات، ولكن في النهاية قررنا نشرها كاملة حتى يتاح لكل المشاركين فيها أن يعبروا عن وجهة نظرهم كاملة، وبالفعلهم وبإقرارهم هم.

وأول هذا إلى تأجيل عدد من الموضوعات، بما قد يمتنع بها بعض الأعضاء، ولكن هذا ليس السبب في عدم نشر ملاحظات أعضاء وأبطال قراء اليسار في الصورة فربما لنهم وصلتنا ظهر يوم ٢٢ مايو أي يوم الانتهاء من العدد تمام، وقبل تسليمه للمطبعة بساعات. وحتى لا يغيب علينا إصدارنا من الصورة، سنأخذ في هذه الأضر ملاحظاتهم السليمة، مستغلين في الحضور على الملاحظات الإيجابية لضيق ألسانهم.

يطالب الرضاء بفتح حوار على صفحات اليسار مع رموز اليسار الأخرى بكافة فصائله وتياراته - يسار إسلامي - فصائل ماوكسية أخرى... وإطالين بريد من الحقائق حول الأوضاع الداخلية في الشارع الفلسطيني، فلم تعد رسالة موسكو التي تتميز بالوضوح والموضوعية تشجع نهم.

والقول للرضاء - حتى لا تضطر إلى هذا التخلي عن الحق، ولكل القراء، نرجو الحرص على أن تصل رسالتكم في النصف الأول من الشهر، سيكروا فوز الامكان.

وردة أخرى كل عام وأنتم بخير

اليسار

في هذا العدد

- صقلنا هكذا يقودنا الحكم للقرن الواحد والعشرين حين عهد الرأق [٤]
- بهمسون [٧]
- الجو السياسي: تعهد انتخاب مبارك لجولة ثالثة. [٨]
- حرب استنزاف طويلة المدى بين الأمن والجهاد مدحت الزاهد [١٠]
- الدين والتطرف. دعوة لفتح الارتباط سمير مرقص [١٦]
- مرة أخرى حول مشروع الشرق الأوسط د. عبد العظيم أنيس [١٨]
- السوق الشرق أوسطية وإسرائيل الكبرى د. فوزي منصور [١٩]

مصر

- النساد بعصف بكل مؤسسات الدولة أهدنة النقابي [٢٢]
- آل الريان وتاريخ من ٨٢ إلى ١٩٩٣ محمودة الحصري [٢٩]
- القطاع العام من الرئيس إلى فيتر الأجانب حسن بدوي [٣٢]
- كارتة الزراعة تهدد الوطن د. محمودة خميس أبو زيد [٣٦]
- تهارات [٣٨]

تدوة

- كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة [٣٩]

العرب

- رسالة القدس: سياسة التنازلات مقابل العود حنا عميرة [٦١]
- نحو الشمس: بركات الشريك الكامل فالح العطاونة [٦٤]
- رسالة اليمن: الجماهير تتمسك بالديمقراطية عز الدين سعيد [٦٥]
- المؤقر العربي لحقوق الانسان حلمي شعراوي [٦٨]
- رسالة عمان: أول مؤقر علني للحزب الشيوعي على الرئيس [٧٠]
- رسالة المغرب: نساء أفريقيا يطالبن بالمساواة [٧٢]

العالم

- رسالة موسكو: التصدي لحزب الماريلورد أحمد الحمص [٧٥]
- آثار انتهاء الحرب الباردة تصل إلى إيطاليا لويس جرجس [٨١]
- اسلام لاهانة التابعون خليل عبد الكريم [٨٣]
- أوشيف اليسار عيد صالح شاهد على... وقعت السعيد [٨٤]

فن

- بازورة الثقافة شكر الله سعيك أحمد يوسف [٨٨]
- الفن الياباني عبر شاشة التلفزيون ماجة موريس [٩٢]
- بين شمائل [٩٥]
- مشاهيات: أحزاب صاحب الفضيلة صلاح عيسى [٩٨]

موقفنا

هكذا يقودنا الحكم للقرن الواحد والعشرين!

حسين عبد الرازق

في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات ..

ولا أظن أن أحدا ، سواء كان مواطنًا عاديًا بسيطًا يعيش فوق أرض مصر ، أو واحدًا من المهتمين بالشئون العامة المتابعين والمطلعين والدارسين لأحوال الوطن ، يحتاج إلى أي جهد لاكتشاف تناقض هذا الكلام مع الواقع بل لعلمه بقدرة الصورة العكسية قامة لما نرى به هذا العام والاعوام التي سبقتها ، أي طوال السنوات العشر الأخيرة .

فمصر مبارك مجتمع مأزوم
ساحيا واقتصاديا واجتماعيا يعاني من ترقق وتراجع الانتاج القومي .. ومن التدهور والفناء والبطالة والكساد وتراجع متوسط الدخل الفردي والاجور الحقيقية ومعدلات الادخار ، وتدهور الصناعة والزراعة .. ومن تمسك التساقط الطبقي وازدياد الاغنياء غنى والفقراء فقرًا ، وتفشى الفساد خاصة في مستويات الدولة العليا ومؤسساتها .. ومن انهيار القيم وسقوط المواطنين بين شقى ثقافة طفيلية استهلاكية وثقافة رجعية معادية للعقل والاجتهاد ، وضعف الولاء الوطني .. ومن تدهور الأوضاع السياسية والديمقراطية وشيوع انتهاك حقوق الانسان والحقوق المدنية ، وتعميق المواطنين وحملات التآديب الجماعية وتزوير الانتخابات .. ومن العنف والازهاق ومن التضييق الخارجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وليست هذه إلا مجرد عناوين للوضع الكارثي الذي نعيشه والذي يجمع عليه كافة القوى من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . (ولعل قراءة للتلوة المنشورة في هذا العدد تساعد في تذكيرنا ببعض جوانب هذا الواقع

لم يحظ الخطاب الهام الذي ألقاه الرئيس حسني مبارك في الاحتفال الرسمي بالعيد العالمي للعالم في أول ماير الماضي ، بالاهتمام الواجب من الأحزاب والقوى السياسية ، رغم إتفاقها أن الرئيس إختار هذه المناسبة ليعلن للرأي العام بخطاب قريحته لرئاسة الجمهورية للولاية الثالثة التي تبدأ في أكتوبر القادم) ١٢ أكتوبر ١٩٩٣ ويطلع برنامجنا للسنوات القادمة (١٩٩٣ - ١٩٩٩) أي حتى نهاية هذا القرن .

لقد قسم الخطاب الذي استغرق إلقاءه ساعة وعشر دقائق إلى قسمين رئيسيين ، تناول في الأول الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن ، أي ما تحقق خلال ١٢ عاما من حكمه ، وتناول الثاني الخطوط الرئيسية لبرنامجنا في ولايته الثالثة .

استغرق الحديث عن الإنجاز ٥ الضخم الذي ينتشر على إستعداد الأرض المصرية من حلايبي أقصى الجنوب إلى رفح لأقصى في أقصى الشمال ، ومن طابا في أقصى الشرق إلى آخر نقطة في الصحراء الغربية ٥ ثلاثة أرباع الخطاب .. ليؤكد الرئيس وأنها كنا نرى دورنا الأساسي في أن نكون القدوة والمثل ، نستعيد للانسان المصري ثقته بنفسه ووطنه ، نشهد الهمة ونفتح أبواب المشاركة ، ونرفع العقبات عن الطريق ، كي تصبح مصر ونا للمتعين . كان شغلنا الأول أن نغرس في المجتمع قيما جديدة تحض على التكاتف والتراحم ، وجعل من تقدم الوطن مسئولية كل مواطن . كان هدفنا - ولم يزل - أن نبني مجتمعا متماسكا ، لا يمزقه الصراع ، والتناحر .. يفتح أبواب المشاركة للجميع ولا يستبعد أحدا . يحسن استثمار طاقاته ولا يقرط في شئ منها .

وأحد الله أن المسئلة قد دارت في الاتجاه الصحيح بأكثر مما توقع الكثيرون . استعاد المواطن ثقته في اقتصاد وطنه ، وتوافر بمصر مناخ جديد ، أعطى دفعة هائلة لاستثمارات ضخمة ، شاركت

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشر الفنى:

محمود الهندي

المستشارون:

إبراهيم بدواوى

د. رفعت السيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم أنس

عبد القادر شكر

عبد الفتى ابر العيتن

محمود أمين العالم

شارك في التأليف:

د. فؤاد مرسى

اليسار: مثير ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:

١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا
أوميايادها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو مايعادلها.

ترسل القيمة ب شيك مصرفى أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان
- إمبابة- جيزة

رقم البريدى ١٢٤١١

ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

البنك الدولي أن معدل النمو الحقيقي كان صفراً ٪١ ويواصل رد التجميع بالارتقام والحقائق كشف التدهور وأبعاد الأزمة في الجوانب الأساسية والحقيقية للاقتصاد. التضخم - البطالة - عجز الموازنة - القطاع العام - الصناعة - الزراعة - خدمات التعليم الصحة - .. إلخ.

* قدم الرئيس صورة غير حقيقية ومتناقضة للواقع وللمعهدات الحكومة لصندوق النقد الدولي، وبما زعم بأن الحكومة لا تبجح ولا تصلى القطاع العام ، قائلا أن سياسية الحكومة لتقرب من :

- تحرير القطاع العام ليكون أكثر قدرة وكفاءة .

- حرية اتخاذ الإدارة للقرار .

- ضخ استثمارات جديدة في عروقه .

فالحقائق المعلقة والمنشورة على لسان

رئيس الوزراء والحكومة، وفي المذكرات

والاقتاعات مع البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي تؤكد أن الحكومة تبجح وتصلى

القطاع العام (التاجع أولا) فقد تم طرح ١٧

شركة للبيع، وتقرب بيع ٨٥ شركة من شركات

القطاع العام خلال ٣ سنوات حددت بالاسم .

ونشرت الدولة هذه المعلومات على الكافة في

كتيب مطبوع . كما تعهدت الحكومة في

مشروع خطاب النوايا المقدم حاليا لصندوق

النقد الدولي بيع ٣٠٠ شركة (٥ كل

شركات القطاع العام تقريبا) وأشارت إلى

خطة يجرى دراستها لدخول القطاع الخاص

لشراء ، صراف أساسية مثل السكك الحديدية

والبريد والنقل العام وشركات النقل البري،

وقطاع الشحن والنقل الجوي ومصر للطيران (

راجع اليسار عدد أبريل وعدد مايو ١٩٩٣).

ويستعمل أن تكون هذه الحقائق

هائية من رئيس الجمهورية، فهو

يحكم الدستور والواقع، الوعيد في

هذا البلد المسكين الذي يملك سلطة

إصدار القرار. مما يجعل لهذا القول

تفسيراً واحداً محروفاً لا يحتاج منى إلى

توضيح .

* دافع الرئيس عن وجوه البطالة

الواسعة بحجة أنها ظاهرة عالمية

وتناسى الرئيس أن مصر لم تعرف منذ ثورة

٢٣ يوليو هذا الحجم الهائل من البطالة

الكاملة خربجي الجامعات والمدارس الفنية

والعالمين عامة كما يجادل أن نسب البطالة في

الدول التي أشار إليها لا تتجاوز ٣ أو ٤ ٪

في أسوأ الأحوال، وأن هذه الدول تصرف



بطالة لا ترحم... «في انتظار اللقح».. «صالح تراجيل» ينتظرون مقابل الانتفاخ ليعتار منهم.

حققتها سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي

كادت أن تعبر بالانقراض المصري وعق

الزجاجة ، حمل الزلزال وضرب الأرواح

للسياسة مشرولية استمرار الأزمة حتى الآن .

ورغم صعوبة وجود آثار سلبية للمحدثين،

إلا أن الثابت في كل الدراسات الاقتصادية

المجادة أن برنامج الالف يوم الذي تقدم

به الرئيس منذ أكثر من عامين والذي

بدأ الإصلاح الاقتصادي على أساسه،

هو برنامج فاشل ، برنامج للختن

الاقتصادي ، يضر بمصالح الوطن ككل،

ويطغته المنتجات من عمال وفلاحين وموظفين

ورجال أعمال متعجين، والشباب، والمرأة

وأصحاب المعاشات .

لقد كشف حزب التجمع في ردهه على

بيانات الحكومة أمام مجلس الشعب (مارس

١٩٩١ - فبراير ١٩٩٢ - يناير ١٩٩٣)

حقائق الإصلاح الاقتصادي . فالحكومة تتباهى

بما حققته من تقدم على الجانب التقني والمالي

لصورة (وهو ما يسمى بالاقتصاد الرمزي)،

تاركة الاقتصاد الحقيقي الذي يؤثر على

مستوى معيشة الناس. ويقول التجمع في

تتارله للقضايا الأساسية للاقتصاد أن الحكم

يخدع الشعب عندما يقول أنه قد تحقق زيادة

في الناتج الإجمالي بنسبة ٣,٨ ٪ سنويا .

فالثابت طبقاً لما أذاعته وزارة التخطيط أن

نسبة الزيادة لم تتجاوز ٠,٩ ٪ بينما يؤكد

المؤلم) .

وبالرغم من أن كلام الرئيس عن الانجازات

وصورة مصر اليوم مكر ومعاد ولا يفتح أحدا

.. فينالك عدد من الملاحظات لابد من التأكيد

عليها حتى تكتمل أبعاد الصورة .

* يحاول الرئيس جهاذا الرد على

الانتقادات الصحيحة التي يوجهها اليسار

المصري أساسا لسياسة الإصلاح الاقتصادي

التي تارس في السنوات الثلاث الأخيرة -

وقبل ذلك أيضا - والحاجة بأنها لا تخدم إلا

مصالح الرأسمالية الأجنبية والشركات متعددة

الجنسية وفئات طبقية محدودة في مصر تحمل

كحميل للرأسمالية الأجنبية، وتتكون من

مجموعة من المغامرين والطفيليين والفئات

التي كونت ثروتها من الأنشطة الطفيلية

والهجرة الاقتصادية .

فلم يجد ما يقول إلا تكرار عبارة أن

الإصلاح الاقتصادي ليس لصالح فئة أو

طبقة، أربع مرات في فقره واحدة لا تتجاوز

١٠ أسطر في الخطاب، دون أن يجسد أي

حقيقة تتعق في هذا القول، متصورا أنه

أقنع الناس أن هذه السياسات (والانجازات)

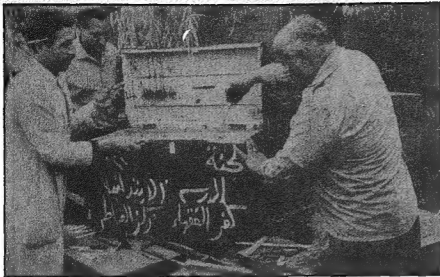
تحقق صالح الشعب كله، والفرد !

فيما الرئيس للبحث عن شناعة

يعلن عليها ما أشطر للاعتراف به

من تمخر في الإصلاح الاقتصادي

فيبعد أن أكد على النجاحات الهائلة التي



توزيع الانتخابات

تحقيق توازن في التنمية بين المحافظات - علاج مشكلة البطالة خارج الجهاز الحكومي - تشجيع المستثمرين على الاستثمار في جميع أنحاء مصر - استمرار الاستثمار في البنية الأساسية من جانب الدولة - دعوة القطاع الخاص للاستثمار في البنية الأساسية مثل الكهرباء والمياه والمجاري - تبسيط التشريعات التي تحكم النشاط الاقتصادي - تطوير أداء الجهاز الحكومي - الاهتمام بالمشروعات الصغيرة - زيادة الأجور والارتقاء بمستوى الخدمات نتيجة لزيادة موارد الدولة (بافتراض أن هذه السياسات يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج) - زيادة الصادرات عن طريق تنظيم قطاع الأعمال المصري بالتعاون مع التنظيمات النقابية ومؤسسات الدولة - تطوير التعليم . يؤكد هذا البرنامج الذي خلى من أي إشارة - ولو عابرة أو على سبيل الخطأ - للاصلاح السياسي والديمقراطي . يؤكد استمرار السياسات المحافظة التي إتبعها الحكم في ظل الرئيس حسني مبارك وأدت إلى التخلف والتنمية والقساد والاستبداد واحتكار القوة للسلطة وخطر الجساعات الانقلابية والأرهابية ، كما يقرر «برنامجنا للتغيير» الذي أصدرته اللجنة المركزية لحزب التجمع في فبراير الماضي . هذا هو البرنامج المطروح علينا في الولاية السابعة للبرلمان برئاسة حسني مبارك . والذي يفترض أن تدخل مصر على أسامه القرن الواحد والعشرين ١ ولا تطبيق .

الاستبداد الذي يتخذ شكلا ديمقراطيا وتعيش جميعا في ظله . إذا كان هذا هو حال الحديث عن الحاضر والماضي . فإن الحديث عن المستقبل أو برنامج السنوات الست القادمة لا يكاد يقدم جديدا اللهم إلا إنذارنا بما هو أسوأ مما نعيش فيه الآن لقد حدد الرئيس ١٢ نقطة برنامجية للمستقبل هي .. توفير الخدمات للمناطق العشوائية -

إعانة بطالة قتل نسبة عالية من الأجور ، بينما وصلت البطالة في مصر ١٥٪ من قوة العمل في أقل التقديرات وأكثرها تواضعا ، ودون أن يكون هناك أي نظام لمنع هؤلاء إعانة بطالة! «ثم ينكر الرئيس في تصريح صادم للرأي العام وجوه القساد في مصر كظاهرة ، ويحاول بإلحاح تدعيمها كمجرد أحداث متفصلة لا يخلو منها أي مجتمع . أي أنه يدافع بصورة غير مباشرة عن القساد المستشري في جسد الدولة والمجتمع من القمة للقاع . (راجع تحقيق أمانة النقاش في هذا العدد) .

ويحدث الرئيس بفخر عن اعفاء مصر من قدر كبير من ديونها الخارجية ، متجاهلا الفن السياسي القادح الذي دفعته مصر وما تزال تدفعه مقابل هذه الاعفاءات من ديون يحصل الحكم المستولية عنها وعن تهديدها ومتجاهلا أننا عدنا لسياسة الاقتراض من الخارج مرة أخرى .

«وحدثنا الرئيس - في ثقة يحسد عليها - بأنه قد تم بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي .. تقاسر فيه المجالس الشعبية والنيابية حقوقها الدستورية في التشريع والرقابة .. وتقاسر الأحزاب حريتها كاملة دون قيود أو رقابة ..» ولا تعليق لي على هذه العبارة التي تصمد حتى الحجر . فكلنا يعرف جوهر النظام التمسعي

هناكسكن آدميون.. رعايا الرئيس



* ابن أحد كبار المستقلين يستعد لشراء أحد شركات التوكيلات الملاحة الملوكية لقطاع الأحساء، بعد أن تم تقسيم كبرى شركات التوكيلات الملاحة إلى أربع شركات تمهيدا لبيعها جميعا (بالقطاع). تدفع هذه الشركة حاليا للدولة خرائب لقط ٢١ مليون جنيه سنويا بخلاف صافي الأرباح التي تزيد عن ٢٥ مليون جنيه..

المعروف أن التوكيلات الملاحة لا تتطلب استثمارات كبيرة وتقدر أرباحها طائلة وتستعجم عمالة قليلة.

* نفس «الطفل المعجزة» يملك قرية سياحية في البحر الأحمر. وقد منع مفتشو مكتب العمل والصحة المهنية من دخولها للتحأكد من صراحتها للقوانين والإجراءات السليمة.

جرت المحاولة الوحيدة للتفتيش عليها في ديسمبر الماضي. ولكن حال أحد الأجهزة السيادية بينهم وبين قيامهم بواجبهم.

وصفت طريقة المنع بأنها مهينة.

* ويصرد أن نفس الإبن شريك في فندق تم إقامته مؤخرًا في أسوان كان جهاز حماية البيئة في المحافظة والجلس المحلي قد عارض إقامة هذا الفندق لمخالفته للاتفاقيات الدولية بشأن حماية البيئة. ولكن نفوذ الابن قضى على هذه المعارضة ونجح في ترقيع عقد مع المحافظة باسم شريكه تم على أساس تأجير الأرض التي يتم عليها الفندق بـ ١.٥ جنيه للمتر، بعد أن كان الفصح المقرر عشرة جنيهات. كما نص العقد على أن مدته ٥٠ عاما تعود بعدها الأرض وما عليها من منشآت للمحافظة بسعر السوق حينئذ.

ولمعت نفس المحافظة عقدا مع أصحاب فندق آخر في نفس الوقت،

نص على أن إيجار المخر حشرة نصيبات، وصدته ٢٥ عاما فقط ويعود للمحافظة بعد ذلك.. ويلا مقابل .

* بعد أن رفض عرض الملياردير المصري (الأمريكي) محصور وجهه لشراء كل من شركتي «الكوكاكولا» و«البيبيس كولا» واستبعد بناء على أوامر مباشرة من الشريكتين الأم في الولايات المتحدة الأمريكية.

تردد أن هناك نية لاستبعاد الملياردير المصري محصور إبراهيم كامل» من أحد صفقات بيع القطاع العام لحساب الأجانب أيضا

* مصادر حزبية اعتمدت أن إعلنا» عادل حسين» رئيس تحرير الشعب من منصبه الصحفي بعد انتخابه أمينا عاما لحزب العمل بدلا من الدكتور حلمي مراد الأمين العام السابق والذي انتخب نائبا لرئيس الحزب، إنقلابا سلميا قام به المهندس إبراهيم شكري رئيس الحزب واللجنة التنفيذية للحزب، تفليها الصلقة بين الحزب والحكومة قت في الأسابيع الأخيرة عقب عقد لقاات سرية بين إبراهيم شكري وبعض القيادات المستقلة ، وتهدف إلى وقف التدهور في العلاقات بين حزب العمل والحكم والذي وصل إلى حد الصدام. وكانت الحكومة قد دعت في الفترة الأخيرة المجموعة التي انشلت منذ سنوات من حزب العمل بزعامة «أحمد مجاهد» النائب السابق لرئيس حزب العمل، وأخذت في التهديد بسحب اعترافها بالقيادة الحالية لحزب العمل بقيادة إبراهيم شكري- حلمي

مراد- عادل حسين) والاعتراف بمجموعة مجاهد. كما هددت بإغلاق صحيفة الشعب. واعتصمت الرئاسة عن ترجمه الدعوى لإبراهيم شكري في المناهات الرسمية التي يحضرها رئيس الجمهورية، واستغنى عادل حسين من مرافقة الرئيس في رحلته الخارجية والتي يصاحبه فيها رؤساء تحرير صفح المعارضة الرئيسية (الولد- الأهالي- الأحرار) مع رؤساء تحرير الصحف القومية.. وذلك كره على موقف الهجوم العنيف الذي شنته صحيفة الشعب ضد رئيس الجمهورية والحكومة والسياسات المخفلة للحكم، واتهامها له بالفساد والمصالاة للولايات المتحدة وإسرائيل وممارسة الإرهاب ضد الإسلاميين، ووقوفهم إلى جانب الحكم القائم في السودان وقناعهم عن السياسة الإيرانية.

وتؤكد هذه المصادر أن الصلقة تتضمن إصاء عادل حسين من رئاسة التحرير واتباع الجريدة والحزب لسياسة معارضة أقل عنفا وتشددا، خاصة بالنسبة لشخص رئيس الجمهورية عشية ترشيحه لولاية ثالثة.. على أن تصدر الصلابة الطهيحية بين الحكم والحزب، وقد لوحظ دعوة المهندس إبراهيم شكري للاحتفال بتحرير سيناء واحتفال أول مايو.

مصادر حزب العمل تنفي قضية الصلقة قاعا. وتؤكد أن عادل حسين هو الذي رفض الجمع بين موقع الأمين العام ورئيس التحرير، وأن الشعب ستواصل نفس الخط السياسي ولنفس التهمة الحادة المرتفعة التي ميزتها خلال فترة رئاسة عادل حسين للتحرير، وأن مقالات د. حلمي مراد وعادل حسين ستستمر في الشعب بنفس التهمة والفرجة.

تجديد انتخاب مبارك لولاية ثالثة!

السادات بالزوال والانهيار. بل ينبغي الاعتراف بأن مستوى معيشة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى قد تدهور في عهد حسني مبارك عما كان عليه في ظل السادات، وحمل الحزب القوي الرأسمالية الحاكمة المستولية على تأجيج النار المشتعلة تحت الرماد بدلا من أن يسمموا إلى معاصرتها، ويسعون التصديق الذي أصاب المجتمع والنظام بدلا من مواجهته.

وقد صرحت الهيئة الرئاسية لحزب التجمع طوال السنوات الثلاث الماضية ضد بيان الحكومة وسياسات الحكم، وعارضت كل القوانين والاختيارات الأساسية للحكم. ويتطهر أن تحدد الأساسات العامة في اجتماعها يوم ٧ يونيو القادم بعد عطلتهم الأضحية مباشرة موقفا من ترشيح الرئيس مبارك لولاية ثالثة.

* حزب الوفد امتنع عن التصويت داخل مجلس الشعب عام ١٩٨٧ وانضم إلى حزب التجمع في مطالبته الرئيس ببرنامجهم التصويت في الاستفتاء. بلا أو نعم على أساسه. وحتى الآن لم يتناول قضية انتخاب مبارك لولاية ثالثة إلا من خلال افتتاحية الوفد يوم الاثنين ١٧ مايو تحت عنوان: «الوفد... وانتخاب رئيس الجمهورية» حيث أكد أن الوفد يرفض انتخاب رئيس الجمهورية وفق الدستور الشوري. تماما كما يرفض أن يتولى مجلس الشعب اختياره... والسؤال كيف يترجم حزب الوفد هذا الموقف عمليا... هل بالدعوة للتصويت بلا... أم بالتفكير وراء هذه المطالبات الدستورية لكي لا يحدد موقفا!

* أما حزب العمل فقد أيد انتخاب مبارك للرئاسة عام ١٩٨١ كما أيد ترشيحه وانتخابه عام ١٩٨٧ بالمشاركة مع الإخوان المسلمين حيث شكلا معا داخل مجلس الشعب معارفا

المواطنين بالتصويت بلا. وقد أسس موقفه عام ١٩٨١ على أن مبارك أعلن بتجنهه لكافة المواقف السابقت للرئيس الراحل محمد أنور السادات تلك المواقف التي عارضها حزبا واعتبر معارضتها لها محورا لعمله السياسي الوطني في المرحلة السابقة. وهي: الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد وسياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل، وسياسة الارتباط بالمخططات الأمريكية إزاء المنطقة، والسياسة الاقتصادية التي أدت إلى إفقار الجماهير ومعاناتها.

وفي عام ١٩٨٧ دعى المواطنون للتصويت بلا. بعد أن طالب الحزب الرئيس حسني مبارك بإعلان برنامج له ليعتد بتحديد المواقف على أساس أسسها لهذا الديمقراطي أصيل وهو لا يجري الاستفتاء على الرئاسة بأسلوب التفويض على يمين من قبل المواطنين ولكن الرئيس رفض الالتزام بأي برنامج. فكان أن اتخذ الحزب قراره بالتصويت بلا في الاستفتاء مؤكدا أن الرئيس مبارك احتفظ خلال ست سنوات من حكمه بجهز سياسات السادات، وضمن لها البقاء بعد أن كانت مهددة في ظل

بدأت الأحزاب السياسية مناقشات مستفيضة في هيئاتها القيادية لتجديد موقفا في الاستفتاء على ترشيح الرئيس حسني مبارك رئيسا للولاية ثالثة.

تهتم الدوائر السياسية بمواقف أحزاب التجمع والناصرى والوفد والعمل.

* فالحزب الناصري والحزب العربي الديمقراطي الناصري سيكون مطالبين لأول مرة بتجديد موقف من قضية ترشيح الرئيس داخل البرلمان. ومن الاستفتاء على هذا الترشيع. فهو أحد حزبين مثليين في مجلس الشعب الحالي. ولم يكن قائما بصورة رسمية عند ترشيح الرئيس لولاية ثانية عام ١٩٨٧. وسيكون لقراره تأثير قوي على الخلافات في صفوف الناصريين أما في اتجاه الحل أو إلى مزيد من التأزم.

* حزب التجمع يتولى رئيسته زعامة المعارضة في مجلس الشعب. وهو الحزب الوحيد في مصر الذي رفض في المرتين السابقتين (١٩٨١، ١٩٨٧) الموافقة على ترشيح حسني مبارك للرئاسة، وطالب

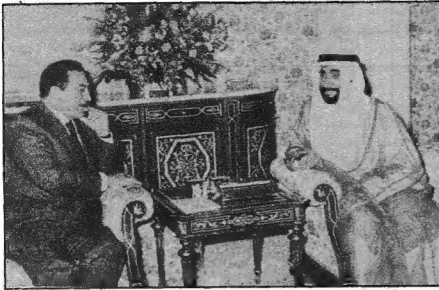
إبراهيم شكرى

شهاب الدين دارو

فؤاد سراج الدين

خالد محيى الدين





مبارك وقايم خلال المباحثات

باسم التحالف الاسلامي» . وكان المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل يتولى زعامة المعارضة فى المجلس.

ورغم أن حزب العمل وجريدته الشعب الأعلى صوتانى معارضة سياسات الرئيس مبارك الداخلية والعربية والخارجية، فمن الصعب القطع بموقفهم، خاصة فى ظل الشائعات التى تتروى فى الدوائر السياسية والصحيحة حول تقارب غير معلن بين الحزب والرئاسة.

من المتوقع أن يطرح موضوع اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية على مجلس الشعب فى جلسة خاصة فى نهاية يوليو أو أول أغسطس حيث ينص الدستور على تحديد اسم المرشح لرئاسة الجمهورية قبل ٦٠ يوما من انتهاء مدة الرئيس الحالي، ويتم الاستفتاء عليه قبل الموعد بأسبوع. وقد تم انتخاب الرئيس مبارك لولايته الثانية فى ٥ أكتوبر ١٩٩٧.

نجاح «محدود» لجولة مبارك

أكدت دوائر سياسية مطلعة أن رحلة الرئيس حسنى مبارك الى دول مجلس التعاون الخليجي، قد حققت نجاحا محدودا للغاية. كان الرئيس مبارك قد قام بجولة خليجية استمرت ثمانية أيام زار خلالها عمان والكويت والبحرين والامارات وقطر والسعودية. وحددت الادارة المصرية ثلاثة أهداف رئيسية لهذه الجولة هي:

- التنسيق والتشاور فى شأن التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التى تواجه المنطقة، بما فى ذلك الموقف من الخطر الإيراني، وخطر الارهاب ووضع إعلان دمشق بين دول الخليج الست ومصر وسوريا مرضع التنفيذ.
 - تدعيم العلاقات الثنائية.
 - دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط.
- وقد ركز الرئيس خلال هذه الجولة- طبقا للمصادر المصرية- على محاولة إقناع دول الخليج بضرورة تقديم دعم مادي كبير لمصر، أما من خلال إعلان دمشق، أو بشكل مباشر ثنائى أو جماعى، وتشجيع الاستثمار فى مصر، وذلك لمواجهة الارهاب المدعوم من ايران والسردان، والذى استفاد من الأزمة الاقتصادية المصرية فى تدعيم وجوده، ويوجه جزء من نشاطه إلى ضرب الاقتصاد المصرى. كما طالب أيضا بإتخاذ موقف من الدعم المالى (الحاس) الذى يصل الى هذه الجماعات من

وتسعى مبارك للعصرو على موقف واضح من الدول التي زارها عند الخطر الإيراني. كما طالبهم بدعم مسيرة التسوية مع إسرائيل عن طريق تقديم دعم مالى للمنظمة لدفعها الى مزيد من المرونة والتنازلات فى المباحثات.

وقد فشلت محاولات الرئيس فى إقناع دول الخليج بموقفه ضد إيران ودورها فى دعم الارهاب أوفى اعتراضها على إعلان دمشق ومنفطها على دول الخليج بأن يكون أمن الخليج قاصرا على دول الخليج- بما فى ذلك إيران- وليس عربيا أو عربيا غربيا من خلال إعلان دمشق. فرغم تعاطف السعودية مع طرح الادارة المصرية، فقد عارضت عمان ودولة الامارات اتخاذ أى موقف يستفز إيران المجارة القوية لها.

ولم يتجاوز نجاح دول الخليج مع مطالب الرئيس الاقتصادية الوعد المعتادة، والتي لن يتأكد من جديتها إلا من خلال الممارسة. ومازالت موضوع إعلان دمشق يراوح مكانه. فرغم التطبيقات فلا يبدو أن دول الخليج مستعدة للمضى فى تنفيذه، بعد أن حسمت أن الدفاع عن المنطقة هو مسئولية الولايات المتحدة والغرب أساسا. ولا ينتظر أن يحدث تطور بارز خلال اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق فى أبو ظبي خلال هذا الشهر.

النجاح الوحيد كان إبقاء هذه الدول استعانةها لمساندة جهود الرئيس لمكافحة الارهاب فى مصر. وقد وعدت بمنح تحويل الجمعيات والهيئات الخاصة لأى دعم مالى للجماعات الارهابية فى مصر.

بعض الجمعيات الأهلية فى دول الخليج. وأشار الرئيس الى خطر قيام نظام أصولى فى مصر يشكل مع النظام الإيراني فكى كاشه تهدد كل الأنظمة العربية جميعا، خاصة دول الخليج . وطالب مبارك بمشاركة خليجية واسعة فى الهيئة العربية للصنع، باعتبار ذلك أحد وسائل الاعتماد على الذات عن طريق توفير احتياجات معينة من الأسلحة وقطع الغيار، وكضمانة من ضمانات الأمن القومي.

عسكرة المحليات

كشفت حركة التجميعات والتنقلات الأخيرة بين المحافظين فى مصر - استمرار سياسة عسكرة الادارة المحلية - فمن بين ٦ محافظين جدد عين خمسة عسكريين، ثلاثة من القوات المسلحة واثنان من الشرطة يضاف اليهم رئيس مدينة الاقصر، وهو اللواء/مدوح الزعيرى القائد السابق للحرس الجمهورى. أما المحافظ السادس فيتمنى الى سلك القضاء وهو المستشار عدلى حسين الذى كان رئيسا لتيابة أمن الدولة فى السبعينيات. كمالفت النظر أيضا تعيين أحد ضباط القوات المسلحة السابقين محافظا لأسبوط، بعد أن كان هذا المنصب مخصصا لأحد كبار لواءات الشرطة (زكى بلو- عبد الحليم موسى- حسن الألفى).

بعد نقله «كش ملك» طار الوزير (اللواء عبد الحليم)

* ثلاثة أسباب للتعجيل بإقالة الوزير: طلب الهدنة ووساطة الاخوان.. وسؤ التوقيت
* وثلاثة تفسيرات لدوافع نقله الوزير: مشكلة اتزان.. أو فرط دهاء..
أو مناورة لكسب الوقت

* منطق الأمن في الحسم السريع أدى لبعثرة القوات وخسارة الوسط
* سر الجهاد ارتباطه برفاد اجتماعي يغذية بالاحتياطي المجاهد.. وآخر على
أهبة الاستعداد



عبد الحليم موسى

وأخيرا فإن لوحة المفارقات تشمل أيضا، أن حركة الوزير الأخيرة كانت نوعا من التراجع عن تكتيك كان قد بدأ لتو، يراوح في اتجاه الضربة الرئيسية بين جماعة الاخوان التي اعتبرت أنها دوائر في الحكم خطرا يزعج للسيطرة على القلعة من الداخل، وجماعات الجهاد التي كانت تواصل ذلك القلعة من الخارج، فعزّامن مع تطوير الحملة اللامنية ضد الجماعة، قوانين لاعادة تنظيم النقابات والاحزاب بهدف تفجير الطوق الاخراني.

ثم جاءت نقلة الوزير لترقى الاخوان من متهم إلى قاض، وتحولهم من هدف للضربة، الى وسيط، ففتح قنوات مع دوائر الحكم وجماعات الجهاد، بصورة قد تجعله في لحظة لاحقة يطلب من باقي الاطراف أن تدعوه «يتش»!

وهذه، على وجه الدقة، هي الهراوس التي ساورت دوائر الحكم، فصدر التعديل الوزاري على عجل، بإعتبار أن ما قدم عليه الوزير، من قبول بعض شروط الجماعة، يعد تنازلا صريحا، صاحبه ضجة اعلامية، توجب ألا تطلع على الوزير في منصبه شمس نهارا وشم اشارات في تقارير عديدة تشير إلى ضو أخضر قعته اعلى القيادات لمحاولة الوزير، الا أن التعديل الوزاري العاجل كشف عن أن الضوء الأخضر

مدحت الزاهد

السابق كمحافظ لاسيوط ، ودوره الجديد، كوزير للداخلية، بقرله أن الداخلية ليست جهة تفاوض، وليست متبرا لحوار، بل جهازا مهمته الحماية والوقاية والدفع.

وبعد سنوات طويلة على رأس الجهاز، انتهى الوزير محاورا ومفاوضا بصورة بنا معها، وكان الأمن يطلب «هدنة» ويرجه دعوة عاجلة «لوقف إطلاق النار» ، قد تنال من معنويات القادة في غرفة العمليات ومعنويات القوات في الميدان، وتضيف الى خصمه الرئيسي نصرا معنويا لم يكن في الحسبان.

ولوحة المفارقات تشمل أيضا أن حركة «كش ملك» كانت قد سبقت النقلة التي طار فيها «الوزير»، عندما أعلن جهارا نهارا أن الارهاب يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأن الدور قد أوف على نهايته، بعد أن أضحت القوات العنصرية تحت السيطرة، وبعد سلسلة من هجمات خصمه المضادة، اندفع الوزير يطلب الهدنة.

كش ملك.. طار الوزير.. هنا ما أوجت به تصريحات اللواء عبد الحليم موسى من انحسار الارهاب، ثم اندفاعه، بعد قليل، طالبا الهدنة، ووصولا الى قرار إقالتة من قيادة القوات.

وكانت الأزمة قد وصلت إلى ذروتها بين أجهزة الأمن والجماعة الاسلامية عشية إقالة اللواء عبد الحليم موسى، وزير الداخلية السابق، وتعيين اللواء حسن اللاللي في أكثر المواقع الوزارية حساسية.. وزييرا للداخلية.. أو قائدا عاما للقوات!

ولم يعد خافيا على أحد، أن النقلة الأخيرة، التي طار فيها الوزير-أي جهود الوساطة التي شاركت فيها قيادات جماعة الإخوان المسلمين بين الأمن والجهاد-كانت السبب المباشر في التعديل الوزاري الطارئ، والذي لم يتضمن حتى كلمة شكر، لوزير تنحصر عنه الاضواء.

وقد انطوى عهد الوزير المتقاعد على مفارقات بالغة، بين نقطة البداية وفصل الختام قد تفسر طبيعة الأزمة في الصراع الدائر بين الأمن وجماعات الجهاد.

ولعل أول هذه المفارقات، وأكفرها إثارة أن الوزير الذي بدأ ولايته مقاتلا.. أنهاها مفاوضا قفى أول تصريح له، بعد تولي الوزارة، ميمز اللواء عبد الحليم موسى بين دوره



الداخلية حسن الألي

والوزير الجديد، يسعى للحفاظ على تماسك معنويات وأروادة قواته، ليكسب هذه المزاج، حتى لرضى بما كان يمكن أن يكسبه من خلال اتفاق، مع تعرض الحسارة المحصلة لهذا الجانب بإعلان خطوط حمراء، للصراع، وباحتمالات كسب الوسط

وسوف نتابع كل ذلك، بعد قليل، ولكن لنعد أولا، الى طبيعة الأزمة التي اوجبت هذا التعديل، وجعلت الصراع في اشكاله السابقة، يبدو وكأنه قد وصل الى طريق مسدود.

استراتيجية «الضربة القاضية»

لم يكن النهر، الذي خرج منه هيد الحليم موسى متفاعدا، هو نفس النهر الذي نزل اليه سابحا، فقد جرت فيه مياه كثيرة، وتطورت خصاله فاهرة الارهاب المسلح في ذروة عنفوانها.. والحلم الذي اراد هيد الحليم موسى في بداية ولايته، هو نفس الحلم الذي اراد أسلافه زكي بدر ونجوى اسماعيل وحسن أبو باشا، وكل وزراء الداخلية الآخرين: علم اقتلاع جذور الجماعية الاسلامية بأسلوب الضربة القاضية، أو الحرب الحاققة، يتم فيها توجيه ضربة، أو عدة ضربات متلاحقة مركزه للجماعة من خلال حملة مطاردة نشطة تستهدفها من الجذور، كما تصعد رؤوس زعمائها.

وأسلوب الهجوم الحاققة أو الضربة القاضية كان تصميمًا بحريّة الأمن في مطاردة تنظيم التحرير الاسلامي الذي تزعمه صالح سرمه (قضية الفتية العسكرية) أو جماعة المسلمين التي تزعمها شكري مصطفى، فيما عرف بتنظيم التكفير والهجرة (قضية الشيخ

القيام بعملية تفشيش في نوابه وضميره فتلك مهمة نقاد الوزراء السابقين، أو استصدار امر ضبط واحضار، فالوزير قد أدى مهمته ومضى، وما جرى قد جرى، والمهم هو تأمل السياق الذي أنتقل فيه الوزير، ولو طارها من موقع المقاتل، الى موقع المفاوض، فهذا السياق يكشف جوهر التعديل المتأخر، الذي اراد ادخاله على طبيعة الصراع، مهما يكن الارتباك الذي احاط بهذا التحول، ومهما يكن السيناريو، الذي تم به، لا يزال.. موضوعا للنزاع.

فالامر المؤكد أن اللواء هيد الحليم موسى كان يبحث عن شكل لضبط الصراع أو لتعديل الصراع.. وأنه كان في الوضع بالفعل، ما يشير الى أهمية اجراء، هذا الضبط وادخال هذا التعديل ولا ينبغي أن يغيب هذا الوجه للصانع، حتى لو كان الوزير قد تمسح في الطريق.. ولا بد أنه قد ألتفت عليه أيضا أن حصلته الأخيرة التي استهدفت الجسم، قد انتهت الى نصف هزيمة، ونصف انتصار!

وبصورة أخرى، فقد كانت هناك ضرورة موضوعية لضبط الصراع وتعديله، وقبل أن تصل اطرافه الى مستويات جديدة في الاستفهام اللاحدود للفساد، وإلى تطلعة اللاعودة في عمليات استنزاف مخبأه، وصدام صريح، لا يزال يعمد من امكانات الجسم.

وهذه الضرورة التي شغلت على اللواء هيد الحليم موسى هي نفسها التي تشغلت على خليفته اللواء حسن الألي، رغم بعض الفروق الجوهرية، في الاستجابة والتعامل فهناك بالفعل من الدلائل ما يشير الى أن ضبط الصراع وتعديله، لا يزال مطروحا الى اجندة اللواء حسن الألي، الذي بدأ بالفعل في ادخال تعديلات على تكتيكات المواجهة الامنية، وربما ايضا نطاقها الاستراتيجي..

وجوهر الفارق أن محاولة اللواء هيد الحليم موسى بدت وكأنها تراجع يهدف بعملية تفكك وتحلل لمعنويات جهاز الأمن، ولتماسك ارادته بينما يعتمد التحول الزاهن في سياسة اللواء الألي لضبط الصراع على اضعاف جهاز الأمن لزمام المبادرة، حفاظا على معنوياته وقامعه، مع تركيز اتجاه الضربة، لمحاولة كسب الوسط، والتراجع عن بعض الأشكال في الصراع، التي تمسك حنف الجماعة...



د. نوح لود

ربما انصرف الى ضرورة تعديل التكتيك وطبيعة وأشكال الصراع، وليس السيناريو الذي اختاره اللواء هيد الحليم موسى، والذي انطوى على كل هذه الاخطار.

عموما، فإن الضوء الأخضر، انقلب الى كارت احمر، ولم يرحم احد الوزير، حتى بعد أن سلم حقيبة الوزارة لخليفته، والتي خطبة الوداع، غفل مطاردة لتفسييرات لطبيعة خطوته الأخيرة تمازجت وتضاربت في عدة اتجاهات.

« فريق اعتبرها مجرد وعمل آخر» وأقدم عليه قائد فقد اتزانه في ميدان الصراع، وذابت إرادته في إرادة الكتلة المنكحة.

فلم تعد هذه الإرادة مثل أبرة البوصلة لركب يواجه العواصف، وترشده الى خط سير ومخرج في الطريق.

« وانتصار الوزير السابق، اعتبروها مجرد مناورة. كانت تستهدف تخفيف الضغط على الجناح الضعيف، بعد أن اتسعت مجالات الهجوم المضاد، تشنه جماعات الارهاب، ضد مراكز التجمعات، والمنشآت والاتقار السياسية، وقالت أن هذه المناورة كانت تهيئها لهجوم مضاد، بعد استراحة قصيرة لالتقاط الأنفاس، وإعادة ترتيب الأوراق، وإن لام اصحاب هذا التقدير الوزير لسوء التوقيت والسيناريو والوسطاء!

« وهناك فسر من هوة نقد الوزراء السابقين من اعتبروا نقله الوزير تعبيراً عن ملكة «الدواء» من وزير ادرك، صعوبة مهمته ورأى أن يوم تقاعده، -رغبا، أو مكرها- قد أوفى، فأراد تخفيف حدة الشار. بين وزير متقاعد وجماعة لا تزال ترفع السلاح.

وليس هدف هذا التحليل كشف اسرار افالة الوزير، فلم يعد في الأمور اسرار، أو

الذهبي (٧٩).

ولم يكن هذا التعميم يناسب التحولات التي طرأت على وضع الحركة الإسلامية، ومجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، منذ حادث النصبة الذي راح السادات ضحيته في ٨ أكتوبر عام ٨٩.

فقد ناسب هذا الشكل في الصراع (الهجوم الساقط) (والضرورة القضائية) و (الحرب المحافظة) مرحلة تأسيس تنظيمات الحركة الجهادية، فتنظيم «الجهاد الإسلامي» أو «جماعة المسلمين» كانا أشبه بالنسبة للحركة الجهادية، بالخلفات الصغيرة، أو تنظيمات النخبة، أو إرهابيات الجنين الذي يحتل في أحياء الحركة، من هنا نجح الهجوم المحافظ، والحملات المركزة، في التصفية شبه الكاملة لهذه الخلفات أو التنظيمات التخريبية، التي حملت دور الشير والنذير. وكانت لاتزال، بعدد تستكشف الطريق.

ونلاحظ هنا أن هذا الوضع التأسيسي للحركة الجهادية، قد واکب بدايات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأنه كلما كانت هذه التحولات تندفع قسما للأمام، وقد دأبت على إثار الشروع القوي والناسري وأحلام اليسار، كانت الحركة الجهادية تتجاوز وضعها التأسيسي التخيري، وتتحول إلى تمهيد مشرو حركة الاحتجاج في الصراع المأزوم، وإلى وعاء لطاقات عنف مكبوتة. لم يكن أمامها طريق سلمي للحلم أو التفتير.

وسواء أعجبنا أو لم نتعجبنا هذه النتيجة فإن الحركة الجهادية أصبحت مظهرا من مظاهر حركات الاحتجاج، ذات الطابع الجماهيري، وعلى الأخص الشبابي، في أكثر المناطق تحللا وحرمانا، ولم تعد أمام حركة نخبة يمكن تصفيتنا بضربة، فالمشكلة في وضع الجهاد أن لديه احتياطيا كبير يقدّمه من رافد اجتماعي من كفل الفقراء والمهمشين والمحيطين والقابعين تحت خط الفقر، وأشباه العمال وأشباه الفلاحين وأشباه الطلبة وأشباه العاطلين.

وأصبح للجهاد كراد، وخطاب سريع النفاذ إلى هذه الكتلة، بأكثر ألف مرة، من خطاب كل أحزاب المعارضة المقيدة، والتي لم يتح لها أبدا، الارتباط على هذا النحو الوثيق يمثل هذا الرافد الاجتماعي، ومتى ارتبطت حركة سياسية سلمية أو مسلحة، تؤمن بالديمقراطية أو الإرهاب بكتلة اجتماعية

واسعة على هذا النحو، أضحت تقفل قرة دفع ذاتي مستندة إلى احتياطي اجتماعي، في فئات معينة، يسلمها بصرف ثانيه وثالثة ورابعة.. ولذا هو سر الجهاد.

ولم يكن من الممكن وقف زحف الجهاد سوى بظهور قطب اجتماعي وسياسي يملك قدرة التمهيد من طاقة الاحتجاج ويضعها في مسار ديمقراطي، ليستغل منطقة جذب مفتاحي أخرى للقطب الفاشي.

ولم تكن عبقرية الجهاد أنه ابتدع الشكل العنقودي في التنظيم بل إن ابتدع هذا الشكل ارتبط، بقوة الدفع الذاتي للحركة.. برافدها الاجتماعي.. بالاحتياطي الذي يوفره هذا الرافد، رغم عنفوان الضربات، لتظهر هنا وهناك مخلفات يعاد مركزة نشاطها، أو تبقى حالتها لبعض الوقت، فكما اختفى أمير.. طور أمير، وكما أخذت الضربات الحركة في موقع مؤقّت، عاودت صمودها في موقع جديد، حتى تستأنف نشاطها في المواقع السابقة، مادام شرط انتاج وإعادة انتاج الجهاد لا يزال مستمرا.. تفذبه أزمة فكرية وأزمة سياسية واجتماعية، في ظل صراع مأزوم، ودوائر في الحكم تتصارع تكسبها في صواجهة في الظاهرة بين اطلاق خبيثاتها.. أو اطلاق الرصاص في المليان، وقد ارتاحت لتفسير الظاهرة بحسره بها إلى الدعم الخارجي للارهاب.. بينما كان الجهاد يواصل صموده تتخلله كبريات، ويضعه عن سر تنظيمه العنقودي، كاستجابة للضربات البوليسية، بأشكال متنوعة في التنظيم، لم تكن ممكنة

خالد الاسلابل



بقهر هذا الاحتياطي المتجدد، تقدمه ورافد اجتماعية، وتقنعة القدرة على شن حرب عصابات طويلة المدى.

ومرة أخرى، وسواء راق لنا هذا الكلام أو نال منا الفطور -فليس مهمة هذا التحليل أن يقول «هذا جيد».. وهذا رديء- فإن الجهاد أصبحت تعبيراً عن طاقة عنف مكبوتة، ومظاهر لحركات احتجاج مشوّعة، ولم تعد الحركة الجهادية في الوضع، الذي كانت عليه، في بداية تكثيف السادات، لاستخدام الحركة الإسلامية في مواجهة اليسار، دون أن يدري أن اللعب بعنظيمات ترفع شعارات السماء يمكن أن تحرق أرضه، ومن عليها.. وهو ما حدث بالفعل يوم ٩ أكتوبر بعد أن عهد السادات الطريق لصوره جلده.

طلاب سلطة

وقد صعدت تيارات الإسلام السياسي المسلح بعدها بسرعة البهق، ولم يكن ذلك بسبب المؤامرة الأصلية التي نسجت خيوطها في محافظة أسيوط، معقل نفوذ الجماعات الإسلامية الآن، والتي تخرج منها أشرار مجلس الشورى ووزراء الداخلية، بل بسبب كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية والأزمة الفكرية التي أصابت القوى الحية في المجتمع، في غياب سياس آخر لحركات الاحتجاج يضمها في مسار ديمقراطي، بينما كان السادات لا يزال مزوها يؤكد أن ديمقراطيته تقلك أظفار وأنيابها، وبصورة أخرى، فإن عزاء السماء المسلح، لحركة كان معظم قادتها من أبناء هزيمة يونيو ٦٧، كانت بدلا لصحلية تنكيس السلاح للمشروع الناسري والقوي والماركسي وكل الأحلام التي راودت الشعب في الخمسينات والستينيات ثم اطاحت بها حرب الست ساعات.

ولكن لا تشور مع خيوط طويلة وهجوم كشيعة تعود إلى همتا الأولى لنلاحظ أن الجماعة الإسلامية التي بدأت أعمالها بظاهر عنف محدودة باستخدام المطاري والجنازير مع اليسار في الجامعة، وبعض محلات الخمور ونواصي القنديل وفي حسم المنازعات مع الأقباط، والتي مظاهر الدعوة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (راجع في ذلك مقالات هشام مبارك في اليسار) من خلال استخدام محدود للقرعة، كانت قد بدأت تهللوا شعار «الدولة الإسلامية» وبتناحها عسكريا، بعد عملية توحيد لاجئته الجهاد الرئيسية، وقولى تنفيذ

عملية المنصة والمذبحة العتيق
ضميتها عشرات الضباط والجند في مدينة
اسيوط، ورغم الضربة المائلة المروعة التي
اصابت الجهاد بعد حادث المنصة، سواء بياسه
المباشر، أو في صورة تحقيقات أخرى حول
الفكرة المهادية مثل جماعة التوقف والتبيين
أو التاجرين من التار...

ولتلاحظ هنا ان الضربة بغضا اعقبت،
حادث المنصة، وعلى الرغم من كل ضراوتها،
لم تؤد أبدا إلى تصفية الجهاد، مغلما أدت
ضربات تنظيم التحرير الاسلامي أو التفكير
والهجرة إلى جعلها في خبر كان.

عبرية الجهاد، فسر الجهاد يمكن غاربه، في
رافد اجماعى شكلته سياسات التصحر،
وعادت انتاجه باستمرار، فأحد العناصر
الحاسمة في تصفية أي جيش هو تصفية
الاحتياطي الطازج، الذي يتدفق إلى المعركة
لقلب الميزان، لان الحرب بمعنى ما، عملية
اقتراء منظم لطرفي الصراع.. دمار متبادل
لكليهما. يمكن للاحتياطي.. أن ندفع إلى
المعركة في الوقتك السليم.. أن يقلب الميزان
أو يحول على الأكل دون اعلان هزيمة القوات،
وسواء اصبحت تلك النتيجة أم لم تصبحنا،
فإن الجهاد كان بعد دائما احتياطيا مستعدا
لدخول المواجهة، حتى بعد حملة طائرة لامن
تطهير بربوس قيادة الجهادية.. ومن لا يلاحظ
فليتنظر حوله إلى الأصرار في قري وسراكنز
الصعيد بالذات.. من دخل منهم الميدان، ومن
لا يزال تحت رعية الاستعداد.

ولم يكن ذلك مرة أخرى، مظهر لعبرية
الجهاد، بل للأزمة العنيفة التي اجتاحت
المجتمع، ولأن كان من الوم الظن أن
عنصر الجهاد، مجرد شباب أطلقوا ناعهم
وساوت «ريالهم» على ذوقهم، صعد بهم إلى
مسرح الأحداث «ضربة حظ» لم تكن في
الحساب.

ومن مظاهر العنف المحدود، بدأ يتسع
ميدان القتال، وتعددت جهاتها.

*** عمليات ضد جهاز المسئولين**
طالت رئيس الدولة عسام ٨١ وصالوت مع
الوزراء وزوا الداخلية حسن ابو باشا، الذي
اصيب، وزكى بدر، كسما حاولت مع وزير
الاعلام صفوت الشريف، غير مناسب اليهم
من اغتيال رئيس مجلس الشعب د. رفعت
المجروب.

*** عمليات ضد الاقباط** كان ذروتها
احداث العنف الطائفي في الزاوية الحمراء عام
٨١، وفي أسبابة اعرام ٩١، وفي مذبحة

صنوبر منذ قراه عام..

*** عمليات ضد جهاز الأمن** كان
ابزها مذبحة اسيوط التي راح ضحيتها
عشرات الجند والضباط عام ٨١، واغتيال
المستولين عن جهاز أمن الدولة في مدن
دمياط والقويسم وبنى سويف واسيوط،
وعمليات اغتيال الخبيرين، فضلا عن
محاولات اغتيال استراحات الضباط، واكتراها
إثارة اغتيال اللواء الشبي، مساعد مدير
أمن اسيوط في مدينة ابو تيج.. منذ اسابيع.

*** عمليات لاغتيال كعاب**
ومفكرين قُتل مع الكاتب الصحفي مكرم
محمد أحمد، ونجحت مع شهيد الفكر د. د.
فرج قودة ولازال هناك على القناسة
كثيرون، مطلوبة رؤسهم.

*** عمليات استهدفت المنشآت**
الساحية والفراج السباحة شملت
محافظات اسيوط والمنيا وقنا واسران
وبورسعيد والقاهرة والجيزة، وكان لها آثار
اقتصادية وسياسية وإعلامية بالغة الضرر،
وأن كان الخطأ اعتبار كل هذه العمليات على
وجه المحصر، من صنع الجماعة، فهناك المراسد
الذي يعنيه استنزاف مصر في صراع داخلي
طويل، وعلى العموم لازالت الشبهات تحيط
بالمراسد في حادث مفهى وادى النيل.

*** عمليات محدودة** نسبت للجهاد ضد
بعض مراكز الجماعات في المدارس
والجامعات ووسائل النقل العام..
وباختصار كان الجهاد قد انتقل من
الاستخدام المحدود للقوة إلى تصعيد عمليات
العنف، وتوسيع ميدان المواجهة، واتجها
الضربات.

واصبحت أمام قط حرب استنزاف طويلة،
أو حرب عصابات طويلة المدى..

وطوال هذا الوقت كان الأفق الاستراتيجي
للمواجهة الأمنية يعتمد على أسلوب الحرب
الخاطئة، أو منطق الضربة القاضية، رغم أن
مباها كثيرة، منذ حادث القنبلة العسكرية
واغتيال الشيخ الذهبي، كانت قد غشرت
مسرح العمليات، وتعنى به هنا، في غط
الحرب الأهلية، المجتمع، بارضة وسكاكته
وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية ومايجر به
من أفكار وأشياء أفكار وأوهام وخرافات.

العقاب الجماعي

ومن جانب، فإن الأمن، كان قد بدأ بدوره
في توسيع نطاق استخدام القوة مدفوعا
بالرغبة في تحقيق انتصار سريع يبعث
والجماعة من الجند وطبيع بربوس زعمائها،

فمن سياسة اعتقال القيادة إلى سياسة
الاعتقال الجماعي العشوائي.. ومن
الضربات المحدودة إلى تهديد القوى
والاحياء، واعلان حظر التجول.. ومن
سياسة العقوبات الشخصية إلى سياسة
العقاب الجماعي وحرق الأرض
واحتجاز الرهائن، ومن التصديق في
السجون إلى الصلبة الجمسية،
وسياسة الضرب في الملبان، في
سجوناء القلب، ثم إلى عمليات
التصفية الجماعية كما حدث في متباد
واسوط وابو تيج واحداث مسجد الرحمن في
اسوان.

وفي كل مرة راد فسيها الأمن حلم
التصحر.. كانت الجماعة تطل برأسها من جديد،
بعد أن طالت المدة من الاحتياطي الجاهز أو
تحت الضرب!

وفي واقع الأمر فإن مشكلة الأمن، لم
تكن عجزه عن تحقيق حسم سريع للمعركة،
فكل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتدلت
على قاعدة واسعة، تقمت بزايأ نسبة في غط
حرب العصابات..

فأخلاقا العسكرية تستطيع أن تقوم
بهجوم خاطف مباغت في مربع، ثم تنتقل
منه إلى موقع آخر.. وتستطيع أن تملك مرونة
كل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتدلت
على قاعدة واسعة، تقمت بزايأ نسبة في غط
حرب العصابات..
فأخلاقا العسكرية تستطيع أن تقوم
بهجوم خاطف مباغت في مربع، ثم تنتقل
منه إلى موقع آخر.. وتستطيع أن تملك مرونة
كل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتدلت
على قاعدة واسعة، تقمت بزايأ نسبة في غط
حرب العصابات..

فأخلاقا العسكرية تستطيع أن تقوم
بهجوم خاطف مباغت في مربع، ثم تنتقل
منه إلى موقع آخر.. وتستطيع أن تملك مرونة
كل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتدلت
على قاعدة واسعة، تقمت بزايأ نسبة في غط
حرب العصابات..

فأخلاقا العسكرية تستطيع أن تقوم
بهجوم خاطف مباغت في مربع، ثم تنتقل
منه إلى موقع آخر.. وتستطيع أن تملك مرونة
كل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتدلت
على قاعدة واسعة، تقمت بزايأ نسبة في غط
حرب العصابات..

فأخلاقا العسكرية تستطيع أن تقوم
بهجوم خاطف مباغت في مربع، ثم تنتقل
منه إلى موقع آخر.. وتستطيع أن تملك مرونة
كل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتدلت
على قاعدة واسعة، تقمت بزايأ نسبة في غط
حرب العصابات..

السياسات التي تدفع الناس تحت خط الفقر... وللإمانة فإن الحكومة لم تتخف قط وراء جهاز الأمن، بل أخفقت أيضا وراء جهاز زلي ديكروري اتخذ لنفسه اسم قواطل الدعوة ليعتلى اقتاع الناس أن في مصر حكومة إسلامية فالحكم لايرهب في تقديم دفاع صريح عن فكرة المجتمع المدني والدولة المدنية، ويفضل على ذلك اطلاق لحيته، مع اطلاق رصاصه الحى في الميادين والتقاط كل مذهبة عن وهم بأن خوض المعركة بشعارات المساواة ورماس الأرض يمكن أن يوفر لها فرصة الحسم، ولم يكن ذلك بالطبع منطوق الاسباب بكل التطورات التي جرت، وليس ذلك ما بهننا الآن، ألفا بهم توضيح أن السياسة وضعت الأمن، في سائر حرج، عندما أوكلت اليه مهمة تصفية آثار سياسات قوتحت الأمن، من الاصل ثم كلفه، علاج آثارها، رغم فداحة الاضرار.

ولم تكن مهمة الأمن بالطبع، أن يحرث التربة، أمام بديل ديمقراطي يمتص حركات الاحتجاج، وأن ينضم إلى المطالبات بالحرريات الديمقراطية كبديل للأرهاب يفتح أمام الناس احتمالات تداول السلطة السلمي، أو يدخل في صلب دعاء التغيير المتوهم في أجهزة الاعلام الرسمية، فرقا للتقاليد لم يهدأ أمام الأمن سوى أن يحمل المدفع والرشاش وينفذ أمر القتال.

ولم تكن تلك هي المشكلة الوحيدة للمواجهة الأمنية، فمن الداخل فالنطاق الاستراتيجي للمواجهة الذي تفل في منظر والحرب الحاطقة ود النصر السريع كان يبرز

عميد الزمر



سياسات تؤدي إلى توسيع استخدام القوة، لانها، الأمر كله بسرعة، فظهرت سياسات العقوبات الجماعية، والاعتقال العشوائي، واحتجاز الرهائن، والتصفيق الجسدية ولم تقتصر آثار هذه السياسة على اضعاف قدرة أجهزة البحث في وزارة الداخلية، أو اطلاق طاقات العنف بغير حساب، أو متازعة دور القضاء، بإصدار احكام الاعدام من القادة في الميدان، أو حتى تهجير ارباب الجماعات المسلحة. بل كان الاثر الهام لهذه السياسة، ه خسارة الوسط، أي كتلة السكان الذين تطور على أرضهم المعركة، على الأخص في الصعيد وعلى الأخص المحافظات، الأكثر فقرا وحرمانا والمحرمة من كل من الجامعات، والتي تمثت فيها الجماعة في تشكيل سلطات محلية من مجالس الأمراء، تعزى نفس متازعات الاثالي، وضبط الاسعار، وتقديم خدمات أقل كلفة، وقرض نقاط للملاكات في الماء والافراج، وحيث يرتبط مجلس الأمراء بصلاقات عائلية في القرية، بصلات الدم، ووشائج القرى.

والأمن بدلا من أن يركز الضربة، ففي مسعاه للبحث عن النصر السريع، وسعها فشلت الألف لاصلة لهم بالجماعات، عسى أن يعترف أحد، بفضل سياسة الترويع، وأن يخاف الآخرون من الانضمام للحركة، وغلظ المساحات التي قد تقدم في القرى لتتهم هارب، بمساندة الارهاب، وغرض قرابين لخطر التجرد غطت التجار والمزارعين والطلاب، واستولى على سيارات الأجرة لأغراض الترويع في حملات التفتيش، واحتجز رهائن لم يكن لهم صلة بجزيرة ذروهم، عسى أن يظهر المجرم ويقر ويعترف، وهذا من أن يقدم المتهمين للمحاكمة أمام القضاء، تفل قسمهم على الملأ احكام الاعدام، واستخدم أحيانا «الأسرى جوى» في عمليات التصفية الجسدية الجماعية، وفي مدينة كاسوان ارتبطت أرزاق الناس فيها بالسياسة، ولم يكن فيها للجماعات نفوذ، فإن أحداث مسجد الرحمن الذي أعقب اغتيال حراس كنيسة الاغوية، أدى إلى انقلاب الموقف ضد الأمن، حتى يشك المرء في كثرة الأخطاء التي ارتكبت في هذا السياق وأن يكون الجهاد قد استدرج الأمن، لكي يضرب في الظلام، حتى يكسب منه الوسط، ويظل اتجاه الضربات، وتصفا في كتلة واسعة، لم يكن لها بالجماعات صلة.

ومن الملاحظ، أنه في المدن، التي كانت تأخذ فيها المواجهة هذا الشكل، فإن صوابين عاديين لم تكن تحط بعلاقتهم بالسياسة شبهات، ولم يتم اقتحامهم مراكز وإقسام الشرطة لهذا الغرض، كانوا يمحرضون لعمليات تعذيب، القضي -في بعض الحالات- إلى الموت، وكان هناك آليه صنعتها المواجهة، أدت إلى توسع الجهاز قلمنا توحش الجهاد، وعندما جاز كاتب معروف مثل د. محمد السيد سعيد من خطورة هذه الظاهرة تم اقتياده إلى السجن على ذمة قضية تنظيم، وكانت في استقباله تشريفه تعذيب مع أنه لم يحمل سلاحا أو رصاصا أو مدفعا رشاشا...

وكما سبقت الإشارة فإن الأثر الأهم لهذه السياسة، أن جهاز الأمن الذي دخل من الاصل معركة صعبة، نظروا لانتعاق به، قد فاقم من صعوبتها بسياسات أمنية أدت إلى خسارة الوسط الذي جرت فيه المواجهة، أو على الأقل، إلى حياء بين طرفي الصراع. وفي واقع الأمر، فإن هذا الصراع كان منهكا ومستنزفا للطرفين ولم يكن هناك، وليس هناك الآن ما يشير، إلى إمكانية حسمه السريع فالجهاد مستنزف بالطبع من كثرة الضربات التي أصابته، ولم ينتج، وليس من السهل أن ينتج في ثقل مركز ثقله إلى ولاء اجتماعية تعبر عن قوى اجتماعية أكثر حيوية في المجتمع، كما أن الجهاد لم ينتج في حقل اختراق حاسم في أجهزة السيطرة (الجيش والداخلية) وإن كان قد نجح في حرب الاستنزاف و أو

عمر عبد الرحمن



حرب المعصابات طويلة المدى، في تجديد قواه، واعداد احتياطية بالصورة التي تسمح بالاستمرار في هذا الشكل من الصراع. وجهاز الأمن استنزفته العمليات الموجهة ضد افراده ومنتشاته والمجالات المطلوب منه حمايتها، وهو يواجه معضلات كثيرة، منها أن تركيز القوات للدفاع عن موقع أو مجال، قد يكشف موقعا آخر يسهب تنوع مجالات الضربات الموجهة، ومنها أنه لا ينفصل مساندة من الوسط لاسباب سبق الاشارة اليها، ومنها أن معنويات قواته وأرادة القتال لديها يمكن أن تتآكل مع طول الصراع وعنفوانه، ومنها أنه لا يستطيع حراسان الجماعات المجهدة من الاحتياطى الذي يجنده ووافده اجتماعية، ويبدو أنه قد بدأ يتهاوى، متأثرا جدا، داخل قيادة الأمن شحور أو ادراك بصحة أحرار انتصار سريع أو انتصار حاسم في حملة خاطفة، أنه يراجه بالفعل حربا أشبه بحروب الاستنزاف.

ولم مثل هذه الحروب، فإن كل طرف، في استخدامه للقوة، يصنع قانون الطرف الآخر، فاستخدام القوة يخضع لقانون معدل تبعاً لغزائن القوى ويقاسك أرواد اطراف الصراع. وفي الفترة الأخيرة، فإن ضراوة وعنفوان الصراع الذي اتخذ من جانب الجماعة ضرب السباحة ومراكز التجمعات وكبار المسترلين، ومن جانب الداخلية حملة جهرم شاملة في كل المحافظات تعتمد أسلوب التصفية الجسدية الجماعية لقيادات الجماعة، كان يندب باحتمال أن يصل الطرفان الى نقطة اللاعودة في ممارسة هذا الشكل من الصراع وفي التدمير اللامحدود عن القوة، من خلال ظاهرة صاخبة للعنف الدموي، لتفككها خطوط حمران، بينما إمكانات الجسم لازالت بعيدة.

تشهد الدماء، والرغبة في الثأر، وإشلاء الضحايا كانت تقود الطرفين الى عمليات التصعيد الانتقامية، وكان المعركة سوف تقسم غدا

واهم ما في خطرة عهد الحليم موسى انها عكست، ربما لأول مرة احساساً، بان هذه حرب لا يمكن حسمها في ضربة أو عدة ضربات في حملة واحدة.

ومشكلة هذه النقطة، التي نعتبرها نحن، متأثرة جدا، انها تفت في سياق أوحى بالهزيمة، ولم تكن خضوعاً لضرورات مقرطة المجتمع كسجاء ضد كل صفوف الارهاب. بل عكست بالفعل نوعاً من الارتباك في استشراف أفق استراتيجي وتكتيكات جديدة.



زكي بدر

ولعله في هذا السياق من الضروري أن نلاحظ أن اللواء حسن الألفي، قد حاول الاستجابة لهذه الضرورة، في إطار تكتيك آخر ادجمها في سياق محاولة كسب الوسط، وفرض خطوط حمران للصراع، تحاول عزل الحفظة عن الرؤساء، وتركيز الضربات للمحافظة على مركزه القوات..

ويبدو أن للوزير الجديد، فتاعات أكثر لثبات من اسلانه لضرورات تعديل الصراع، على اختيارات مبكرة مثلها عملية افعال اللواء القسبي ومحاولة افعال وزير الاسلام، صفوت الشريف، ضبط اللواء الالفى أصحابه، ولم يلمت وراء استعزاز الجماعة، خلافاً للمألوف في عمليات الردع التي اعصادت عليها الداخلية بالتعام بعدة مذابح جماعية، في أكثر من موقع، مع حملات اعتقالات عشوائية واسعة النطاق، أخذاً بالثأر، وتأجيلاً لهيبة الجهاز

وكان من الواضح، أن الوزير لا يريد أن تخسر الداخلية الوسط، باكثير مما فعلت طرول سنين، وأكثر من ذلك فقد أصغر تعليماته برقع الحصار عن دهرود وأبو تيج، وقال أنه يستفكر احتجاز الرهائن، ويعتبر العمل به وسيلة لتجذير الارهاب، كما أمر الوزير بالتوقف عن استخدام سيارات الاجرة، خوفاً، واستخدامها ضد لؤادة اصحابها في الحملات.

والوزير لم يبعأ كثيراً برقع قيمة المكافأة، لم يبدل معلومات عن الارهاب، بقدر ما حتم محاولة كسب دم الوسط للحملة الأخيرة.

ولازالت هذه السياسة بالطبع موضوع اختبار، كما لازالت تواجه بعض الصعوبات منها اعادة تكييف الوسائل التقليدية المتوارثة في اساليب وتكتيكات الأمن، وفقاً لمتغيرات التكتيك الجديد.

ومنها ما يتعلق باستجابة الجماعة للخطط الحمراء، التي اعنتها الوزير وتراجعها بدورها عن بعض أشكال الصراع، على الأخص في مجال العمليات ضد السباحة، وحتى الآن تراجمت الهجمات ضد السباحة التي اعلنت الجماعة من قبل انها تتم بهدف تخفيف الوجود الأمنى في الصعيد، والتراجع عن احتجاز الرهائن والتعذيب.

ومن المحتمل أن يؤدي التعديل التكتيكي في سياسات الأمن إلى ظهور الاختلافات في صفوف الجماعة الاسلحة والجهد حول شكل الاستجابة للتغيير الجديد، وأن كسان من المرجح أن تكون الغلبة لتكتيكات الجهاد التي تركز أكثر على القيام بضربات متتالية مركز، مع محاولات اختراق أجهزة السلطة، وتركيز الضربات ضد رموز السلطة، في محاولة لكسب الوسط..

والشكل الجديد للصراع سوف يأخذ شكاً يبدو- شكل محاولة كسب دم الوسط، أو اعداد مسرح العمليات بصورة ملائمة لتجارب الحملات.

وكل هذه التقديرات، لازالت تكتهات قابلة للتعديل تبعاً للمسار اللاحق لسير العمليات..

ومنحنن بصدده الآن، قد يكون محاولة لتحسين شكل الصراع، يحاول من خلال جهاز الأمن، تطوير شرطه الذاتي في مواجهة الجماعات، ولكن المعركة على الوسط، لاتتمتع بهذا الجانب وحده، فهناك سياسات تنتج وتعتمد انتاج الارهاب، وتشكل شروطاً تضغط على أي مواجهة أمنية.

وتغيير هذا الوضع مهمة السياسة، وليس مهمة جهاز الأمن، الذي لا يمكن أن يتنقل من درع النظام إلى أداة للتغيير!

وفي غياب هذا الشرط الخارجي، أي تغيير السياسات التي تنتج الارهاب وتصنعها ووافده الاجتماعية، وتشكل احتياطيه ويصبح المجتمع أمام حرب استنزاف طويلة المدى.. فهمو الحسم، على ما يبدو، لا يزال بعيداً!

دعوة لفك الارتباط «الدين والتطرف»

سيرة من قص

الاتسان: بينى اليقين المطلق الخاص به، وتصير الحقيقة لديه ذات وجه واحد، ويقطع الحوار مع الواقع الآخرين، وينكفر حول نسق فكري مغلوق. وقد يبدأ فى مواجهة الواقع فى ضوء ماسبق مهاجما، مصادما، نائها، مستبعدا، مدعرا.

ولا مانع بالطبع أن يعاد «توظيف» الدين باعتبارها قوة تمويية نفسية ووجدانية لصالح الأثا والذات والمعتقد اليقيني الخاص- حتى يصير الإنسان للتطرف بالدين مطلقا والهايا. ان التطرف عندئذ ليس لدينا أو جرعة زائدة من الدين بل هو: موقف سياسى واجتماعى سلبى مصحوب: بحالة نفسية غير سوية، وحالة ذهنية جامدة، وحالة سلوكية عنيفة. ان التطرف حسب ماسبق يعد حالة من العجز عن التعامل مع الواقع وخوض المارك الواقعية والحقيقية.

اذن، التطرف والدين «نقيضان». فالدين يوجه ويصمم والتطرف يفرق ويقسم، الدين يعدل والتطرف يظلم، الدين يبعث على المحبة والتعايش والتطرف يستفز نزعات التعصب والصراع الطائفى والمجتمعى، الدين يقبل الآخر من خلال المساحة المشتركة للقيم والصالح العام، التطرف يرفض الآخر.

هل التطرف له أصول؟ أم «خيل»
على تراث الفكر الدينى فى مصر؟
اتفق كل من تناول هذا الموضوع بدرجة أو أخرى ان الدين فى مصر شكل دوما عامل بناء - حضارى نأى بها عن التطرف والأمثلة عديدة:

• **مدرسة الاسكندرية اللاهوتية المصرية** الارثوذكسية استطاعت أن تزدهر وتقدم لاهوتيا راقيا وعالميا وسط ثلاثة تيارات فكرية كانت محاصرةا فى القرون الأولى الميلادية: الفلسفة اليونانية، والفلسفة اليهودية، والفلسفة الوثنية. فلقد اعتمدت مبدأ الانفتاح الفكرى قدرت هذه الفلسفات وهضمتها وتغلقت لاهوتيا مسيحيا مصريةا جماهيريا رائدا، لم تتعال ولم تستبعد ولم تتصادم بل درست وفهمت وأسهمت.

• **الاسلام فى مصر** لم يعرف سوى **التعايش بين المذاهب الأربعة الكبرى** بل اعتمدتها جميعا وجرت فى قضائها على الأخذ بأحكامها جميعا كل حسب مذهب.

• تاريخيا رفضت مصر التطرف على صعيد المذاهب والنسق: صلب الخوارج والشيعة اسلاميا؛ كما رفضت الاساليب التبشيرية المتنوعة والتي قدمت مع الاستعمار

والتطرف؟
أتصور ان «الانسان» هو العنصر المشترك بين كل من الدين والتطرف. على ان هناك خلافا جوهريا بين وضعية الانسان فى كل منهما: فبينما الانسان بالنسبة للدين «موضوع»، فان الانسان بالنسبة للتطرف «ذات».

حقيقة الأمر ان الدين جاء لأجل الانسان وخيره وخير مجتمعاته فهو يصنع الانسان الفاضل، بينما الانسان هو الذى يصنع التطرف بتحيزاته وأعدائه الخاصة.

لماذا يصنع الانسان العترة؟ أو بعارة أخرى: لماذا يتطرف الانسان؟
ان التطرف كظاهرة/ حقيقة يبدأ مع عجز الانسان عن التصالح مع الواقع الذى يعيش فيه ومع شركائه فى الوطن حيث يقدم حاجزا بينه وبين واقعه والآخرين. ونجد هذا

انتفالا «التطرف»، فى الربع قرن الأخير، من كونه ظاهرة- مجرد ظاهرة- إلى حقيقة راسخة ومستقرة فى حياتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية المصرية المعاصرة. وقد زاد الأمر صعوبة وتعقيدا ذلك التوحد الذى نشأ بين الدين والتطرف. «صعوبة» من حيث ان الدين أصبح طرفا لا يمكن احماله عند الحديث - كذلك تعقيدا بمعنى أن التناول هنا يصير أكثر حساسية وجرما لشبهة الاقترب من المقدس والمطلق. لذا فإن أى محاولة للاقترب من هذا الموضوع: «الدين والتطرف»، لابد وأن تكون بإعادة طرح هذا الموضوع بأرلياته وذهبياته فى اطار مجموعة من الأسئلة التى أتصورها مشروعة ومطلوبة.

ما هو الدين؟
هو مجموعة المعتقدات والشرائع والممارسات المرتبطة بالمقدس والالهى والتي جعلت لأجل الناس.

ما هو التطرف؟
ان التعريف الذى سأطرحه هنا للتطرف هو ذلك التعريف الذى يتجاوز الدلالة اللغوية للكلمة إلى «الدلالة الموضوعية» إن التطرف كما أراه هو:

التحجر الفكرى والجسد العقائدى والاتفان العقلى.
مما الذى يربط بين الدين

المخالف.

ولا يخفى بالطبع مدى مازكرية الطائفية من التشكيك والتريبة بين أعضاء الجماعة الوطنية على حساب مشاعر الثقة والاطمئنان والمساند بالتالي بأحد الملامح الأصلية لتجزأت الحركة الوطنية المصرية ألا وهي وحدة أبناء الجماعة الوطنية. فمسجده شعور أحد أبناء الجماعة بأن هناك من يشعر بالتمييز عليه وأنه في وضع أقل فالما يعني هذا انفصالا لاتفاق الضمني لمبادئ المساواة والمشاركة والمواطنة التي اكتسبتها الجميع معا من خلال التنازل المشترك.

ثانيا: تدوين الحركة السياسية والاجتماعية:

ان الانسان المتطرف عندما يحجز عن مواجهة الواقع لأسباب التحجر والافتراق والجمود فإنه يبدأ في مواجهة الواقع مستعينا بالمطلق أي بالدين، وهنا يحدث ما يمكن تسميته بتدوين الحركة السياسية والاجتماعية فيتحول العمل العام السياسي والاجتماعي إلى عمل ديني تصبح مبررجية حلبة الصراع السياسي والاجتماعي مجالاً للنفاذ لا بين تيارات سياسية بل بين دين وآخر أو بين متدينين وغير متدينين أي صراع بين مطلقات أو صراع بين مطلق ونسبي ثالثا: المحصورة مع المجتمع المدني:

ان المجتمع المدني بطبيعته يتضمن في داخله التعددية والحركة والحرية. والتطرف يعني الأحادية والسكرينية والحصص. لذا فليس غريبا أن نجد أنصار التطرف في حالة خصومة دائمة مع تكوينات المجتمع المدني فتزاهم بمحاولين السيطرة عليه أما بالانتشار الخطط أو بالصف المادي أو بالتكوين الموزني، وبالطبع يزداد الأمر تعقيدا عندما يحدث كل ذلك بالدين.

وأخيرا المطلوب؟

إن الدعوة للحدقة والتي أتصورها نقطة البدء هي: فك الارتباط بين الدين والتطرف.. بحيث يعود الدين قوة روحية دافعة للإنسان نحو إعمار الوطن، واحترام الآخر، وخدمة الجماعة وصبح التطرف بالتالي طرفا استثنائيا وعارضا، يعود الدين قاعة صلبة، كما كان دوما في مصر، تتفق عليها كل مكونات الجماعة وكل التكوينات المدنية لمواجهة المستعمر والظلم الاجتماعي والأزمات التي تواجهها الأمة في إطار المشروعية الدستورية والقانونية التي ارتضاها الجميع.

الميسار/ العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣ <١٧>



والاجتماعية.

(٣) المحصورة مع المجتمع المدني.
أولا: الطائفية:

ان السلوك المتطرف يولد نوعا من الطائفية لدى صاحبه، والطائفية هنا تعني: «أن يستعبد في الانسان وعي استقلالي» بحسبه أو دينه أو عقيدته يجعله يسلك مسلكا سلبيا تجاه من لا يشاركه في حبه أو دينه أو عقيدته، ثم تحت إلهام هذا الرعي الاستقلالي فإنه اما يتطوى على نفسه معتزلا الحياة، وأما ينطلق بهاجم وصادم وينفي ويحسم.

ان الطائفية بهذا المعنى تحمل تقسيما للشر، ولجهدا للذات، وقهاخلا لقيم الآخرين، كما تحمل بلور عدم المساواة والرهبة في العجز والعصيدة على الآخرين.. وهذا كله يتنافى مع الدين الحق ويؤثر سلبا على الوحدة الوطنية للجماعة. وحسب هذا السياق فإن الطائفية تمر بمرطتين هما:

مرحلة الطائفية التنصيرية والتكرية: وأقصد بها التعامل مع التنصرين وتقسيمها بما يدعم المناخ الطائفي والتطرف وبحقق الأنداف الخاصة واليقين الخاص.

مرحلة الطائفية العملية:

والتي يستخدم فيها العنف عمليا مع الأغيار في ضوء التفسير التنصيري المشوه لصورة الآخر والجماعة (الكفر، الجاهلية) ومن ثم اضفاء المشروعية على المساس للمادى والمعنوي. ان الغير/ المختلف في هذه الحالة يعد جاحدا عن الحقيقة، وتعلم بالتالي قيمة الانتصار للرأي الخاص على قيصة حياة

الغريب إلى مصر مسيحية.

* مصر أيضا التعاليم والاعتقاد بين النسل الروحي واللاهوت العقلي، وبين التصرف الوجداني والاعتقاد الفكري يتنوع توازني وتكامل متعمق أثر كثيرا في تشكيل الانسان المصري.

وبالطبع ليست صدفنة ان يكون تراث الفكر الديني في مصر بعيدا عن النظر وأما هو نتيجة طبيعية لطروف موضوعية مثل: عبقرية المكان المتمثلة في المجتمع النهري الذي يعيش فيه الجميع يحملون بنظام انتاجي واحد، والصرق الواحد الأصل، والافتتاح على الثقافات والحضارات المحيطة. مالم الذي حدث إذن؟

هناك عوامل متشابكة تضاهرت معا وأدت إلى تنامي التطرف في ربع القرن الأخير.. وهناك من يرجع ذلك إلى عام ١٩٦٧ باعتباره عام سقوط الشروع والحلم.. وهناك من يرجع تنامي التطرف إلى الحلل الذي أصاب الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحدث أزمة شاملة؛ وهناك من يميل إلى وتعود قيم وأفكار غريبة عن تراث الفكر الديني المصري حصلت أفكارا من نوع الجاهلية و«الكفر» لأول مرة. ان التطرف هو نتاج طبيعي لكل هذه الأسباب مجتمعة والتي جعلت من التطرف. كما قلت في البداية «معتقبة» تنمر يوما بعد يوم ويمكن رصد المراحل التي مر بها التطرف في المراحل الأربع التالية:

(١) مرحلة البداية والتوسود بالدين (١٩٦٧ - ١٩٧٠).

(٢) مرحلة التواجد في الساحة السياسية والفكرية والاجتماعية (١٩٧٠ - ١٩٧٧).

(٣) مرحلة المواجهة مع باقي الاتجاهات السياسية والفكرية (١٩٧٧ - ١٩٨٨).

(٤) مرحلة إثبات الوجود ومحاولة اقامة المشروع المجتمعي الموزني حسب اليقين الخاص على كل المستويات بالصدام مع نظام الدولة من خلال الصدام مع مكونات المجتمع المدني (١٩٨٨ - ...).

ما النتائج المترتبة على ذلك؟

يمكن أن نرصد ثلاث نتائج تترتب على استقرار التطرف كحقيقة في واقعنا المصري المعاصر كما يلي:

- (١) الطائفية.
- (٢) تدوين الحركة السياسية

مرة أخرى حول مشروع سوق الشرق الأوسط

د. عبد العظيم أنس

ولولا ضيق المكان لذكرت للصديق هنا العديد من الشواهد والقرائن التي توضح أن الإعداد للمؤامرة - مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية- قد جرى في واشنطن منذ أمد طويل ويتحاور أطراف عربية وصلت إلى قناعة بأن مصالحها الاقتصادية ومصالح أنظمة حكمها تقتضى التعاون مع الأطراف الأجنبية، حتى ولو كان هذا ضد مصالح شعوبها وطغمرات هذه الشعوب.

فإنها: دعنى أضع، منها لى سوء فهم، أتى من ناحية الجدل لست ضد التفاوض مع إسرائيل. فأتا أعرف أن القيتامين كانوا يتفاوضون مع الأمريكيين أهدافهم التقليدية. لكن القيتامين كانوا يحاربون جيوشهم من ناحية ويتفاوضون من ناحية أخرى، وكانت علاقات القوى الدولية والإقليمية، وعلى النطاق المحلي على أرض فينتام، فى صلبهم قواما. لذا كان من المعقول أن يتوقع المرء انتهاء المفاوضات إلى حل قائم على أساس المبادئ، وهو ما حدث فعلا. ولكن فى حالتنا نحن اليوم فإنه لا علاقات القوى الدولية ولا الإقليمية تجعل الوصول إلى حل قائم على حق تقرير المصير وإنشاء الدولة المستقلة أمرا ممكنا اليوم. وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن المفاوضات تجري فى ظل انقسام حركة التحرر الفلسطيني ذاتها بين حماس ومنظمة التحرير من ناحية ومن أطراف منظمة التحرير ذاتها من ناحية أخرى فإنه يبدو لنا أن هذا كله يستبعد تماما قبول إسرائيل وأمريكا مشروع قيام الدولة الفلسطينية. لا اليوم ولا بعد خمس سنوات. والحديث عن إعادة التفاوض بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي الشكلى مقصود به فى حقيقة الأمر تأجيل الأمور ليلين خلق واقع شرق أوسطى جديد (ومن هذا الواقع مشروع السوق) يجعل قضية فلسطين فى خبر كان!

والتي أحبط الكثير من أعمالها بالسرية حتى اليوم. فنحن لا تعلم حتى اليوم من هم أعضاء «المثل المركزى» الذى شكلته هذه القيادة من المصريين والإسرائيليين والفلسطينيين والسعوديين والأتراك. الخ باستثناء د. سعد الدين إبراهيم، ومع أن قيادة هذه المبادرة قد ذكرت أن هناك مصريين كانوا أعضاء فى مفاوضات مدريد ضمن أعضاء المثل المركزى إلا أننا لا تعلم من هم حتى اليوم. ولا تعلم حتى اليوم من هم المصريون الذين حضروا اجتماعات روما التى تمهدت عنها هيلينا كوهان فى حديثها الشهرى فى مجلة المصور. ألا يدل هذا التكم وتلك السرية على شئ؟.

محمد سيد أحمد



قرأت بإعجاب مقال الصديق العزيز محمد سيد أحمد فى عيسد الأهرام يوم ١٩٩٣/٥ بعنوان « حول السوق الشرق أوسطية» والذي يرد فيه على مقالى بمجلة «اليسار» عدد أول مايو وعنوانه « الإهداء المؤامرة الصلح الأمريكية». وقد فهمت من مقال الصديق العزيز أنه لا يمارض قيام هذه السوق التى تضم الدول العربية وإسرائيل إذا وقعت اتفاقية سلام بين إسرائيل ودول الشرق، وأن الحشية الحقيقية من إثارة فكرة السوق اليوم هى أن تكون سببا فى إجهاد القضية الفلسطينية، باعتبار أن السلام قد حل دون حلها. كما أنه يعترض على استخدام تعبير « المؤامرة» فى مقالى باعتبار أن المؤامرة تفترض السرية بينما الحديث عن هذه السوق وعن مستقبل السلام فى المنطقة يجرى علنا منذ مدبر.

وانطباعى الشخصى بعد قراءة مقال الصديق مرتين أنه أساء لهم بعض ما ورد فى مقالى بمجلة «اليسار» كما أتى بال تأكيد أختلف مع بعض ما جاء فى مقال، وسوف أركز رده فى النقاط التالية:

أولا: إن وصف «المؤامرة» الذى استخدمته فى مقالى لا ينصرف أساسا إلى فكرة السوق، وإنما ينصرف إلى المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية العربية لتصفية قضية الشعب الفلسطينى بعمدا عن حق تقرير المصير وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الضفة والقطاع. إنها مؤامرة «التسلية». كما ورد فى عنوان مقالى، وما للدعوة إلى مشروع السوق إلا حلقة علنية فى هذه المؤامرة. لكن هذه الحلقة سيقعها حلقات ومنها ما سعى ومبادرة السلام فى الشرق الأوسط» والتي شكلت من أجلها منذ أكثر من عام لجنة قيادة من كبار السراة ورجال المخابرات والمال الأمريكيين السابقين

مشروع السوق الشرق أوسطية وانشاء دولة اسرائيل الكبرى

د. فوزي منصور

مصر، تعبر عن المحتوى الخلفي
للعلم الصهيوني .

إن من لا يدبر ماله كما قال أغونا
الاستاذ عبد الله يوسف الحمر من الامارات
العربية - لا يملكه ومن يحترق لنفسه
الحسرة والتكنولوجيا الادارة
والصديق يصنع هو المسيطر على
كل شيء، والمسيطر لكل انسان.
وذلك هو الدور الذي تراه اسرائيل
لنفسها، والدور الذي سوف يخلص
للصنوعة لها في ظروف الوهن
والهوان المرسى الزائفة، وفي أية
ظروف أخرى متصورة في المستقبل
التصور لو نزل هذا المشروع .

لقد احتاجت السوق الأوروبية المشتركة،
القائمة بين بلدان متكافئة السيادة، متحدة
الهوية والهدف، ومقاربة في مستوى
الحضارة والثقافة والتطور التكنولوجي
والتعليم وأنظمة الحكم، الى عشرات السنين
ومئات المعاهدات والاتفاقات التفصيلية لكي
تقدم على نحو يحقق المزيد من التقارب بين
مستويات معيشة شعربها، ويحاول حماية
المجسيع من الآثار السلبية لقوانين التطور
اللامتكافئ اللازم للنمو الرأسمالي. لكن ذلك
القانون هو الذي تسمى النظم الحاكمة الآن الى
اطلاقه من كل قيد : لاعطائه حق السيادة، في
مختلف بلدان العربية. والسوق المشتركة
الشرق أوسطية لن تكون، من هذه
الزاوية، سوى صورة مكبرة، مما
يجري الآن في الاقتصادات العربية
أكثر من ذلك، ان عمليات
المحصنة العربية واطلاق قوة السوق

في الشهور الثلاثة الأخيرة، أزيح الستار
بشكل شبه رسمي في مصر عن مشروع لإنشاء
ما سمي بالسوق الشرق أوسطية، التي
تتكون في الأساس من مصر واسرائيل
ومن يضم اليها من الدول العربية . وتداول
الحديث في هذا الشأن السعودية والمغرب
والاردن وغيرها كدول تساهم بالفعل في
مناقشة المشروع أو ترشح للمشاركة فيه ،
وكذلك بعض دول الجوار مثل تركيا. وشارك
في التمهيد، وفي المناقشة، بعض الحصريين
على قيادة حركة التحرير الفلسطينية.

ولم تكن المفاجأة هي سعي اسرائيل،
بدمع قسري من أمريكا، لإخراج هذا
المشروع الى حيز الوجود، وإنما كانت المفاجأة
الحقيقية هي في كيفية الاعلان عنه، وفي
توقيت الاعلان: وفي جسامته وأدب وتوسع
الجهود التي بذلت في الخفاء، وتحولت الآن إلى
العلانية للإعداد للمشروع ؛ وفي استدراج
اسماء وقيادات كان الظن انها تنأى بنفسها عن
مشه، وفي أن تنفيذ المشروع قد بدأ بالفعل
في أشكال جنينية. حتى قيل أن يطرح
للمناقشة أمام الرأي العام.

لم يكن سعي اسرائيل مفاجأة لأن
إقامة سوق مشتركة بينها وبين
البلدان العربية لن يعني سوى شيء
واحد هو نجاح اسرائيل في بسط
سلطتها الاقتصادية على هذه
البلدان، واستعمار خيراتها وحصل
شعبها خدمة مشروع اسرائيل
الكبرى، ان الصهيونية لم تخف أبدا
أن ذلك هو هدفها بعيد المدى ومقرلة
أن الاموال العربية المتراكمة لدى
أصحاب النفط ، والموارد الطبيعية
العربية الراسخة، والادبيات العربية
الوفيرة العاطلة عن العمل، تستطيع
أن تتعاون مع الخبرة والتكنولوجيا
والمعقول الاسرائيلية شهر الجميع،
هذه القوة الوحيدة الكافية التي
أطلتها مناهمهم يمشي على أرض

ولذا فإنني ضد قبول مشروع الحكم الذاتي
المروض كما أنني أعارض الدعوة التي تقول
أنه ليس أمامنا من بديل غير قبول هذا
المشروع واعتبرها دعوة خطيرة وخضوعا
للضغط الأمريكي.

ثالثا، والآن لنفرض جدلا أنه وقعت
اتفاقيات سلام بين اسرائيل وسوريا ولبنان
والاردن والفلسطينيين (ورأي الشخصي أن
هذا أمر ضعيف الاحتمال) فلماذا يكون إنشاء
سوق شرق أوسطية أمرا حتميا عندئذ. كما
يقول الصديق سيد أحمد.

أفهم أن يقال إن وجود علاقات دبلوماسية
وتجارية مع اسرائيل سوف يكون جزءا لا يتجزأ
من اتفاقيات السلام ، كما حدث مع مصر عام
١٩٧٩.

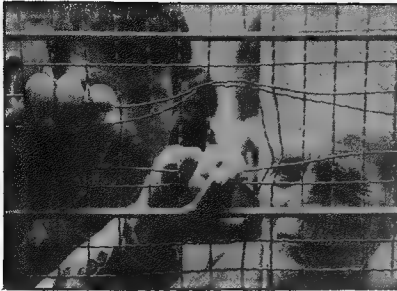
لكن موضوع سوق شرق أوسطي أمر آخر،
لأن السوق يعني في نهاية الأمر إزالة الحواجز
الجمركية، وإلغاء تأشيرات الدخول، والنساج
بالانتقال الحر للعمالة، وتوحيد العملة . الخ
هذه الأمور المصروفة. وحتى لو سلمنا بهذا
جدلا فيما يتعلق بدول الشرق فلماذا تترافق
على هذا دول عربية ليست بينها وبين اسرائيل
اتفاقيات سلام؟ ألا يعني هذا نهاية الجامعة
العربية؟

إن الحقيقة كما ذكرت في مكان آخر
النظر فيما بعد أدرك أبريل) أن فكرة سوق
الشرق الأوسط هي في الأصل مشروع
أمريكي لحماية المصالح الأمريكية بالنفطة في
مواجهة التكتلات التجارية الأخرى (السوق
الأوروبية الأخرى، والتكتل الياباني
الآسيوي)، مع اقتصاد اسرائيل كالكوكيل
الرئيسي للمصالح الأمريكية، وهو مشروع
قوامه رأس المال الخلفي والتكنولوجيا
الاسرائيلية والمالة المصرية الفلسطينية كما
ورد في كتاب الصديق « بعد أن تسكت
المدافع ».

فلماذا يكون حتميا أن نؤيد مثل هذه
المشاريع الاستعمارية؟ ولماذا تتورط أطراف
عربية ذات ماضٍ وطني في الدعوة لمؤتمرات
حول هذه السوق، كما تتورط في الدعوة إلى
إنشاء جامعات شرق أوسطية تصب في نفس
الاتجاه؟

وأخيرا فإنني لم أفهم من مقال الصديق
محمد سيد أحمد قوله إنه معترض على
ما قدمته أنا من نقد لمشروع السوق من
منطلق يساري. فهل أفهم من هذا الكلام أن
والنفط اليساري قد أصبح شيئا معيبا في
رأي الصديق أم أنني مسخفي. في هذا
القيم؟

للسلطين
مخيم
الامري
يحمل
بطاقته
للقى
الساحلة من
الانوار



التي تجري الآن بسرعة محسومة، وإتاحة الفرصة للأجانب بما في ذلك الصهاينة الذين كثفوا ما يعتصرون تحت واجهات أخرى قد تحمل أسماء عربية، لوضع اليد على مواردنا الاقتصادية، تبذل في الآن في التمهيد الضروري لإقامة السوق المشتركة الشرق أوسطية؛ أن العزقوت واحد والجهات الأجنبية الضاغطة في الاتجاهين واحدة. والنظم العربية الرائدة في الوجهتين واحدة، وأساليب الصل المرافعة بين الحلقاء والعالية المقايضة واحدة.

من حوالى خمسين عاما، كان المصري السائر في شوارع وسط البلد في القاهرة، شوارع قصر النيل وسليمان باشا فؤاد وغيرها، يشمر بالقهوة لكثرة ما يرى من أسماء أجنبية، أغلبها يهودي، علي واجهات البنوك وشركات التأمين والمحلات التجارية الكبرى وإدارات الشركات الصناعية والمراقق والسوق الشرق أوسطية. لرتقلت لن تعني أن تصد هذه الأسماء إلى وسط القاهرة، أو قد تصد ولكن كفروع لشركات مقرها في مكان آخر. إن شوارع قصر النيل وسليمان فؤاد القاهرة، وشوارع قصر النيل وسليمان فؤاد إلى هامة والصناعات والمشقة والزراعية وفي كل هراص العرب الأخرى سوف تجمع كلها في القدس العبرية، ستصبح إسرائيل هي العاصمة، والقدس وسط البلد في العاصمة الكبرى، وشيئة بلاد العرب هي الأرياف الخاضعة للتخلف. ذاك هو ما يعتد الآن له، الآن وليس غدا. أضاعت أحلام؟ كذلك كانت إسرائيل من خمسين عاما.

إن الأمر بالنسبة إلى إسرائيل لم يعد تحقيق أحلام قابلة للعاجيل. إنه قد أصبح الآن شرط بقا، والذين يساندونهم عليه يملكون لها حبل النجاة. ننظر إلى بعض الأرقام: إن إسرائيل تصرق الآن من الأراضي العربية المحتلة حوالي ١٣٠٠ مليون متر مكعب في العام من المياه العربية. وبحلول عام ألفين سوف تحتاج إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب أخرى. واعتصامها على النفط المصري كمصدر للطاقة أمر محسوف، وسوف تحتاج في المستقبل إلى المزيد الذي لن تستطيع مصر تزويدها به، وقد كان متوسط الدخل القومي في عام ١٩٨٨، عام قبل الانعقاد، يبلغ في إسرائيل ٨٦٥ دولارا للفرد، بالمقارنة مع ٦٦٠ دولار في مصر، أي حوالي ثلاثة عشر

الفلستينيين على شؤونهم الاقتصادية تدخل ضمن الحد الأدنى الذي سوف يسمح به لهم لو تمت التسوية، الأمر الذي سوف يحرم إسرائيل من متابعة الأراضي وسكانها بالحد الأدنى الذي تحقق حتى الآن. من هنا مصاعب إسرائيل المحسومة لإحلال الاستغلال الأكبر لحمل ثروات الوطن العربي وسكانه من خلال ما يسمى بالسوق المشتركة محل استغلال ما تبقى من فلسطين، والمقايضة الحقيقية التي تستحق إليها إسرائيل. إذن ليست مقايضة الأرض بالسلم، ولكن مقايضة الجزء بالكل. أنها بالحصار، لكن أمكن مقولة كلاوسفيتز، مقايضة للحرب على العرب بوسائل أخرى. ومن هنا أيضا الإصرار على أن تسير المحادثات المتعددة الأطراف، والتي تناقش قضايا مثل المياه والطاقة والبيئة مع من يرضخ من العرب، وهم كغيرهم، جنباً إلى جنب مع المحادثات الثنائية.

ولم يكن غربياً أن تبحث إلى جوار هذه المحادثات، وكجزء خفي منها، تلك المشروعات المشتركة التي لا يكاد يمر أسبوع إلا ودن أن تصمم بالجديد منها أو الجديدها، ودانها يتصوّل بفترض أن يأتي من العرب، مثل مشروع مد المياه من تركيا إلى السعودية عبر سوريا والأردن وإسرائيل طبعاً، ومشروع إقامة قناة إسرائيلية أردنية بين خليج العقبة والبحر الميت لتوليد الكهرباء، ومشروع الشبكة الكهربائية المشتركة بين البلدان العربية

خفف مصر، و ٦٢٠٠ دولار في السعودية أكبر مخزن للنفط في العالم. هذا المستوى العالي المصنوع لا تحصل عليه إسرائيل بفضل تفوقها التكنولوجي وتقديمها العلمي كما يشاع، فصادراتها الأساسية إلى غير الأراضي المحتلة تكاد تقتصر في الماس وبعض المنتجات الزراعية، وإنما تحصل إسرائيل على هذا المستوى بفضل المعونات الخارجية المتعددة الأنواع، والتي تبلغ حوالي ٩٠ مليون سنوياً، أي بمعدل يزيد على ٢٥٠٠ دولار للفرد، ثم بفضل احتلالها للأراضي المحتلة العربية، وذلك من ناحيتين: استخدام هذه الأراضي كسوق مغلقة عليها تقص من خلالها قدر كبيراً من التحويلات المالية التي ترد إلى أهل الأراضي المحتلة من الخارج، وفي سبيل ذلك تحصل إسرائيل ما في وسعها لتعطيل غير قوى الإنتاج العربية وخاصة في الصناعة في هذه الأراضي، والأمر الثاني استخدام أهل الأراضي المحتلة الذين يمحرون من إقامة مشروعاتهم الخاصة كمثال مأجورين حوالي ١٢٠ ألف عامل منهم ٥٠ ألف دين تصريعات رسمية، والمجسوع ٦٥٪ من القوة العاملة في إسرائيل، يقومون بالأعمال الشاقة التي أصبح الإسرائيليون الآن يأنفون من القيام بها، وذلك مقابل نصف أو ثلث أجر المثل.

ومعروف أن المعونة الأمريكية إلى إسرائيل سوف تنخفض كثيراً، على الأغلب، ابتداء من العام القادم. كذلك من المعروف أن سيطرة

واسرائيل ، ومشروع مد خطوط النفط عبر اسرائيل إلى حيفا ، ومائة وخمسين مشرعاً آخر أعدوا لخطوط النفط الإسرائيلية المأدوم زهوها ، بالإضافة إلى مشروعات التعاون الصناعي واقتصادي التي يحمل رجل الأعمال الفلسطيني نبيل شحت بصفحة الإقليم بها (نيوزليك عدد ١٠ مايو ١٩٩٣) ومشروعات التعاون الزراعي التي يتغلها بالفصل الدكتور يوسف وإلى وزير الزراعة المصري ، ويعلم انضمام المغرب إليها ويشر بانضمام دول أخرى في المنطقة في القرب الصاجل ، ويحيط بذلك جميعه شروط كينترن لإنهاء المقاطعة العربية للشركات الأمريكية التي تتعامل مع اسرائيل وتركيزه على ضرورة التعاون الاقتصادي معها الآن ، ودون انتظار حتى إتمام التصديرات الثنائية القمصة التي يروج لها الآن حول أشكال وشروط الجلاء من الأراضي العربية المحتلة وحول حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

ومن هنا أيضا كان تصدر المؤتمرات وحلقات النقاش في نيويورك وروما والقاهرة طوال الإثني عشر شهرا الماضية حول مشروع الشرق ، والسعي إلى إنشاء جامعة للشرق الأوسط تهيئها وتطوره بإشراف معلم وتقول من بعض مهنسات الأمم المتحدة مثل UNDP والبنك الدولي ومهنسات البحوث والجامعات الأمريكية والألمانية ، ومشاركة من بعض الجهات العربية شبه الرسمية مثل المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في القاهرة وغيره من التجمعات العلمية والبيئية.

لقد كانت بداية الإعلان شبه الرسمي عن المشروع في حديث للدكتور يوسف وإلى وزير الزراعة المصري في حديث تم توضيحه مع الأكرام القاهرية في صفحة شبه إعلانية تشراف عليها وزارة الزراعة. وتتابعت أحداث الوزير مع الصحيفة بعد ذلك ، كل منها يكشف جانبها مما كان مستورا ويدع للأخمين مهيسة استكشاف الباقى. وكان أكبر المكشافات هو عدد الأسماء المرموقة التي تحسب عادة للعمل الوطني والقومي التي تبين أنها شاركت في مناقشة المشروع مع أطراف أمريكية أو اسرائيلية كمشروع واره مقابل البحث. فهل انتهى لأمر هؤلاء إلى تصديق ما ألقى إليهم وأصبحوا يرددونه من هذه القرية الكرنية الصغيرة اللانة على الاعتماد المتبادل التي تحول إليها عالمنا الكبير ، وغفلوا بذلك عن أن أسوأ أصدقاء النهرو والاستغلال هو تصديدها ما تصدى عليه القرية

الصغيرة أم هل أطقا جلودهم وثبط
مهمهم انهيار الاتحاد السوفياتي
ويطش القنب السيد الأودد الولايات
المتحدة الأمريكية التي لم يكن
للغرب إلا الركوز لها ولربيعتها
اسرائيل.

إن كانت هي الأخيرة فإنهم يخطئون قراءة الحاضر وقراءة التاريخ . وجهلون قدرة الغرب على التجمع من جديد وتأمين مستقبلها. إن الولايات المتحدة لن تبقى دائما القوة الأودد أو المسيطرة ، ومن يراقبها من قارب وعلم لن تخطئه عينه رؤية عوامل النحر الاقتصادي والاجتماعي التي تزعزع أساس قوتها. وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد سقط فإن الصين ، بالمقابل ، تزداد قوة. لقد حلت معدل نو قدره ٩٥٪ في السنة - في المتوسط - في السنوات الأربع عشرة الأخيرة ، و ١٢.٨٪ في الستين الآخرين ، ويخترع أن تحول إلى القوة الأعظم في العالم قبل أن يتعصف القرن القادم ، والغرب الهبة التي تصعد على قراها اللانائية ، قادرة بأساليبها الخاصة - على أن تحقق ماحققها الصين ، أي كانت تقلبات الأحوال حولها.

إن مشروع السوق المشتركة الشرق أوسطية هو النصف الثاني الحقيقي من الحلم الصهيوني: النصف الخاص بإنشاء دولة اسرائيل الكبرى. بعد أن تحقق النصف الأول بإنشاء دولة اسرائيل.

إن هذا المشروع هو تقييض المشروع الصهيوني القومي ونقي له. ذلك التقى هو الهدف الأول للمشروع. والهدف الثاني المتكامل معه هو تحقيق الهيمنة الإسرائيلية على الوطن العربي سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا ، وتأمين وتكثيف الاستغلال الإسرائيلي الأمريكي لقروات الوطن العربي وأمواله وقرة عمل أبنائه. ولتأمين هذا الهدف يجري الآن في عدد من الأنظار العربية التصرف بأبخس الأثمان في الأصول الإنتاجية التي يبتها الشعب بدمائها وعرقها عبر سنوات طويلة ، وهدم القلعة والسياج الذين يملئها القطاع العام ، وإطلاق قوى السوق الداخلية والمهاجرة على نحو لن يجلب لمعظم المواطنين سوى المزيد من التخرد والفساد المعيشة والبطالة وتدنى الخدمات والمهني

الثالث للمشروع هو القفز - تحت دعوى الرخاء المشترك وأولية الاقتصاد على السياسة التي يروج لها الصهيانة والأمريكان - فوق رويس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحق الدول العربية في استرجاع كامل سيادتها على أراضيها المحتلة.

لكن هذا المشروع الذي يتوهم أصحابه أنه سوف يفرض السلام العسبري على المنطقة ، والحماية للنظم العربية العشائرية أو الكومبرادورية المتعلقة مع اسرائيل والمحاذة لها ، لن يجلب لأي من هؤلاء - سلاسا ولا استقرارا. ذلك أمر واضح الآن لدى كل عيين. وسيزداد وضوحا كلما تقدم تنفيذ وزادت نقاط صناعه مع المشاريع القومية والوطنية والتنمية ومع المصالح الاقتصادية المباشرة لأوسع الطبقات الشعبية وللبرجوازيات الوطنية المنتجة.

ولكيلا يتحول هذا الصدام المحتوم المتصاعد إلى سلسلة لانتشيه من الاضطرابات وأعمال العنف الجسهي والفردى الاشتراكية التي لم تجلب سوى المزيد من الشقاء. وقد تنتهي إلى فوضى مدمرة ، فإن لكل قوى الأمة السلمية بكل تياراتها وتوجهاتها: الوطنية والقومية ، الإسلامية الاشتراكية مدمرة إلى التجمع دون إبطاء. حول هدف واضح محدده هو بحث وتنفيذ وسائل التصدي لهذا المشروع ورواده في المهد. كذلك فإن مستقضى ومناخى الوطن العربي يجره خاص مدهون لأن يضرا على رأس القائمة أولوياتهم:

- ١- نضج هذا المشروع وبسان نتائجه السياسية والاقتصادية والثقافية.
- ٢- مساعدة الشعوب العربية على ابتداء أساليب النضال الجديدة الفعالة الكفيلة بالتصدي له.
- ٣- الحفر من أن يستخفروا ، من خلال التشريعات البيئية المشتركة وأنظمة المعاهد والمراكز والجمعيات العلمية والبحثية والبحوث المستقلة وغير ذلك ، كأدوات لاختراق جدار الرفض الهائل الذي تواجه به الأمة العربية ممارسات اسرائيل ومخططاتها ، ومطية للتطبيق الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه.
- ٤- تمهيد قوى التحرير الوطني - دولا ومتصلمات - من أن يكون ثمن تحرير الأرض الوطنية هنا أو هناك هو إخضاع مجلس الوطن العربي للهيمنة الأمريكية الإسرائيلية ، من خلال المشروعات المشوهة مثل مشروع السوق الشرق أوسطية أو المشروعات المشتركة التي تنتهج ليهه.



الفساد

يعيش في مصر .. ويعصف بكل مؤسسات الدولة!

كشف الفساد

ورائع الحال أن هذه الحملة المضادة تريد أن تفلح ملف الفساد ، وأن تصب في كل الذين يتكلمون عنه ، بأن لديهم أغراضا سياسية للنيل من الحكم ، وأن عليهم جميعا أن يستقروا لأن الحكومة تقوم بواجبها في تعقب الفساد وضبطه وملاحقته.

والتابعة سريعة لأخبار الصحافة المصرية ، فوسية ومعارضة ، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ، فتح الدليل دون مشقة على أن الفساد منتشر في كل مكان ، وأن الذين يستترون عليه أقبايا ، و الذين يصرقون مقاومته أكثر نفورا ، وأن الزعم بأنه ظاهرة قديمة باطل . فبدأ من فضيحة استغلال النفوذ من قبل كبار رجال الدولة في قضية «لوسى أرتلين» ورفض مجلس الشجب الاستجواب المقدم حولها ، وصدر قرار بحظر النشر عن وقائعها ، مروراً بإغراق السوق بشحنات من اللحوم والأغذية الفاسدة المستوردة من الخارج وكشف تحقيقات المدعي الاشتراكي عن تورط كبار المسؤولين في الوزارات المعنية في تلك الصفقات وتحقيق النيابة في واقعة تبديد ٣٠ مليون جنيه قديما البنك الدولي لتشييد الزراعة وتطوير القرى في محافظة المنوفية ، وتحقيق المدعي الاشتراكي في نهب ٢٨٠ مليون جنيه من بنك التنمية والائتمان الزراعي ، وكشف جهاز الحاسبات لمخالفات مالية تقدر بسبعة ملايين جنيه ، في مستشفى السويس الذي يديره أمين الحزب الوطني ، وأ من موظفي البنوك السابقين يقدمون لحكمة الجنايات لتسهيلهم استيلاء توفيق عبد الحى على ١٢ مليون دولار ، والقبض على مسترول كبير بهينة التليفونات بتهمة الاختلاس ، وإحالة ٨ من كبار موظفي محافظة الغربية للنيابة.

أمينه النقاش

النخبة التي أصبحت ذاتمة هذه الأيام على ألسنة المستولين وكبار رجال الدولة هي القول أن الفساد ظاهرة عالمية ، موجودة في جميع أنظمة الحكم ، في الدول الاشتراكية والدول الديمقراطية والدول الديكتاتورية ، وأن على الذين يطالبون بمقاومة الفساد أن يقاوموه أولا في أنفسهم ، وأن كل صاحب من قضايا فساد في مصر ، ضبط بمبادرة من الحكومة ، ونشاط من أجهزة.



الفساد السياسي

٥. محمد مصطفى استاذ القانون

الاستشرى يتفق مع د. اسماعيل صبرى عبدالله علي أن الفساد ظاهرة عالمية، لكن هناك فرق بين الفساد الدولي والفساد المحلي وهو يتفقد:

- أن القول بأن الفساد موجود في كل أنحاء العالم هو جزء من أخفينة، ذلك أن درجات الفساد تختلف من دولة لأخرى، ومن حالة لحالة، وهو ما دعونا إلى وجوب التفرقة بين الفساد الإداري والفساد السياسي.

ففي مصر ولدان العالم الثالث، فإن أخطر صور الفساد، وأشداه استعصاء على المعالجة هو الفساد السياسي، ذلك أنه يشمل إنحرافات السلطة الحاكمة، فالفساد الإداري مهما عظم شره، فإنه محدود الأثر، لأنه يتم في نطاق مصلحة أو إدارة أو مؤسسة، وهو ما يمكن من تحريك المستولية ضد كبار العاملين بتلك الهيئات. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للفساد السياسي الذي يرتكبه أفراد السلطة الحاكمة، الذين يصعب بل يستحيل محاكمتهم.

ومن خصائص الفساد السياسي المحلي أنه يعامل معاملة متميزة، ولا سيما إذا كان صادرا عن قم السلطة، ولا يقتصر أي هذا الفساد السلطاني علي تقعه بالمعاصي، وهو ما يوصف بالتفرد علي الفساد، لكن الأثر الحقيقي، هو هذا الظاهر الزائف بحارة الفساد، بينما تكون الحالات المكشوفة عنها لا تشكل سوى جزء يسير لقط ما تريد السلطة الحاكمة التكتمل برتكبه لأنه يهاول الحدود المسموح له فيها بالعيش، وحتى إذا ما أفلتت واقعة من وقائع الفساد التي تس زناغة النظام، ووصلت إلى النيابة والقضاء، فإن السلطة الحاكمة لا تتورع عن الضغط على النيابة بل على القضاء لتبرئة ساحة أعضا القسدين.

والفارق بين انتشار الفساد عندنا وفي دول العالم الثالث وبين الديمقراطية الليبرالية في الغرب الرأسمالي، أن الأخيرة، تتجاوز الفساد عن طريق فضحه التزاما بالشرعية وسيادة القانون، ويكون الاستثناء هو الصمت عن الفساد لاعتبارات الأمن القومي، وهو الاستثناء الذي يصح القاعدة في بلدان العالم الثالث، وفي البكتاتوريات القسامة >

الناس ليسوا ملائكة ولا شياطين، ولديهم توازن للغير وللشر، وبالحالي لا بد أن تحدث جرائم في كل مجتمع، لكن القضية ظلم، حل الفساد قومة إجماعية مقبولة أم مرفوضة، ولا بالمجتمع آليات تسمح بكشفه ومقاومته أم لا؟ تلك هي المسألة

ففي اليابان على سبيل المثال يوجد فساد، لكنه لم يعطل التقدم للمحل لليابان. وفي أمريكا آليات تعقب الفساد جادة وصارمة، فمثلا الناس هناك لا يتعاملون بالقرود مباشرة، بل بالشيكاكات وبطاقات الائتمان، ومصصلحة الضرائب تلزم البنوك، بإظهارها بأسماء أي شخص سحب أو أودع أكثر من عشرة آلاف دولار لأن القرد تكون في هذه الحالة قد أتت في الغالب عن الطريق غير الشرعي، فيتم تتبع صاحبها وإقراره الضريبي السنوي، وجرائم الفساد في أمريكا لا تسقط بالتقادم، ويمكن أن يكون قد مضى عليها عشرات السنوات، ويتم الكشف عنها في أي لحظة، ولقد ظلت شرطة الضرائب الأمريكية تعمل ١٥ عاما، حتي حصلت على الأرقام السرية لحسابات بعض زعماء المافيا في البنوك السويسرية، ودفعت اتحاد البنوك السويسري لأن يعدل من قوانينه، ويتخذ قرارا بأن البنوك يمكن أن تتعفى من الالتزام بسرية الحسابات، إذا ما تقدمت الحكومات بقرائن قوية تثبت عدم مشروعية تلك الحسابات السرية

وفي الدول الرأسمالية الكبيرة يحدث فساد، والتفاد راسي وزراء فرنسا علي سبيل على التفرقة بين الفساد الفهري، والفساد العربي، لقد انتحرو علي موضوع شبهة الفساد به ضعيفة، حيث حصل علي قرض من البنوك معفى من سعر الفائدة، ورغم أنه سدد القرض بالمثل، إلا أن الصحافة الفرنسية حاسبته علي أخذ القرض بدون فوائد، ولأنه رجل مشهود له بالنزاهة، فلم يتحمل المشككة، عندما أثبتت علنا فانتحرو. وهذا معناه أن الرأي العام الفرنسي يزدري الفساد، ويرفضه، ويقاومه، ويعبر النزاهة العامة معيارا أساسيا، في الحكم علي رجال السياسة بشكل خاص. وفي مصر، وفي بلدان العالم الثالث، فإن الفساد السياسي والإداري، يترقب عليه خساتي فاحدة للاقتصاد القومي، لأنه في الواقع يقوم لمصليات تهب منظم لثروات الوطن، من شأنه أن يعظم محتويات الشعب المصري، ويقضي علي اتصامته، ويقهقه الثقة في المستقبل، وتلك هي المشكلة.

لتلاعبهم في المناقصات لحسابهم الخاص، واستيلاء رجل أعمال وزوجته علي مليوني جنيه من بنك أجنبي ببطاقات اعتماد وهمية، وتقرير الجهاز المركزي للحسابات الذي يعترف فيه بانتشار الفساد في ١٩٨٦ مجلسا في معظم المجالس المحلية علي مستوى الجمهورية، ويؤكد فيه تسخر الحزب الوطني عليه، وسيط وكبير وزارة وموظفين بحي شمال الجيزة يبيعون تراخيص بناء مزورة، وسهندسون بوزارة الري يزورون تراخيص ملكية أراضي الدولة، ومدير عام بالأوقاف يتاجر بالمخدرات، وإحالة رئيس بنك التنمية الزراعي بمصر حاج ٣ مستولين للنيابة لتسببهم في خساتي ٤٠ مليون جنيه وتلاعبهم في الحسابات، ومنهم قرضا لأسماء وهمية، وإحالة ١٦ مستولا للمحكمة التأديبية، لتلاعبهم في ٣٢ مليون جنيه في الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية، وتشييد شركات القطاع العام لقصور للوزراء في مدينة الاسماعيلية بأسماء رمزية، ووزير القوي العاملة السابق الذي سبق اتهامه بالإثراء غير المشروع، يتقدم لشراء شركة الكركا كولا بخمسين مليون جنيه، وانتهى، بالعمولات الكبيرة المنزوعة في الصفقات التجارية التي يجري انقامها الآن لبيع لقطاع العام والفاء كل قرارات التأميم والتحصير.

خلاصة القول كما يقول المحبير الاقتصادي البولي وزير التخطيط الأسبق د. اسماعيل صبرى عبد الله أن الفساد و معش في مصر، ويعصف بكل مؤسسات الدولة والحكم والإدارة، ويشكل مليحا أساسيا في حياتنا الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية

هناك فرق

وتطرح هذه الحيلة الرسمية، التي تتدزع بفساد الدنيا كلها، كسبر للثمين من خصوصية الفساد المستشري في مصر، والتقليل من شأن عجز - أو عزوف - مؤسسات الدولة عن ملاحقته، عدة أسئلة من بينها:

هل يمكن الاطمئنان إلي القول بأن الفساد موجود في كل أنحاء العالم وكل الأنظمة بلا تفرقة، ودون تباين في المستوى؟

د. اسماعيل صبرى يقول:

- هناك فرق بالقطع، وهناك تباين بولأن

عنده حالة تسهم من لحوم فاسدة .. بس مشي ح أكتب له على دوا ..

ليطلع الدوا خامس هو كمان !!



الفساد، أنه قد استقر في وجدان المواطنين العاديين، أن هذه الفسادات التي تتراكم بشكل فجائي في المجتمع المصري قد تم تكوينها عن طريق النهب والسرقة والرشوة، ولم تتم بطرق مشروعة. وبالتالي فقد أصبح الفراء لامشروعة له، ومن هنا فإنه هدمه أو حرقه أو الاعتداء عليه يصبح أمراً وارداً، لأنه شيء غير شرعي. هنا فضلاً عن أن الأثرياء يجدون في المجتمع المصري ليس لديهم نشاط خيري، بينما كان الهاشوات يمولون في العهود السابقة مشروعات هامة عن طريق العمل الخيري، وحتى منتصف الستينات، فإن أكبر المستشفيات في مصر تم بناؤها عن طريق جمعيات خيرية كـ مستشفى المراساة، والعجيزة والقطي، كما أن المدارس الأسيرية في مصر كانت هي الاستثناء، أما القاعدة فهي المدارس الأهلية، التي أخرجت كرادر عالية من المتعلمين للفورة المصرية عند اندلاعها، والتي تم بناؤها بنشاط أهلي من الأغنياء .

أما اليوم بخلافها، الجدد يتزحون ثروة البلاد إلى خارجها، ويحولون أموالهم للخارج.

والسعي لتحقيق أكبر ربح ممكن عبر أقصر طريق يمكن بأي وسيلة سواء كانت مباحة أو غير مباحة، والفساد في مصر يتبع ليشمل سرقة مال الدولة ورسائل القطاع العام، واستغلال النفوذ والمناصب والصلة النهائية للترشح وقبول الرشوة والمصولات، والتدخل في سير القضايا، والتأثير على القضاء، والتقليل من الأثمان الحقيقية لأصول شركات القطاع العام المروضة للبيع، والاستيلاء على الأموال العامة، أو الخاصة المملوكة للدولة أو الشخصيات الاعتبارية.

ويرصد د. اسماعيل صبري عبد الله جوانب الاقتصاد السياسي للفساد في مصر وأثره على الاقتصاد القومي فيقول:

- في المجتمعات الفقيرة، الفضيلة ليست قيمة أخلاقية تحسب، ولكنها قيمة اقتصادية أيضاً، لأن الأغنياء وحدهم هم الذين يمكنهم دفع الرشوة للسلطة العام ليس صاحب حق، لكنه يدفعها لنيل امتياز ما علي حساب المصلحة العامة. وهنا تكون الخسارة الحقيقية على الاقتصاد القومي والتمتع.

ومن الظواهر الأخرى التي تتسرب على

العسكرية أو الشخصية، حيث تصبح أخطر صير الفساد السياسي من رشوة ونهب المال العام هي النشاط الأساسي للحكام الذين يحملون الحكم إلى مجاهرة، ويعدون الإفلات من العقاب فهلاً وفطارة، حيث تعكس الممارسات المنهوبة أو المهددة في صفقات السلاح المشهورة، أو التي تنفق بسف في المظاهر الزائفة، أو تلك التي تهرب كعمولات ورواوي إلى المصارف الأجنبية، وهي أموال لو أنفق جزء يسير منها على مقومات الحياة الأساسية في مصر، لتحرر الشعب المصري من كثير من معاناته.

ظاهرة طبقية

الفساد في مصر ليس مجرد حالة فردية، كما يقول المحامي التقدمي البارز أحمد نبيل الهلالي بل هو ظاهرة اجتماعية لها جذورها الطبقيّة. فالفساد ظاهرة ملازمة لكل مجتمع طبقي، يمارس بداخله استغلال الإنسان للإنسان. والذائع الأساسي للفساد، هو النهم غير المحدود للثروة،

ولفكرة خدمة وخدمة شعبية فهي غير واردة على أذهانهم بشكل مطلق ، مما يجعل للفساد أبعادا خطيرة.

اختلال القيم

في بداية الثمانينات، أعد مجلس الشورى تقريرا حول تنمية الإنسان المصري أوضح فيه ،أن من بين السلبيات التي أصابت الشخصية المصرية، اعتزاز هينة السلطة لديها، وسعيها لتحقيق مصالحها الفردية في الخفاء ،برأطهار الولاء للمجموع، وإصابتها بالإحباط لإخفاء الدولة الحقائق عنها، وانعدام احساسها بالمشاركة، لكثرة النهب الذي تصرع له المال العام، وأفسار التعصير إلى أن أهم السلبيات التي لحقت بالشخصية المصرية، هي اعتزاز القيم، كتخطي أصول اللهاقة، والالتجاء إلى الوسائل غير السلمية لتحقيق الأهداف، الاختلاس والتسويبر، والفسح، ثم النظر إلى تلك التصرفات كأنها عادة أو باعتبارها تصرفات لابد منها للمعيش، ذلك أن المرء بدونها معرض للضباع في الزحام.

• والسؤال الذي يطرح نفسه

الآن، ما هو تأثير الفساد على الأخلاق العامة وعلى الاستقرار الاجتماعي؟

• د. عادل عازر، المستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية يقول:

– تأثير الفساد على الأخلاق مباشر بغير مواربة، فالفساد هو نوع من الخلط المجتمعي، فإذا اختلت موازين القيم لدى الفرد داخل الأسرة التي تتولى عملية التنشئة، فحين الطبيعي أن تصاب تلك العملية بالخلط، ونشأ الطفل منذ البداية، على قيم مشروعة، وقذوة قاسية، وعلى سبيل المثال الفساد المنتشر في العملية التعليمية معروف، حيث يتعلم الأطفال منذ البداية أنهم لا يستطيعون النجاح إلا بالدروس المحصورة، ومعنى ذلك أن الأبناء يلقنون منذ البداية أن المدرسة، وهي المؤسسة الشرعية التي ينبغي أن يتعاملوا معها لتضعهم حقا مشروعا، هي غير كافية وعليهم بالالتفاف عليها للحصول على تلك الخدمة، لكن هذه المؤسسة لكي تكون قادرة على تأدية هذه الخدمة، فينتهي أن يكون المدرسون قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية في الحياة بأخذ مهربات كافية، ثم أعمال الرقابة عليهم لفحص نتائج عملهم

وتقييمه ومتابعته، وتلك صورة مصغرة لأي مؤسسة أخرى في مصر.

ويرصد د. اسماعيل صبري جانباً آخر، من جوانب الخلط المجتمعي الذي يسفر عن انتشار الفساد فيقول أن حجم الفساد الموجود في مصر الآن يجاوز عن وقائع فردية لأشخاص ليشكل ظاهرة ذات أسباب عميقة، أنظر ما نتج عنها، أن الرأي العام المصري يصمت عنها ويتقبل جرائمها، فالفساد د يعيش في المجتمع المصري، وينمو ويزدهر، دون أن يلقى أي رفض اجتماعي، فأصبحت الرشوة قضية مسلما بها اجتماعيا، ولم يعد مستهجنا أو عيبا تهب المال العام، وما كان يسمى بالمكافأة الاجتماعية للأسرة أو العائلة أو العمل أو الاجتهاد، أصبحت تتراجع أمام قيمة القوة أيها كان مصدرها.

والشيء المقلق حقا، هو هذا التقبل العام للفساد كواقع من وقائع الحياة، وكجزء من حياة المجتمع المصري، فالسرقة تتم أمام أعيننا جميعا ولا أحد يشتكي وظهور هذا الموضوع أنه يتعطف من الوسائل القانونية والآليات التي تحد من الفساد.

ولقد تعلمنا في دراسة القانون، أن الأصل في انضباط الناس، هو الضغط الاجتماعي.

فالمجتمع يجرم الكلب بصفحه عيبا وروذيلة، لكن القانون يعاقب على شهادة الزور فقط، فيكون القانون بذلك جزءا من الأخلاق تعاقب عليه النولة حين يرتكب عليه ضور الآخرين، لكن القانون ليس دفاعا عن الفضيلة، ذلك أن الفضيلة، هي قيمة اجتماعية عليا، تظل مشكلتها هي هل تلتق احتراماً من المجتمع أم لا، ومايلزعي حقا هو أن كسيرا من القيم المستقرة قد توارت وانثذرت، أمام الشرع المادي والطموحات غير المشروعة، والفساد الذي يسرح في خلالها المجتمع، دون أن يجد رأيا عاما يقاومه أو يمتنع عليه.

تقوُّب النظام

الفساد في مصر إذن ظاهرة سياسية واجتماعية واقتصادية، فمصاب الفئتين الرئيسة في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي يتخذ منها وتزدى لبروزها كظاهرة؟

• د. عادل عازر يقول أن الفئتين الرئيسة للفساد في مصر، هو «أن المؤسسة الشرعية» لا تلزم بدمورها... وأن

الميسار/العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣<٢٥>

خلو الدستور من نصوص قاطعة تيسر مسألة كبح المستولين يقضى على قانون الكسب غير المشروع

الثقب الرئيسي الذي يتسرب منه الفساد هو المؤسسة الشرعية

الرشوة أصبحت قيمة اجتماعية. ونهب المال العام لم يعد عيبا

الفاقدون في مصر يعاملون معاملة مميزة.. إذا كانوا في قمة السلطة

المواطن يحصل على الخدمة المقررة له وفقا للقانون والنسور خارج هذه المؤسسة سواء كانت مدرسة أو وحدة صحية أو إدارة حكومية.

فإذا كانت الخدمات الحكومية الأساسية لا تزود فينا نفتح منافذ واسعة لتسرب الفساد. كذلك تطبيق سياسات الخصخصة وتطبيق سياسات نقدية معينة، يشكل خطرا بشهادة البنك الدولي على الفئات الصغيرة، وهذا تيب آخر يمكن معالجته، لأنه ليس ملزما لنا وليس مفروضا علينا بالشكل الذي يجري تنفيذه به. وهنا لابد من مراجعة نظمتنا الأساسية وقوانيننا، لكن يمكن الأملين أن إلى غايتها وإلى عدالتها وتأييد دورها الاجتماعي والوصول لحلول جديرة فاعلة لمواجهة المشاكل الأساسية كالطعم والسكن العشوائي وغيرها، لكي لا يتضرر الإنسان في مصر لعمليات تعذيب يومي لكي يحصل على احتياجاته الأساسية.

أما أحمد نبيل الهلالي فيسري أن غياب الديمقراطية هو القصة الأساسية التي يحصل منها الفساد ويعرّض بغير حساب أو رقيب في ظل غياب الديمقراطية، تعتمد الرقابة الشعبية على النطاق العام، ولا يمكن الاعتماد على الأجهزة البيروقراطية في رصد وملاحقة الفساد، فهذه الأجهزة مفروضة عليها ظروف حمراء لا تستطيع تجاوزها، ونحن حاولت الرقابة الإدارية أن تقسم بدورها أسد الساعات تقارا محلها، ومصادرة مطلقا.

والمشكلة لا تكمن في وجود، أو عدم وجود تشريعات تعاقب على الفساد فقد صدر القانون ٧٩ لعام ٥٨ يحاكمه الوزراء، ومع ذلك لم نسمع أن وزيرا واحدا حرم أو مستولا كبيرا تمت إدانته. كما صدر قانون لمراقبة الكسب غير المشروع وقانون ٣٤ لعام ٧١ الذي ينظم فرض الحراسة على من تضخم أموالهم من جراء استغلال مناصبهم أو نفوذهم، ولم يعاقب أحد. حتى يتم انفجرت فضيحة شركات توظيف الأموال، لم يحاسب واحد من كبار المستثمرين الذين وردت أسماؤهم في كشوف البركة، كما لم يحقق مع مسئول واحد في فضيحة «الموسى أوتيج» وزيران فقط، أحيل إلى المحكمة الجنائية، وقضى ببراءتهم وعندما فاجت روائح الفساد، قدم كيشا فداء إلى محكمة القيم، التي فرضت الحراسة لمدة عام على عصمت السادات ورواه عشان. لكن هذا الإجراء لم يقطع

دابر الفساد، ولم يردع القاسدين بل على العكس، فقد اتخذهما فرض الحراسة على أموالهما، من صدور أحكام جنائية بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدية ومصادرة أموالهما، لو أنها أحيل إلى القضاء الجنائي، بدلا من محكمة القيم، فهذه القوانين تصدر لتستخدم من الظاهر والظاهر إلا على صغار القاسدين، أما المجرمان الكبار، فغالبا ما تنجر من شباك القانون!

ويعلق د. محمد مصطفى مع «نبيل الهلالي» على عدم جدوى قوانين الكسب غير المشروع ويقول أن هناك مصارب أخرى ينقل منها الفساد تتمثل في ظل المتصور المصري من نصوص قاطعة تهمر مصالحة رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو أي جهة أخرى تحوز بين يديها السلطة التنفيذية. وبذلك لا يكون هناك جدوى على الإطلاق من وجود قوانين الكسب غير المشروع، لأنها في هذه الحالة لن تطبق على الموظفين الإداريين في نطاقهم المحدود للغاية، الذي لا يشمل بداهة مجالات النهب والمصولات والرشايات، التي تنصب على صفقات تبلغ المليارات. يضاف إلى ذلك أن المتصور قلص دور مجلس الشعب في مراقبة ميزانية الدولة، ووضعه أمام خيارين إما قبول الميزانية بالكامل أو رفضها وهي اختيارات معروفة نتائجها سلفا، في بلان ملك الحزب الحاكم أكثر من

للقى أعضائه، وهي الأغلبية التي تلك توجيه الاتهام لرئيس الدولة، أو رفض تجديد مدته، وهي الأوضاع التي تستغل في إخراج الميزانية المسكبة وميزانية الرئاسة، من أي مجال للمناقشة عما يسببه الحسابة على جرائم كبرى ومخالفات جسيمة. ويكون تنفيذ سلطة الحكم بالقانون والفرزها بتطبيقه على جميع المخالفين بغض النظر عن تفاوت مراتبهم السياسية والاجتماعية، فيمكن القول أنه من المحال مقاومة الفساد.

آليات فاسده

ويرصد د. اسماعيل صبرى عهد الله منافذ أخرى لتسرب الفساد وسرقاته، في مختلف جرائب المجتمع المصري فيقول: إن آليات التعامل مع الفساد في مصر إما فاسدة هي نفسها، أو يعرقل إجراءاتها النفوذ السياسي، وهذا ينطبق أساسا على تقارير الرقابة الإدارية التي كان كثير منها يحتاج إلى التحويل للنيابة أو القضاء. وقال دون ذلك، أن القانون يلزم بعدم تقديم بلاغات للنيابة العامة، دون استئذان الوزير المختص، لتصبح القضية حينئذ، سرية برغبة الوزير وموافقته، أو عدم موافقه، ومعنى هذا أن نظام مقاومة الفساد الذي كان موجودا تقليديا في مصر، قد إنهار تحت وطأة استغلال النفوذ السياسي، وبداية



مخالفات لمراد البناء والعظم بدأت بنفوذ نهاسي، وطالما عسودت الأجهزة الرقابية على إمكانية التحايل بسبب التفرقة السياسية، فمن الطبيعي أن يتحايل موظفوها بعد ذلك مقابل مصالح مادية مباشرة لأنفسهم، وبالتالي إما أن يطقن على الجمع بين الاستغناء أو لا يطقن، فإذا دخل الاستغناء فلا بد أن تنتشر الرشوة في الجهاز الرقابي.

ويضيف: «استعاصل أنه ما ساهم في انتشار الفساد في مصر ليصبح مملا أساسيا من معالم المجتمع المصري، خلق مرتبات صفراء الموظفين، الذين قد تفرض عليهم ظروف عملهم المتضائل مع ملايين الجنيهات، وهم أنفسهم محرومون من تلبية احتياجاتهم الأساسية لتصبح الرشوة» يقشها براورضحت دراسة عن الفساد في مصر. أعدا فريق من البنك الدولي، أن الفساد الشرائعي لم يطرأ على مصر في الوقت المصري في الحكومة انخفضت في الفترة من ٨٦ في ٩٠ بنسبة ٥٠٪، وهذا يعني أن هذا الموظف غير قادر على مراعاة حياته وهو يشعر أن من فرقته سرقة لعماد يحتفظ بزنهاته.

كما أن الأجهزة المنوط بها مقاومة الفساد هي نفسها فاسدة، وجهاز الدعي الاشتراكي جهاز فاسد فسادا رسميا لأنه يأخذ مصولة على إدارة الأموال الموضوعة تحت حراسته ويوزعها على موظفيه بالتناوب، وفي تقرير رسمي قدمه الجهاز إلى مجلس الشعب، قال فيه أنه يدير أموالا تصل إلى مليار جنيه وأنها تأخذ ٥٪ منها كمصاريف إدارية هكذا علنا وبلا مواربة.

ومن تقرب الفساد الأخرى، أنه لا ينبغي أن نضع المواطنين المسمومين موضع الريبة لكن ظاهرة اشتغال القضاء في أعمال تجارية - وهي ظاهرة مستجدة حديثا - أصبحت مخيفة، فالقاضي لا ينبغي أن يكون تاجرا وقاضيا في نفس الوقت، لأن اشتغاله بالتجارة يعني إغتراف مصالحه بواجباته وظيفته. ولكن الحاصل الآن أن المدعي العام يبيع ويشترى، والنايب العام يبيع ويشترى، والمعين بتلك الأجهزة يديرون أعمالا خاصة هي في صلب اختصاصات تلك الأجهزة ما أدخل أعدادا كبيرة من رجال القضاء، في ميادين الفساد والرشوة والربح والتكسب، وهذا خطر شديد

على أوضاع المجتمع، وازدواج في أداؤه الوظائف العامة، ووضع للموظفين المسمومين في مواضع الشبه والإغراء والتورط.

• حل لعنت الفساد الأمريكية دورا في انتشار الفساد في مصر. • عادل هازي يقول أنه إذا حكم السيطرة عليها وأمكن توجيهها للمشاريع ذات الصالح العام، يمكن الاستفادة منها. أما • استعاصل صبرى فيقول أنه فيؤكد أن الحكومة الأمريكية قد أفلتت حتى الأمريكيين أنفسهم، نتيجة للفساد المحلي، وعندما كان «ماركوس» ديكتاتور القليلين الراجل يشترى بأموال الحكومة الأمريكية عبارة له في متاهته، فهو بالتطع كان يفعل ذلك بفتح رشاش، لما نسى الحكومة الأمريكية أنفسهم، والحكومة المصرية لا تجد استخدام الحكومة الأمريكية، وهي في موقف غير جيد بالاحترام في تعاملها مع هذه



انتحار رئيس وزراء فرنسا يكشف الفرق بين الفساد الأوروبي والفساد العربي



الفساد في اليان لم يعطل تقدمها.. وجرائم الفساد في أمريكا لا تسقط بالتقادم



لست المسألة هي وجود الفساد في العالم كله بل هي آليات كشف الفساد ومقاومته

المعونة، وكان السادات يقول لوزرائه أنا مفلس وليس لدى أموال، ومن يريد مالا فليأخذ من المعونة الأمريكية، فكان الوزراء يفتنوا طاروا على مكاتب المعونة الأمريكية. ويضيف: «استعاصل صبرى عبد

الله»

- من حيث الأصل أنا ضد الاعتماد على معونات وضد الاعتماد على موارد خارجية، لتحل محل مواردنا المحلية، التي كان يمكن تعبئتها والاستغناء عن المعونات.. والمؤسف أن كل شيء في مصر يتجزأ الآن بأموال أجنبية وهو ما يعني أنه ليس هناك تنمية، لأن مصر تعيش على أموال المعونات الخارجية، وهي أموال ليس هناك أي ضمان لاستمرارها. فالجزء الأساسي من المعونة الأمريكية أخذته مصر تحت بند مستغل هو مصادرة اتفاقيات كامب ديفيد»، الذي تأخذ فيه إسرائيل مليارات دولار، وتأخذ مصر أكثر من مليار دولار، وهذه معونة مؤقتة، سلام اليوم الذي ستتم فيه خطوة جادة نحو السلام، فستكون الأولوية آنذاك لمساعدة سوريا ولبنان والأردن وليس مساعدة مصر، هذا فضلا عن الاتجاه العام داخل أمريكا الذي يدعو لحل مشاكل الفقر في أمريكا، قبل حله خارجها، وهو الأساس الذي تم بوجبه انتخاب الرئيس الأمريكي، «كلنتون»، كما أن كل المؤشرات الدولية حاليا تشير إلى انخفاض مائدته الدول الغربية كمعونات أمنية للدول النامية، وتطهير الآن أن مصر عادت للاعتراض من جديد، وبالتالي فإن مشكلة المديونية سوف تتفاقم، لأن أساسها الموجود هو عدم الاعتماد بشكل أساسي على الموارد المحلية. ولذلك سوف تستعدين مصر خلال السنوات القادمة أكثر مما تم شطيه من ديونها ونعود مرة أخرى إلى ٥٥ مليار دولار ديون تفرق في الدين والفساد معا.

فساد النفط

سألت: «استعاصل صبرى عبد الله» عن الدور الذي لعبته الثروة النفطية في بروز ظاهرة الفساد، فقال: لعبت دورا كبيرا، لعل أحد تعهيد عدد كبير من المثقفين العرب وبينهم المصريين بوابعادم عن المشاركة الفعلية في قضايا أوطانهم وأمتهم، والمثل الشعبي يقول والمثل يفتل السلطان، إذا عندما يكون للمقدد مصالح مادية خاصة بالثراء يبدأ الحساب في كلامه



ومواقفه. الجانب الآخر لها أنها أفنست الجماهير، بإيهامها بالقدرة على حل مشاكلها حلا فرديا فاختفى التفكير الجماعي، وقلت إلى حد كبير في الآونة الأخيرة، في عصر الضغط الجماهيري من أجل التغيير، بعد أن سمحت الأغلبية عبر الشريعة التنظيمية لحل مشاكلها حلا فرديا. والحشية الآن أنه مع تناقض عائدات النفط، وتراجع سوق العمل الخليجي، أن يخلص هؤلاء الذين استكانوا للحلول القسرية، إلى ارتكاب الجرائم للمحافظة على قدرتهم على حل مشاكلهم حلا فرديا، ومن الطبيعي أن يكون الفساد والرشوة والترف والكسب غير المشروع هم في قائمة تلك الجرائم.

خلاصة القول أن الفساد في مصر، أصبح مرضا اجتماعيا خطيرا، يهدد المجتمع كله بخاطر فادحة، ويترتب عليه خسائر اقتصادية وأضرار اجتماعية، ومشاكل سياسية جسيمة، قد لا يكون آخرها، منع المصير السهلة للجماعات الإسلامية المتطرفة للتعاطي بحارة الفساد.

إذا كان الفساد بهذا الشكل صعب الجذور مسطر الأوضاع فهل بالإمكان سد الثغوب التي يعسر منها؟.

«د. عادل عازز» يقول نعم بتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين مع حفظ كرامتهم وإنسانيتهم. أما نهيل الليالي فبيري أن إقرار أوضاع ديمقراطية حقيقية من شأنه أن يلعب دورا في إغلاق منافذ الفساد. في حين يطالب محمد عصفور بإقرار أوضاع ليبرالية حقة، تسمح بتعديل الدستور وإلغاء الطابع الشمولي للدولة ومساواة كل من يخرج علي القانون والمستور والشرعية وبالتحديد من يتولى سلطات تنفيذية أيا كان موقعه أو مركزه.

أما د. اسماعيل صبري عبد الله أن الفساد الذي يرحل في مصر طولا وعرضا، يعطل بقطة أخلاقية من الضمير العام، واحشاداً من جميع فئات المجتمع لإدانة الفساد وعدم المساهمة فيه بالصمت عليه. وهذه البقطة الأخلاقية من شأنها أن تضغط على الأجهزة التي ينيط بها القانون مقاومة الفساد، خاصة في مراحل جمع الأدلة التي تقدر بها الشرطة أو الرقابة الإدارية، حتى

لا يبرأ متهمون، لأن الأدلة كانت مخالفة للإجراءات القانونية. كما أنه من المفيد في هذا الشأن، أن يستفهم المواطن قوة ضغطهم الجماعية، لحل مشاكلهم جميع الترتيبات وإرسالها للجهاز المعنية، والسمي لصف للنشر عن وقائع فساد معينها. وتلك هي مسئولية كافة مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات جماهيرية إذ عليها أن تفتح الجماهير بالثقة في نفسها وقدراتها، وإمكاناتها في حل بعض مشاكلها دون اللجوء إلى الرشوة مثلاً، فقلة الجماهير في نفسها وقوتها إلى قوة ضغط حقيقية لها خطرتان هامتان لإحياها بقطة الضمير العام. ويصبح في مقدمة المطالب الديمقراطية في هذا السياق، حرية تكوين الجمعيات، ووقع بسد وزارة الشؤون الاجتماعية عنها، لأن الجمعيات هنا تصبح هي الوصلة بين التخابر والجماهير التي لا ترغب في غرض معارك سياسية مباشرة بالارتباط بالأحزاب.

ويعتقد د. اسماعيل صبري عبد الله أن القدر المتاح حالياً من الديمقراطية يسمح بالشرح، عن وقائع معينة من الفساد، وهو مفيد، لكنه غير كاف، ويرى أن

الديمقراطية لن تستقر إلا بحرية تكوين الجمعيات وتكوين الأحزاب وضبط العملية الانتخابية وزواجها. وبلغت النظر إلى أن هذا القدر المتاح من الديمقراطية المسموح به في مصر، يقع في إطار الضامع، وعدم تطبيق القوانين القائمة، التي تسمح لأي فرد يحكم مصر، أن يكون ديكتاتورا دون حاجة لقوانين جديدة، فساد التجمهر التي أدخلها الإنجليز في قانون المقربات مثلاً لا تزال موجودة، ورغم أن الدستور ينص على حق الاستصناع السلس، والسلطة لا تزال تستخدم ترسانة القوانين القيد للحرث التي ما تزال قائمة، وبالتالي، فإن الخطرة الأولى للإصلاح، هي تأمين التسامح لكي يصبح حقا مشروعا ويصبح قانونا وليس تساهلا. فإذا انقلت مؤسسات المجتمع المدني على أن الأولوية المطلقة هي للعمل من أجل إطلاق حق تكوين الجمعيات والأحزاب وزواج الانتخابات والإقرار بهذا التعددية الحزبية، فعلمها أن تبدأ بالعمل من أجل إلغاء كل نصوص القوانين المأيرة لذلك..

وتقول أوراق ملف الريان أن الاشتقاء تمادوا على ذلك، واستعانوا بأخريين في تلك التجارة، والتي توسعت إلى المضاربة على الذهب، وخسرت إلى أسواق المال الأجنبي خاصة لندن وسويسرا وبيون وهولندا، والعديد من عواصم أوروبا الغربية.

وتوسع نشاط الشركة بشكل لافت للنظر، في ظل إدارة غير علمية والعمل في أنشطة هامشية، ولانفت لمصعب الانتاج بطنى، مثل بيع الجواهرات ومزارع الماشية والمجازرة والمخابز ومحللات الحلويات والمطاعم، والمطابخ والحجارة في المستعمرات من أراضي ويشكل محدود في المساكن. وظل نشاط الشركة الأساسى هو المضاربة في النقد الأجنبي والمعادن الثقيلة لتغطية جانب من العوائد المتخصص عليها في عقود المشاركة في الأرباح مع المودعين.

ولم يتوقف آل الريان عند هذا الحد بل اعتد إلى الاستعانة- حسبما تقول الأوراق الرسمية- ببعض من ليست لديهم أية خبرة مالية أو اقتصادية، وأسند لبعضهم مهام بالشركة ليست من اختصاصهم مثل الإدارة المالية، بل منح آل الريان لهؤلاء حق المضاربة حتى مليون دولار في أسواق المال الغربية.

أول التحذيرات

ومع زيادة وانتشار نشاط الشركة بدأ البنك المركزى ومحاكمه السابق على فهم في إصدار بيانات بالصعف تحذر المواطنين من التعامل مع الشركة والشركات المشابهة، وكشف البنك تحذيراته طوال عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦.

ولكن الشركة تجاهلت تلك التحذيرات وهو ما جعله المودعون أيضا، وواجهت الشركة تحذيرات البنك المركزى بحملة واسعة، بالصحف والتليفزيون وكافة وسائل الإعلام، واستخدمت في ذلك ما هو مشروع وغير مشروع لنرجة : استخدام بعض الأسماء اللاسمة من الشخصيات العامة والمسؤولين السابقين أو الحاليين في هذا الوقت، وعن لهم علاقة بالفسدة، سواء أصحاب ودائع أو تستعين بهم الشركة في الاستشارات.

وتوسعت الشركة في استخدام بعض المسؤولين ورجال الدين بقصد أو بدون قصد لتغطية نشاطها، وإعطاء نفسها شكلا من

آل الريان

وتاريخ في ١٩٨٢ حتى ١٩٩٣

بدأ الاشتقاء الثلاثة باعة أرصفة ثم تجار عملة ثم شركة تلعب في مليارى جنيه والنهاية كانت زفونة بحكم محكمة.

محمود الحضرى

النشاط قامت إدارة مباحث الأموال العامة بإعداد تقرير عن نشاطهم، ورد فيه أساء الاشتقاء الثلاثة مع سامى على حسن تاجر العملة الشهير في مصر، وأشرف سعد صاحب شركة السعد لتrophy الأموال . ومع تقام الرضع تدخل وزير الاقتصاد عام ١٩٨٣ بإصدار قرار بإغلاق حسابات أحمد ومحمد لتrophy الريان بالبنوك، بعد ثبوت تجارهم غير المشروعة في النقد.

امبراطورية الريان اعتمدت على المضاربات فكانت النهاية منذ البداية



لمنى
الريان

يصور حكم محكمة جنايات الجيزة أواخر شهر أبريل الماضى بالسجن ١٥ عاما ضد أحمد الريان وتفرجه مليونى جنيه، يكن ملف آل الريان قد وصل إلى نهايته، ليستفى اسم الريان من تاريخ مصر الاقتصادى، بعد ٢٨ شهرا شغلت خلالها قضية الريان المجتمع المصرى، وينتهى الأمر إلى غرلة ضيقة يقضى فيها أحمد الريان ١٥ عاما قادمة، وحوالى ٤٠ عاما أخرى، بعد « ارتكابه أكبر عملية نصب في تاريخ مصر» حسب تقييم المستشار ه. محمد حسنى عبد اللطيف رئيس المحكمة.

ولتبقى قضية رد أموال المودعين على مدى السنوات القادمة هي القضية الأساسية التي تشغل بال أكثر من ٢٠٠ ألف مودع لا يعرفون مصير أموالهم.

وقضية آل الريان دخلت تاريخ مصر رسميا عام ١٩٨٢، عندما قام الاشتقاء الثلاثة « قعصى، وأحمد موصمى محمد لتrophy الريان بإنشاء شركة توصية بسيطة لتrophy الأموال الإسلامية» وبدأت في تلقي ودائع المواطنين لتrophyها بشركتهم مقابل عائد شهري وصل في بعض الأحيان إلى ٢٪ و ٢٪، أي ٢٤٪ و ٣٦٪ سنويا بطريقة لم تشهد أي قواعد اقتصادية.

وجسدت فكرة آل الريان بعد سنوات قسروها في بيع العطور والأدوات المنزلية ومتجات البلاستيك الخفيفة على الرصيف وبيع لحسة الرأس والكراوج وبعد تأسيس الشركة حسبما تقول الأوراق الرسمية، ظل آل الريان يمارسون أنشطة ضارة بالآيات الاقتصاد المصرى، خاصة الاتجار في العملات الأجنبية بمصالات البنوك، والمضاربة في النقد الأجنبي، ومع زيادة هذا

بعض شوف .. كده
تسليك .. كده توظيف !!



.. إحنا آخر طهارة لا اخدنا البركة ولا فلوسنا !!



والأصول، خاصة أن الإبداعات بشركة المعاملات المالية بلغت مليار و ٨٠٠ مليون جنيه، الأمر الذي اعتبره المستولون وصول الشركة لحجم غير متعارف عليه، ولا يتفق والأصول الاقتصادية، بما يفقد السيطرة على حساباتها مع استخدام خبرة القانونيين عليها، وكانت النتيجة أن الشركة لم تتمكن من إعداد أو استخراجه حسابات وموازنات أسبوعية أو شهرية عن نشاطها. وهو ما اعترف به أحمد ومحمد الريان نفسها أمام النيابة وفي المحكمة.

ورغم هذا كله لم تتوقف الشركة عن تلقي أموال وإبداعات جديدة، والاستمرار في المضاربات، لدرجة أن أحمد الريان حسيما يقول أشقاؤه أنه كان يضارب على المعادن والأموال والحجوب وهو في مكتبه وسيارته ومنزله مستخدما التليفون، بل وصفه شقيقه بأنه واحد من أفضل خسراء العالم في المضاربات، مشيرا إلى وصف أحد بتره ألمانيا له بأنه «دليل مصر أي رجل مضاربات، بل يقول شقيقه أن أحمد كان يتعاون وتعاونت المؤسسات اليهودية الصرية المتخصصة في عمليات بيع وشراء الأسهم والقيم المالية، وكان يتم ذلك بمعاونة شخص يدعى مثير جوده» موظف

وتكشف أوراق الشركة أنها لم تسك دفاتر وتعمل بنظام رقابي ومحاسبي، وتداخلت الاختصاصات، واتسم نشاط الشركة بالفوضى في كل شيء. بل كانت المفاجأة أن أصحاب الشركة اعتمدوا على النافذة في حسابات أموال المودعين والشركة، وتم تسوية مبالغ المضاربات بالربح أو الخسارة تحت مسميات وهمية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد- فباعتراقات توظيف هيد اللعاج الريان الأولى- أن أعمال وإدارة أبنائه للشركة اتسمت بالفوضى والإهمال، خاصة في مجال شراء العقارات دون وجود لجان لتحديد الأسعار الحقيقية لها، بل كان يتم الشراء دون مستندات، بدون التأكد من ملكية تلك العقارات والسكان.

ومع صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والخاص بتنظيم شركات تلقي الأموال، لم تستكن الشركة مع وجود تلك الفوضى من إعداد ميزانية لها أو تقديمها للجهات المسئولة، بل فشلت الشركة في تقديم مركز مالي، وفقا لشروط القانون الجديد، وكانت المفاجأة أيضا عدم كفاية كل الشركات لإعداد ميزانية تحقق التوازن بين الإبداعات

أشكال الشريعة. وأتى متصرف عام ١٩٨٦ لتراجعه الشركة أول مازق عندما خسرت نحو ٢٥٠ مليون دولار في عدة عمليات مضاربات مالية بأسواق المال الغربية، وعند إعلان الصنف عن ذلك، واجهت الشركة أول عطية سحب للودائع، ولكن الشركة نجحت في الخروج من تلك الأزمة بحملة إعلانية منطية.

وفي نفس العام ١٩٨٦ صدر أول قانون لتنظيم شركات الأموال برقم ٩٨ لسنة ١٩٨٦.. ويؤسس آل الريان شركة مساهمة للمعاملات المالية، ودمجوا الشركة القديمة و شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال. ليصل حجم الإبداعات بالشركة المدمجة لتحو مليار جنيه.

ومع هذا التوسع الكبير دون وجود إدارة علمية رشيدة وذات خبرة، فقدت الشركة القواعد المالية والمحاسبية اللازمة، وظل نشاطها الأساسي هو المضاربة المالية، حتى بلغ قيمة ما يتم المضاربة عليه نصف مليار جنيه، باعتراف أحمد توفيق الريان نفسه أي ما يثل ٢٥٪ من حجم الإبداعات.

مرحلة واحدة وهي الإبداعات من ٤٥ ألف حتى مليون جنيه سينتهي الصرف منها قبل نهاية عام ١٩٩٣.

المصير والمستقبل

ويستقر السؤال الذي سيظل يشغل المودعين ما هو مصير أموالهم بعد الحكم الأخير؟

مكتب النائب العام يقول إن صرف نسبة الـ ١٪ للمودعين والجاري صرف المرحلة الرابعة منها، لن تتأثر بهذا الحكم، وأن المرحلة الخامسة ستتم البدء فيها خلال الشهر القادم فور الانتهاء من المرحلة الرابعة، وأن أموال تلك المرحلة سائلة ومتاحة حالياً.

لكن المشكلة تكمن في الفترة القادمة، وتحديد مصير كيفية التصرف في الأصول، وسيتم تحديد الحل في ضوء ما سيحدده حكم المحكمة وأساليب القرض.

ويضيف أحد المستشارين بمكتب النائب العام المستشار رجاء العمري أن إدارة الأصول تدرس عدة عروض لبيع جانب من أصول الشركة وفي ضوء ذلك سيتم تحديد الثمن المناسب، وأن دراسة تلك العروض يأتي اعتماداً على إجراء متوقع.

وأضاف أن رد أموال المودعين يحتاج لسنوات طويلة خصوصاً أن هناك حالة كساد كبيرة طرأت البلاد حالياً، كما أن رصد أصول شركة الريان للبيع، يأتي في وقت تقوم به شركات أخرى بعرض أصولها للبيع علانية على بيع أصول شركات القطاع العام، مما أدى لصعوبة الموقف أكثر. ولهذا فالموضوع يحتاج لنفس طويل، وإدارة جسيمة لعمليات البيع وتوشيل الأصول الحالية.

وقال أن المؤكد أننا لن نقرض في بيع الأصول بل نسيئ المحصول على أكبر عائد ممكن لرد أعلى قدر ممكن من حقوق المودعين.

وأشار إلى أن إدارة أصول شركات الريان تتم تحت إشراف مباشر من النائب العام لتخفيض أكبر قدر ممكن من الخسائر، وللحفاظ على أموال المودعين، والتي أهدرها على مدى ما يقرب من عشر سنوات مجموعة غير أمينة كان مصيرها السجن.

ويبقى سؤال هام..

من المجرم الحقيقي في هذه الكارثة كلها.. وما هي مسؤولية الدولة.. والصحافة.. وأيضا ما هي مسؤولية المودعين؟



أحمد الريان

وفقا لنظام حصر سابق، وعلى أساس إبداعات عام ١٩٨٨ ودون أرباح عن هامس ١٩٨٧ و١٩٨٨، وعلى أساس سعر الدولار لأصحاب الدائع بالنقد الأجنبي ٢٢٠ قرشا بأسماء عام ١٩٨٨. ووقع المودعين مصادقات بهذه الحسابات، على أساس أن يتولى النائب العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ومع حلول عام ١٩٩٢ وضع النائب العام وإدارة التحقق على الأموال العامة برنامجا لرد نسبة ١٠٪ من حقوق المودعين بجدول تدريجي يبدأ بأقل الدائع ثم الأكبر فالأكبر، على أن يتم الصرف خلال عامين تقريبا.

وبالفعل انتهى الصرف لأربعة مراحل ويجري الإعداد لصرف مرحلة أخرى، وتبقى

رشدانية



سابق بأحد البنوك، وكان انفراد أحمد توفيق الريان بعمليات المضاربة دون أسس علمية، الطامة الكبرى على الشركة فيما بعد - بل حسب وصف شقيقه فتحي أنه الميت الأكبر.

وتكشف الأوراق أن آل الريان لم يكن لديهم أي معرفة بالأصول والمصطلحات المالية والتقنية، بل ليست لديهم معلومات عن شركتهم، وتضاربت رسائل وتلكسات أحمد توفيق الريان لوزير الاقتصاد، حول حجم الدائع بالخارج، وبدا واضحا أن أموالهم بالخارج مجرد وهم ولا تزيد عن سوى مبالغ ضئيلة جدا.

وبعدما فشل أصحاب شركة الريان في الالتزام بقانوني تلقي الأموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وتقديم المركز المالي للشركة. أبلغت هيئة سوق المال النائب العام ضد الشركة عام ١٩٨٩، وصدر قرار النائب العام بالتحفظ على الشركة، والتعويض على أصحابها الأضرار الثلاثة أحمد وصحمه وفتحي وألب توفيق، وعشرة متهمين آخرين من العاملين بالشركة، وفي بداية التحقيق تولى الشقيق الأكبر فتحي نتيجة إفراطه في تناول المهدئات الطبية.

وظلت النيابة طوال عام تحقق في قضية الشركة، واستتمت إلى نحو ١٢٠ شاهدا ومستولا ١٥ متهما.

وخلال فترة التحقيق ظهرت محاولات فاشلة لشراء وإنقاذ المودعين، أشهرها صفقة محمد رشاد تبيه الحامي والتي تبين أنها صفقة وهمية وليس لها حقيقة في الواقع، وانتهت بالتعويض عليه، وتحولت للمحاكمة في قضية توقيع شيك عليها جنيته. وأغلقت هذا العرض بعد شغل الرأي العام للمودعين نحو عام.

وظهر عرض آخر لشخص مجهول يدعى خليل طهيو مسموم في لندن، وأعلن استعداده عبر أحد الحاميين لشراء الشركة، وظلت تلك العمليات مجرد ورق بالفاكس ورسائل التلكس، ولم يظهر طهيو أو غيره. ثم ظهر عرض آخر لأحد المستثمرين العرب، أغلق في الأسبوع الأول لعدم جديته.

قرار البيع

وانتهى كل هذا الموضوع بإحالة آل الريان إلى محكمة جنايات الجيزة، والتي أصدرت حكما أواخر شهر أبريل المنتهى. وخلال عام ١٩٨٩ و١٩٩٠ نجح النائب العام في توقيع اتفاق مع آل الريان بتفويضه في بيع أصول الشركة لرد حقوق المودعين،

القطاع العام من خطاب الرئيس إلى فيتو الأجنب

٢٦ شركة كبرى تخضع للفيتو الأجنبي في تحديد المشتري عقود تأجير الفنادق تعطى المستأجر حق الموافقة على المالك الجديد.

أحد صروحي هذه الدعاوى التي هاجمها الرئيس؟

مقاطعة على الهواء

تساءل الرئيس مبارك في خطابه: «لماذا نبيع القطاع العام بأبخس الأثمان؟ ومن الذي يكرهنا على بيعه للأجانب؟ وهل يمكن أن نتخلص من حقوق عمالنا؟ تلك إذن دعاوى كاذبة تنطوي على سوء قصد واضح، وهدفها تفكيك عسرى الوطن وإثارة الشكوك وزرع التناحر بين قواه».

وهنا قاطعه بانفعال أحد النقابيين بشركة التوكيلات الملاحة رافعا لافتة على خشبة طويلة تحمل اسم شركته قائلا «شركة التوكيلات الملاحة ياريس تدفع للدولة سنويا ٢١ مليون جنيه ضرائب فقط، ومع ذلك يريد د.عاطف صدقي تقسيمها إلى ٤ شركات ويبيعها بالطعاني وهذا سيؤثر على حقوق العاملين، ولماذا تباع وهي تحقق أرباحا ضخمة؟».

فسرعى الرئيس بالمقاطعة فعلق باقتضاب «الحكومة حاششوف الموضوع ده وتعمل اللي فيه صالح الوطن».

بعيدا عن الخطابات

لنترك قليلا خطاب الرئيس، ونبتعد عن التناقض بالاتهامات وكلام التنازلات، ونرى برنامج الحكم للتعامل مع القطاع العام كما

حسن بلوى

والصناعة ومن بينهم «د. وصفي زكي» الأخير بمعهد التخطيط القومي، وعزيز صدقي مؤسس القطاع العام وأول وزير للصناعات عهدي ثورة يوليو. وجاءت التحذيرات ليس فقط في المؤتمرات والندوات والصفحة الحزبية والنقابية، وإنما في أجهزة الإعلام والصفحة التابعة للحكومة.

وكان جمهور الحاضرين قد صفق وهتف بحماس لرئيس التنظيم النقابي «السيد راشد» عندما قال في كلمته في نفس الاحتفال «إن الحركة النقابية والفيتو على قانون قطاع الأعمال العام يهدف تطهير القطاع العام وحل مشكلاته، وليس بهدف تصفيته، وأن التطبيق قد أسفر عن بعض الأمور التي تؤثر بالسلب في تحقيق هذه الأهداف» فهل كان رئيس الاتحاد

في خطابه في أول ماير الماضي متناسبة عهد العمال هاجم الرئيس مبارك ما أسماه «بالدعوى التي تنطلق الآن كي تصور لعمالنا أن الدولة سوف تبني القطاع العام بأبخس الأثمان وأن مقاليد مصر سوف تؤول مرة أخرى للأجانب، وأنها لن نكتسب بمصر العمال إن تغيرت ملكية بعض المؤسسات». عند هذا الجزء، من الخطاب بدأ القصور والصمت يخيمان على حواري ألف نقابي كانوا متواجدين بقاعة الاحتفالات بنادي السكة الحديد.

الوقائع الذي يعيشونه في شركاتهم يؤيد تلك الدعاوى.

وتعليقات المكتب الفني لوزارة قطاع الأعمال العام، والتي تصلهم عبر مجالس إدارات الشركات التابعة وجمعياتها العمومية التي يشاركون فيها تؤيد تلك الدعاوى.

بل إن جمهور الاحتفال جزء من حواري ٢٠ ألف يتبعهم التنظيم النقابي للعمال كممثلين لحوالي ٤ مليون عامل يشاركون مع غيرهم من فئات المجتمع وقياداته السياسية وخبرائه الاقتصاديين في إطلاق التحذيرات من سيطرة الأجانب على مقاليد مصر، وبيع القطاع العام بأبخس الأثمان وعدم الاكتراث بمصر العمال.

هذه التحذيرات التي أسماها الرئيس بالدعوى تنطلق من التنظيم النقابي للعمال، وأحزاب التجمع والتحرير والشروع والعمال، وبعض رجال الأعمال ومن بينهم «د. محمد وهبه» رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين، وغيره الاقتصاد



الغزم به في مذكرة الحكومة إلى البنك الدولي في يونيو ١٩٨٩ عن القطاع العام الصناعي، ومذكرتها إلى صندوق النقد الدولي في نوفمبر ١٩٨٩ عن الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، والتطورات اللاحقة.

تتلخص الإجراءات التي التزمت الحكومة قبل ٤ سنوات بتنفيذها في الآتي:

- * فصل إدارة مشروعات القطاع العام عن ملكيته، وإخضاع الإدارة لنفس المبادئ التي تحكم إدارة مشروعات القطاع الخاص.
- * طرح تصبيع القطاع العام في المشروعات المشتركة للبيع برأسطة شركات قابضة ابتداء من العام المالي ١٩٩٠-١٩٩١.

- * طرح المشروعات المملوكة لوحدة الحكم الأعلى للبيع للقطاع الخاص ابتداء من نفس العام المالي.
- * زيادة تصبيع القطاع الخاص المساهم في مشروعات القطاع العام، عن طريق طرح جزء من تصبيع القطاع العام للبيع وعرض الزيادة في رأسمال هذه المشروعات على القطاع الخاص.
- * إعطاء مشروعات القطاع العام الحرية لتأجير أصولها للقطاع الخاص لإدارتها على أسس تجارية.
- * منح الشركات القابضة حرية بيع أصولها لتعزيز مركزها المالي.

مزيد من العنازلات

وجاءت التطورات التنظيمية والتشريعية والإجراءات الصالية للالتزام بهذا البرنامج، لتقديم مزيداً من العنازلات والتفريط في المال العام ومستقبل الاقتصاد الوطني أمام ضغوط قوية من الداخل والخارج.

في الداخل تشكلت العناصر الرأسمالية الطفيلية التي كونت ثروتها عن طريق المضاربة والفساد والإقتصاد خاصة منذ بدء الانفتاح عام ١٩٧٤ بهدف الاستيلاء على المال العام بضمين بخص والتقسيم المريح ليسزبدوا من تراكم الثروة التي يقومون بتوزيعها خارج البلاد والتي تتجاوز المائتي مليار دولاراً.

وفي الخارج لم تكف المؤسسات المالية الدولية عن مواصلة ضغوطها، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

وهيئة المعونة الأمريكية، مستغلة أزمة المديونية في مصر - كما في كل بلاد العالم الثالث - بفرض النزع الكامل للسوق المصري في الأسواق الدولية وفرض هيمنة الرأسمالية الدولية كاملة على تلك البلدان.

فحررت الحكومة القيادات الإدارية العليا للقطاع العام وأعطتها سلطات مطلقة في تحديد نوع الاستثمار وحجمه، وحرية تحديد حجم المصالة وقصلا لأسباب اقتصادية، ومنحتها امتيازات مالية ضخمة، وأعطتها حرية التصرف في أصول شركاتها من خلال قانون الوظائف القيادية الإدارية

حسنى مبارك



العليا، وقانون قطاع الأعمال العام الصادرين في فبراير ويوليو ١٩٩١.

- * ونتجته الحكومة إصدار قانون موحد للعاملين يعمل محصل قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون هيئات القطاع العام ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لتتم معاملة جميع قطاعات الاستثمار على أساس مبادئ القطاع الخاص وآليات السوق.
- * كما نتجته إصدار قانون موحد للعاملين بلقي قانون العاملين بالحكومة ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون العمل الفردي ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وسبق الفاء قانون العاملين بالقطاع العام ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ضمن إصدار قانون قطاع الأعمال العام، ليعم الفصل نهايتها من أية التزامات تجاه العمال سواء فيما يتعلق بعمل العمل أو الأجور أو الخدمات الاجتماعية.

ولعل هذه الاجتهاد هو الذي منح بعض رجال الأعمال الجراءة لطرح أفكارهم بصراحة شديدة. فوجدنا المالك السابق لمصنع هابى للظارات قبل التأميم، يعقد شرائه بنفس السعر الذي تم تصويته به في الستينيات، وبالتقسيم المريح، متجاهلاً أن هذا المصنع تطور من فائض عمل العاملين به خلال ٣٠ عاماً ليصبح شركة كبرى للمعدات البدائية تضم ثلاثة مصانع أخرى، كما أضيفت له أصول جديدة، وأصبح له سوق واسع لم يكن موجودين عند تأميمه.

كما دلف ذلك محمد وجيه رئيس جمعية رجال الأعمال بالأكاديمية لطرح تصوراته لتجاء المخصصة متضمن أن يتم البيع بطريق المزايدة المقصورة لجميع رجال الأعمال ووضع أكبر حوافز ممكنة لهم للشراء، ولهمنا يجب أن يكون سعر البيع أقل من تكلفة

قضايا ضد البيع بأبخص الأثمان في ساحات المحاكم ومذكرات احتجاج من النقابيين والإدارات.

رجال أعمال يطالبون البنوك بتمويل الشراء لحسابهم ثم الانسحاب!!

٦٥٪ من المتقدمين للشراء أجانب.

المستأجرة للقنادل المصرية ووزارة السياحة
يتنص أغلبها على أنه في حالة البيع لابد من
موافقة المستأجر على المشتري الجديد.

البيع يمتد بعض

وتتعارض الرقائع الصارخة مع نفى
الرئيس لأجلها لبيع القطاع العام بأخص
الأشخاص. وهذه بعض الأمثلة الشائعة في
ساحات المحاكم ومذكرات النقابيين وإدارات
بعض الشركات.

« في مواجهة إصرار بعض الإدارات على
بيع أصول وفروع و وحدات في شركاتها بأخص
الأشخاص لجأ الصالح والنقابيون أخيرا إلى
المحاكم لإيقاع عمليات البيع.

هكذا فعل عمال شركة الصناعات الدوائية
لإيقاع بيع مصنع هلمى والأرض
القضاء المجاورة له وعدد من المصارف
التي تقر ببيعها بأقل كثيرا من قيمتها
الحقيقية خاصة فرعا المنصورة وأحمد سعيد
بالعجاسية بالقاهرة.

وهكذا فعل العمال والنقابيون لإيقاع
بيع فرع شملا بمساحة ٢٦ هكتار
لشركة لاثايت الفرنسية بملبورن
جنوبه وهو أقل من نصف الشئ الحقيقي
وفقا لأقل التقديرات لضخامة مساحته
ومناخه وموقعه المتميز.

ومازالت القضيةتان منظورتين أمام
محكمةى عابدين وشمال القاهرة على
التوالي.

وأرسل النقابيون والصالح بالشركة
المصرية للنفا والجلوكوز برقيات إلى
جميع الجهات المعنية بما فيها رئيس
الجمهورية لإيقاع بيع قطعة أرض قتلها
الشركة وكانت مخصصة لمشروع إسكان
للصالحين ومساحتها ١٨ ألف متر مربع،
والتي تم ترسيمها على أحد المتقدمين للشراء
بأقل من قيمتها التي قدرتها لجنة مشكلة من
إدارة الشركة بمصر ٤٠٠ ألف جنيه.

وسبق أن رفضت الشركة القابضة للقنادل
والسياحة طلب عدد من رؤساء الشركات
التابعة وإدارات القنادل لإعادة تقسيم
الوحدات المطروحة للبيع بعد أن جاء تقييم
المكاتب الأجنبية وأستاذ الاستعمار بأقل من
قيمتها الحقيقية بأكثر من الربع.

كما سبق أن طلبت نقابة مصر للأسواق
الحرة إعادة تقييمها. بعد أن جاء التقييم
الأولى بسعر ٧٥ مليون جنيه، بينما
قيمتها الحقيقية تجاوز ٢٠٠
مليون جنيه.



السيد راشد

إنشاء مشروع جديد، مع إعفاء
ضريبي للمشتري لمدة ٥ سنوات على
الأقل من تاريخ الشراء. لإمكان
التطوير... ودخول البنوك المصرية
كشريك مع رجال الأعمال المصريين
لتسهيل شراء هذه الشركات، مع
الاتفاق مع البنوك على الصالح من
تصميمها في مدى زمني محدد، بعد
قيام رجال الأعمال المشتريين بمسند
حصة تلك البنوك بثلث ثمن
الشراء.

جاء ذلك في ندوة «للأهرام» أواخر
أبريل الماضى..

الكلام لا يكتفى

ولذلك فإن الكلمات التي وردت في
خطاب الرئيس مبارك عن الإفادة الوطنية،
لطمأنة العمال والنقابيين لم تكن لتضمن أو
تغنى من جرح..

قال الرئيس « إننا نملك من الحس الوطني
والصبرية التاريخية ما يمكننا من أن نصون
لهذا الوطن مقدراته، وليس في وسع أحد أن
يكرهنا على اختيار لائزاه أو لا نجد فيه
مصلحة وطنية.

وأضاف « ماتخلوش حد يضحك عليكموا
وبفهمكموا إن خلاص كله بيتسبح، ولاحد
بيتسبح ولا حاجة، كل حاجة في أيدينا ملكنا،
وأنا حريصين جدا.. أسرع.. حستسبح
والأجانب جيسكون من رقبنا، أنا أكثر واحد
أخاف من أي حد يسكني من رقبتي».

إلا أن ه. محمود وهبه كشف من
خلال تجرسته العملية- الادعاءات- عن
خطة مسطرة الأجانب، على الأقل في
٢٦ شركة مصرية عامة كبرى تلك
شركات أجنبية حتى القصور عند
بيعها لأنها تحمل اسمها التجاري. فقد حاول
ه. وهبه التقدم لشراء شركة الكوكاكولا ثم
البيبيس كولا المصريتين لكنه كشف أن
أي مشتر، وأن شركة الكوكاكولا ه
بأثلاثين في المائة لشراء ١٠٠٪ من أسهم
الشركة المصرية لأن اشتهاك الكوكاكولا في
أمريكا بدأ يقلص أو يستقر، وأنها يمكن أن
تبيع الشركة بعد شرائها من الحكومة المصرية
لمن تشاء هي. وتضمنت كراسة الشروط التي
وضعها البنك المصري المستول عن البيع، أن
على المشتري أن يتفاوض مع الشركة
العالية.

وكان المستولون عن البيع في مصر قد
طرحوا المشروعات من خلال إعلانات في عدد
من الصحف الصادرة في بريطانيا وأمريكا.

وزيد من خطورة المشكلة، أن الشركات
المصرية الناجحة - وهي المطروحة للبيع
العاجل- غالبا ما تكون على علاقة بشركة
أجنبية لها حق الفيتو، فقد حدث هذا- ومنذ
الستينات- في صناعة الأدوية والقنادل والمياه
الغازية، وأخيرا في النسيج.

وإذا استعرضنا حجم المطالبات الأجنبية
لشراء بعض المشروعات المطروحة للبيع على
سبيل المثال نكتشف أن الحكومة تلقت
٨٥ عطاء- منها ٩٢ أجنبية- لشراء
لقنادل شمرو وشمارتون القاهرة
وأوبري أسوان، و ٢٠ عطاء لشراء
شركة الكروم المصرية منها ١٧
أجبتها، و ١٥ عطاء لشراء قبليش
كلها أجنبية، و ٥ عطاءات لشراء
البيبيس كولا منها واحد فقط مصري
٢٢ عطاء لشراء شركة مصر
للأوراق الحرة منها ١٧ أجنبية.

كما أن العفوة المبرمة بين الشركات

كما تم طرح شركة أسمنت السويس التي تبلغ طاقتها الانتاجية ٢.٥ مليون طن سنويا، للبيع بأقل من تكلفة إنشاء الصنع الجديد في بنى سويف والذي تبلغ طاقته مليون طن فقط!!

ماذا تبوع الحكومة؟

قال الرئيس مبارك في خطابه في أول مايو/أول نقرط في مؤسسات الانتاج الضخمة التي تقل قلاها هامة للصناعة المصرية. وأضاف أن الدولة ستستمر في الاستثمار ولن تتحول إلى جبهة للضرائب، وأن هدف الاستثمارات الحكومية سيكون أولا توفير فرص عمل وليس تحقيق الربح وأن ه تحقيق الربح في مشروع معين لايعنى بالضرورة الإبقاء عليه، فقد تكون الدولة في حاجة إلى إعادة توجيه هذه الاستثمارات، زى الفنادق، بعتة . . . ثلثين ثلاثة، يهاخدوم أوطنا العرب، أملا. أخذ الفلوس أشغلها تاني، أفنتع مناطق سياحية ثانية، بالفتح بيوت، بأعمل أرباق للمواطنين . هوده الهدف منها، بيروض كلام الرئيس. . أن القطاع الخاص مطرب منه أن يشتري وحدات جاهزة رابحة لإضافة استثمارات جديدة كما قال في بداية خطابه، وأن الحكومة عليه أن تأخذ عائد البيع لتقيم هي مشروعات جديدة بدلا من التي باعتها، ليس هدفها الربح ولكن توفير فرص العمل- وهي مهمة الحكومة لا القطاع الخاص-

وأن الحكومة ستستمر في المجالات التي لا يتدور على الاستثمار فيها القطاع الخاص، أو بمعنى أصح لا يرغب في الاستثمار فيها لأنها لا تحقق أرباحا، أو أرباحا ضخمة بتكلفة أقل. وأعطى الرئيس مبعلا بصناعتى الألومنيوم والحديد والصلب وشركة الحلة الكبرى وسينا كلفيتى العمالة.

ولم يقل أحد، حكومي، أو معارض، أن مشروعات القطاع العام التي تبلغ- حسب تقرير للسفارة الأمريكية صدر مؤخرًا- ٤٠ شركة تنتج حوالي ٧٠٪ من الناتج القومى المصرى، وتساهم- حسب تقرير للتجميع صدر في مارس ١٩٩٠ - بنسبة ٩٤٪ من الصادرات و٢١٪ من الدخل القومى و١٤٪ من الصالحات و٢٨٪ من الأجور و٨٧٪ من الاستثمار الثابت و٢ مليار جنيه سنويا فائض محول إلى الموازنة ويصل بها مليون و٢٥٨ ألف

عامل. لم يقل أحد بأنه سيتم طرحها للبيع دفعة واحدة .

لقد أعلن المكتب القنى لوزارة قطاع الأعمال في العام الماضى أنه سيتم البدء ببيع الوحدات الرابحة- قليلة العمالة- غير الملوثة للبيئة.

وأصدر تعليماته للشركات القابضة في سبتمبر الماضى ببيع ٢٠ شركة حتى آخر ١٩٩٢ وترويض ٧٥ وحدة للبيع حتى ٣٠ يونيو الجارى.

وأمام معوقات البيع المثقلة في مشاكل التمويل والتناقضات التي يبرز مع الشركات الأجنبية صاحبة الاسم التجاري أو المستأجرين لبعض الوحدات خاصة في الفنادق، وحالة الكساد، وضغوط المتقدمين للشراء، للعصرل على مزيد من التسهيلات، وأخيرًا- المقامة- التي مازالت محدودة التأثير نسبيا للقطاعات والأحزاب والقوى الوطنية الرافضة لتصفية

د. عاطف صدقي



لقطاع العام- وضغوط المؤسسات المالية الدولية من جهة أخرى للتقدم خطوات أكثر فاعلية في هذه القضية لتوقيع اتفاق المرحلة الثانية لتخفيض ١٥٪ أخرى من الديون- اضطرت الحكومة للإعلان عن بيع ٨٥ وحدة تابعة للقطاع العام، من التي تتوافر فيها الشروط الخاصة بالرابعة والعمالة والطورت، على ثلاث مراحل تنتهى في يونيو ١٩٩٤، تعقبها مراحل أخرى ومشروعات جديدة، ترددت أنها، أنها تستعمل بقية المشروعات العامة بما فيها المرافق الحيوية الكبرى كالسكة الحديد والكهربا، وغيرها.

وأنذاعها من الحكومة في تقديم مزيد من التسهيلات للمستثمرين تضمنت تعليمات المكتب القنى لوزارة قطاع الأعمال العام فيما أساء دليل الإجراءات والإرشادات العام لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة منحة وإعادة الهيكلة أنه لايشترط على المشرى الالتزام بنفس النشاط الإنتاجى للوحدة المباع، ولايهم العمالة الموجودة بها.

وأخيرا..

فلأن ما أطلته الحكومة في بداية التفاوض بما أسسته سياسة التحرير الاقتصادى، بشأن القطاع العام، من أنها تستهدف تحرير الإدارة، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة لجذب المدخرات العائلية للمصريين للاستثمار في المشروعات العامة بهدف إصلاح وتطوير تلك المشروعات يتناقض تماما مع كل ما يجري.

فالعيب يتم بالمزاد والأمر المباشر أحيانا، لا عن طريق طرح الأسهم- كما أدعت الحكومة من قبل- ويحت ضغوط قوية محلية وأجنبية- بما يعنى عمليا استبعاد العاملين الذين لايمتلكون قسرت يومهم، ومعظم المستثمرين المصريين الذين لايمتلكون خبرات وألاعيب وقدرات المساومة التي تملكها الاحتكارات الأجنبية من المبدأن... بل وتستسلم الحكومة عائد بيع هذه الشركات في سد العجز في الموازنة العامة والإلتحاق الجارى وليس للاستثمار.

فهل يحرك أصحاب المصلحة في الدفاع عن اقتصاد الوطن ومقدراته ومن ثم استقلاله قبل فوات الأوان، بما يعطيل ونفها تضمينات أكثر جسامه لاسترداد الوطن الحبيب؟

كارثة الزراعة المصرية..

تحدد

الوطن كله..

أبرز سماتها إصدار قوانين الإصلاح الزراعي (٥٢-٦٦-١٩٦٩)، والذي وضع حدا أقصى للملكية الزراعية وإعادة توزيعها على غالبية الفلاحين، بالإضافة إلى إنشاء نظام متكامل للتأمينات الزراعية وبنوك التسليف في مجال الإنتاج والتسويق، والإقراض، وزيادة الاستثمارات الزراعية إلى ٢٧٪ من إجمالي الاستثمارات العامة خاصة في مجال إنشاء المشاريع المائية الكبرى وأهمها إنشاء السد العالي، والتركيز على استصلاح الأراضي والاهتمام بالحاصلات الاقتصادية الهامة مثل القطن والقمح والأرز والبطيخ، مع زيادة الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج الزراعي وتخفيض فوائده السلف الزراعي.

ويؤخذ على النظام خلال هذه الحقبة انقضاؤه لقاعدة اجتماعية صلبة ووطنية تستطيع الحفاظ على مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما لم يقض نظام الإصلاح الزراعي على وجود طبقة الفلاحين المعدمين، فتوزيع الأراضي استأثر به المستأجرون السابقون، بينما لم يتلق عمال اليومية المعدمين إلا مساحات قليلة من الأراضي.

كما أن النظام اعتمد على أهواء القوى كوسطاء بين الحكومة والفلاحين وهي استمرارية تاريخية هامة مع الحكومات السابقة للثورة، كما أن الثورة لم يكن لديها

د. محمود خنيس أبو زيد

وعلى ذلك فإن أي طرح للمسألة الزراعية والعلاقات الاجتماعية السائدة دون معالجة الأبعاد الثلاثة المتمثلة في عدالة توزيع الأراضي الزراعية وتنظيم العلاقات الإيجارية، وخلق هروب أكبر إنسانية للمالكة الزراعية الأجيورة. تعني أننا نهي قصورا فوق أمواج البحر.

كما أننا لا يمكن أن نناقش المشكلة الزراعية في مصر بمعزل عن المنهجيات العالمية التي تحيط بنا خصوصا ما يتعلق بالدعم الزراعي الحكومي لمستلزمات الإنتاج فتجد مثلا أن واشنطن تصر على ضرورة أن يصل خفض الدعم الحكومي الأجنبي للمزارعين إلى (٧٥٪)، نجد أن الجماعة الأوربية لم توافق إلا على خفض مقداره (٣٠٪) فقط وذلك عبر فترة زمنية طويلة.

وإذا نظرنا إلى الحقبة الناصرية التي امتدت منذ عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠ نجد أن

يغطي، من يتصور أن تناول المسألة الزراعية من الجانب الاقتصادي فقط، لأنها تتعلق في الأساس بدراسة العلاقات الزراعية والفلاحية السائدة في فترة ما بأمعائها الثلاثة:

١- عدالة توزيع الملكية الزراعية.

٢- تنظيم العلاقة الإيجارية

٣- وضع العمالة الزراعية الأجيورة.

كما نوضح أثر جفور المجتمع الفلاحي وعلاقاته الانتاجية والاجتماعية على مجتمع المدينة، بالإضافة إلى أن اتجاه السياسة الزراعية يحدد لدى واسع المصالح المتشابكة والمعدلة بداية من انتاج السلعة الزراعية وانتقالها عبر الصناعات التحويلية المختلفة التي تعتمد عليها، وأثر ذلك على سعر المنتج النهائي الذي يصل للمستهلك أيا كان موقعه.

وقد اتسمت العلاقات الزراعية في الريف المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بالتفاوت الشديد في توزيع الملكية الزراعية حيث نجد أن ١٩٠ مالكا يستأثرون بحوالي ٨٠٪ من مجمل الزمام الزراعي بينما نجد ١٧٨ ألف مالك لا يملكون أكثر من ١٤٪ فقط من مجمل الزمام. كما أن حجم الأراضي المخاضة للإيجار انقضى أو بالمشاركة مجاوز ٣١٪ من مجمل الزمام، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة والضخمة للفلاحين المعدمين (LAND LESS) الذين كانوا يتعرضون لأبشع أنواع الاستغلال المادي والمعنى تحت ظل نظام الالتزام والمقعد.

لا التوجه الأيديولوجي ولا الموارد السياسية ولا الأصول الاجتماعية القادرة على إحداث التحولات والتوجهات الاشتراكية، ولم تنقل رؤية سياسية زراعية شاملة أو استراتيجية عامة لتعبئة صوم الفلاحين وتطبيق التعاون الزراعي في مجال الإنتاج والتوزيع، واكتفت بسياسات إصلاحية أكثر منها جذرية.

كما أدى قانون الإصلاح الزراعي إلى قيام الباشاوات المالكين للأراضي لسرور عليهم بصدور القانون بسبع الأراضي الزراعية - دفعة واحدة - بأبخس الأثمان مما أدى إلى هبوط حاد في قيمة الأراضي الزراعية للمادة. ورغم كل ما سبق فإن الظروف التي تحققت في الحقبة الناصرية لم تظهر آثارها إلا بمقدار أن تولي السادات الحكم (١٩٧٠-١٩٨٠) حيث تكفرت «طبقة جديدة من صفار الملاك استطاعوا أن ينمروا بزاياء التطبيق الاشتراكي والتعاوني سواء من خلال الدعم لمستلزمات الإنتاج والتصنيف بفوائد ميسرة وحاول السادات في منتصف السبعينات عبر سياسات الاقتناع وتوسيع هامش الديمقراطية أن يتجه لتطبيق اقتصاد وأليات السوق إلا أن انتفاضة يناير ١٩٧٧ أدت إلى إنكسار المشروع الخاص بالخصخصة وأعمال أليات السوق.

وقد تميزت الحقبة الساداتية باستغلال المزارعين وشراء المحاصيل الزراعية بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق العالمية مستغلا نظام التزويد الإيجاري للحاصلات الزراعية للدرجة أنه قد استقر في ذهن الفلاحين أن المحاصيل المتزرعة هي «محاصيل الحكومة» حيث أنها - أي الحكومة - تطرحها للبيع في السوق العالمي مستغيلة من فروق الأسعار أو تطرحها في السوق المحلي في المدن بأسعار مدعومة من عرق الفلاحين في الأساس - مما أدى لتدهور الزراعة بسبب عزوف المزارعين عن زراعة المحاصيل الاقتصادية الهامة وإهمالها مما أدى لتدنّي أنتاجيتها في الكميات. أي أن الدولة في ظل النظام الساداتي اهتمت بالإبقاء على أسعار الطعام منخفضة في المدن لتجنب تضخم الميزانيات وعدم الاستقرار وإمداك الفقراء بحد أدنى من الغذاء. وكان مصدر هذا الدعم - كما سبق ذكره - من قوت الفلاحين وعرقهم. كما أدت سياسة السادات الزراعية إلى إعادة تخصيص الأراضي للزراعة التي تنتج حاصلات أكثر ربحية (الواحد لصلح المرسوم والمحصولات والواحد لبيع الفلاحين).

وأهمان الرقوى على حساب صفار الزراع
المطالبين بزراعة «محاصيل الحكومة» التي تقدم خصائرها باستمرار لفضالة أثمان المحاصيل الزراعية الموردة.

كما شهدت هذه الفترة (٧٠-١٩٨٠) التآكل العظيم للأراضي الزراعية نتيجة البناء عليها مما أدى لطمس المتجزئات السابقة في استصلاح وتنمية الأراضي الزراعية، كما انتشرت موجة تهجير الأراضي الزراعية والتي أدت إلى تدهور الخواص الطبيعية والكيميائية والحيوية للتربة المصرية. كما اتسمت عمليات استصلاح الأراضي على استكمال مشروعات الحقبة الناصرية، كما لم يكن لشعار الثورة الخضراء المرفوع خلال هذه الفترة أي مردود على الناتج الزراعي بالإضافة إلى إهمال نظام تجميع الحيازات الزراعية في أحرمة» يخصص فيها لكل «حزام» محصول معين، مما أدى إلى أن أصبحت الحقول المصرية خليطا من سمك لين قر هندي.

كما انخفضت الاستثمارات الزراعية لأدنى حد لها (٧٪ عام ١٩٧٥) كما لم تزد استثمارات القطاع الخاص عن ٤٪ في نفس العام بالإضافة إلى ضعف تمويل البحوث الزراعية والهجرة الواسعة للعمالة الزراعية من الريف إلى المدن ودوله الخليج مما أثر بالسلب

٥٠ يريف والى



على التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي. وتعتبر الحقبة الحالية (١٩٨٠-١٩٩٣) امتدادا للفكر الليبرالي للفترة السابقة، وإن تميزت، بإعداد المكاسب التضامنية لصالح ترسيخ نظام ليبرالي يهتم أساسا بمسودة الإصلاحات الكبيرة وتعديل قانون العلاقة الإيجارية للأراضي الزراعية لصالح الملاك الذين يعيشون في المدن الذين سمح لهم لأول مرة بحقوق في طرد المساكين من الأرض التي يملكونها، كما تم إلغاء التخطيط المركزي للزراعة المصرية - لأول مرة في تاريخ مصر - بما يعني إلغاء التوزيع الميسر والدعم الزراعي، وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج وإلغاء صندوق الموازنة الزراعية الذي يحدد أثمان المحاصيل الزراعية، والاتجاه إلى التعاون الزراعي الشرق أوسطي بدلا عن التعاون العربي. كما شهدت هذه الفترة البيع الواسع لحقوق الشركات الزراعية، ورفع بورصة ميناء النيل.

كما استمر تدنى وتدهور أسعار المحاصيل الزراعية والمقارنة بأسعارها العالمية، كما ازدادت عمليات تهجير الأرض الزراعية، والبناء على الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تهمة الطريف خلق إقطاعيات كبيرة تستجمع قراها من سلب الأراضي من صفار المزارعين والمساكين، من سيؤدي إلى تفاقم مشكلة من لأرض لهم وازدياد أعداد المعدمين في الريف (٣٠-٤٥٪ من سكان الريف لا يملكون أرضا)، كما استمر تقليص الاستثمارات الزراعية (٢،٨٪ عام ١٩٨٧)، والاتجاه لتصدير اللحوم الحمراء رغم حاجة السوق المحلي لها، والارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الإنتاج - نتيجة إلغاء الدعم - حيث وصلت إلى ٦٧٪ للأسهم، ٧٠٠٪ للقناري، وازداد سعر القاتنة على السلف الزراعية من ٧٪ إلى ٢٢٪.

لقد أوضح النظام الحاكم أن الدولة وبموجب ولائها، تنظم ولا تدبر «والخسوف» كل «الحسوف» أن تصل إلى دولة ذات نظام لا يحكم ولا يملك، لا ينظم ولا يدبر».

إن الزراعة المصرية مهددة بفترة طويلة من التخبط في ظل التضييق للدول الكبرى تهدف إلى جعل مصر سوقا كبرى للمنتجات الزراعية لهذه الدول عن طريق تمويل استيراد السلع الغذائية الزراعية ودون بذل أدنى جهد لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار الاعتماد على النفس مما يهدد بقدرنا استقلالنا الوطني.

✻ إن العنف الإرهابي رغم أزعاجه لم يعتمد الخطوط الحمراء.. لأنه في حالة تمدي الخطوط الحمراء.. فسوف تلجأ الدولة إلى أساليب وأدوات حاسمة لاحتلاح جنود ورموز الإرهاب، وعلى نحو يبدو أن بعض قادة الإرهاب ومروجيه لم يتخيلوه حتى الآن.

ابراهيم نافع
الأحرام- ٢١ مايو

✻ التعميل الحالي للشعب الفلسطيني في المفاوضات العربية الإسرائيلية، لا يعترف بنا كشعب، بل كمجموعات سكانية على مائدة المفاوضات الثنائية والمتعددة بل أن ٦٠٪ من شعبنا مشطوب في التعميل الحالي، لذلك نطالب بالانسحاب من المفاوضات بنمطها الجاري، وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتصفيد الانتفاضة، حتى يمكن أن تمهد المفاوضات في إطار الشرعية الدولية

نايف حواته
الأمين العام للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الوطن العربي- ١٤ مايو ١٩٩٢

✻ يعتقد بعض المصريين أن بيروقراطية بلاده خرافية إلا أنهم لو سمعوا عن بيروقراطية الدول المتقدمة، لعرفوا أنهم يظلمون بلادهم، فقد حظر بيروقراطي ينتمي للسوق الأوروبية المشتركة تصدير اخبار المخرج أو الملتقى بين دول السوق، يدعى أنه يتسبب في تضيق حيز من فراغ صدايق الشمن دون أن يحسب الفارق بين ما يفرقه في الصدايق، وما يهدر بسبب بقاء اخبار الملتقى دون استهلاك حتى يتلف

جهاد الحازن
الحياة- ٢٠ مايو

✻ رغم أن الدستور الكويتي يكفل حرية الصحافة والطباعة والنشر، إلا أن قانون المطبوعات

يشترط مرافقة وزير الإعلام على إصدار أي صحيفة، فأصبحت هذه الحرية جسيمة القرار الوزاري الذي لم يسمح بها إلا لعدد ضئيل من يصنعون بالوفرة المالية.. ولم يعد يقدور المواطن العادي التعبير عن رأيه

د. اسماعيل الشطي
الوطن (الكويتية)- ١٩ مايو

✻ انتهت الجولة التاسعة من المفاوضات العربية الإسرائيلية، بتجاوز الشريك الأمريكي الكامل، لسلبيته وانحبه إلى تحدير العرب واتهامهم بعدم التعاون، وهو ما يؤكد أن التعاون في المفهوم الأمريكي يعني قبول العرب تقديم كل التنازلات المطلوبة دون ضجيج أو تشجيع

جريدة الخليج- الشارقة
٢١ مايو

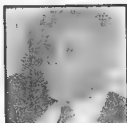
✻ ولا حل عندى إلا بحكومة قوية وبرلمان قوى وصارفة قوية ومواطن قوى أيضاً. وكل هذا يدعو إلى إعادة النظر إلى الدستور من جديد، بعيداً عن ترزية القوانين والدساتير، وأبراق الدعاية الطنانة، وبدلاً من أن تتناقض أطراف الحديث عند الحديث عن الاستقرار والاستمرار أو الأمن والأمان

كامل زهيرى
المسيرة- ٢٢ مايو

✻ لن تتوقف جريمة قتل ضمير الوطن المجسد فيكم الآن.. لن تتوقف السفير ولن تغير لغتها ونهجها وسنيتي صوت الذين لاصوت لهم.. وجريدة لبنان في الوطن العربي، وجريدة الوطن العربي في لبنان، وجريدة المقاومة الوطنية من أجل تحرير كل أرض عربية

طلال سلمان
رئيس تحرير السفير
في كلمته أمام الاجتماع المشترك لجان نقابى الصحافة والمحررين تضامنا مع السفير عقب قرار تعطيلها لنشرها المذكرة الاسرائيلية إلى الحكومة اللبنانية؟

ابراهيم نافع



كامل زهيرى



تريفق حيد اسماعيل



امير الكريت

شاهد من أهلها

✻ في تقريرها انتقدت لجنة الحطة والموازنة مجلس الشعب، التي يرأسها وزير سابق وعضو بارز في الحزب الوطني، هو توفيق عبيد اسماعيل، فاهرة تزايد الدين المحلية التي وصلت إلى ١٠٥ مليارات جنيه، تصل أعباء خدمتها إلى ١٠ مليارات، وحذرت من ارتفاع معدلات التضخم من جديد، ومن ثدى قسوة الجنيه، ومعدلات الانتاج، وأوصت بالتريث في تطبيق المرحلة الثانية من خصخصة الميكنات، وبالحصل على تثبيت أسعار السلع..

افتتاحية «الوقد»
مايو ٩



كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة؟

أدار الندوة: عبد الغفار شكر
أعدّها للنشر : عماد فؤاد

ير المجتمع المصرى حاليا بوضع بالغ الحرج، لعل أوضح مظاهر أعمال العنف المسلح المتصاعد كما ، وكيفا ، خلال العام الماضى والتي بلغت أوجها فى الشهور الاولى لعام ١٩٩٣ ، وبالرغم من أن الحكم قد أعلن أكثر من مرة أنه قد سيطر على هذه الظاهرة ، ويمكن من تصفية القائمين عليها ، إلا أن ذلك لم يتحقق وما لبثت أن عادت موجات العنف من جديد لتؤكد أننا لسنا بصدد عدد محدود من الارهابيين بل أمام ظاهرة اجتماعية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية .

إن أخطر ما فى أعمال العنف الأخيرة أنها تأتي على أرضية أزمة اقتصادية خانقة يعاني من وطأتها ملايين المصريين بصفة عامة والشباب بصفة خاصة، وتوتر اجتماعى حاد ناجم عن الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية، وتوتر سياسى متصاعد تغذيته سياسات الحكم بالتضييق على مختلف القوى السياسية والديمقراطية والاصرار على احتكار الحكم وحرمان القوى الاخرى من حقها فى ممارسة نشاطها المشروع، كما تغذيته من وجهة نظر أخرى اوضاع الازمة الاقتصادية الاجتماعية .

ونكتفي هنا فى هذا الصدد أن نستعرض بعض العناوين دون الدخول فى تفاصيل معروفة للجميع ..
اقتصاديا، هناك ظاهرة البطالة وظاهرة الفلاخ وتحميل الكادحين أعباء الازمة من خلال تجميد المرتبات ، والفا - الدعم ، ورفع سعر

اليسار/العدد اربعون/يونيه ١٩٩٣ <٣٩>

الخدمات الاساسية ، والتوسع فى الضرائب غير المباشرة. هذا بالإضافة الى استمرار اعتماد الاقتصاد المصرى على القروض والمساعدات الخارجية وتوفر الاحتياجات الضرورية كالتمتع لسد احتياجات الاستهلاك فى قطاعات عامة، وعدم حدوث تطور واضح فى قدرتنا الانتاجية بما يساعد على توفير السلع والخدمات بوفرة وبأسعار مناسبة.

اجتهادها .. هناك ظاهرة إغتراب الشباب المصرى وعجزه عن التكيف مع هذه الاوضاع التى تسد أمامه أبواب المستقبل وما ترتب على ذلك من تزايد الهجرة الى الخارج حتى لو لم تتوفر فرص عمل مضمونة، وتزايد استهلاك المخدرات للتمويض عن العجز عن مواجهة صعاب الحياة، واتساع نطاق ومظاهر التطرف الدينى والجورء اليه كملاذئ من هذه الصعاب، ومزيد من التطرف فى هذا الاتجاه كلما زاد عجزه عن المواجهة هذا بالإضافة الى تزايد العنف بشكل عام فى المجتمع المصرى .

سياساتها .. احتكار الحزب الحاكم للسلطة، وفرض قيود شديدة على النشاط الجماهيرى للأحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية، وحرمان بعض القوى السياسية من إنشاء أحزابها، وإصدار قوانين جديدة لقرض مزيد من القيود على حركة الأحزاب والانتخابات، واستمرار نظم وإجراءات الانتخابات التى تساعد على تزييف إرادة الناخبين، وتزايد ظاهرة تعذيب المعتقلين السياسيين، وفرض العقاب الجماعى على سكان المناطق التى تشهد أحداثا جماعية .

هذه الظواهر وغيرها تشكل فى مجملها ما نسميه بالوضع المخرج الذى يمر به المجتمع المصرى الآن والذي يبدو إنه سيستمر لفترة طويلة نسبيا، والفتناح من صيلة اليسار بأهمية إجراء مناقشة جادة ومتعمقة لهذه القضية وأن هذه المناقشة يجب أن تتم بمشاركة أطراف متعددة تمثل الاتجاهات الرأى الاساسية فى المجتمع أدراكا منا أنه لو يعد بإمكان طرف واحد أو اتجاه معين أن ينفذ مصر من هذه الازمة، بل هناك حاجة ماسة الى تضافر الجهود فى عمل مشترك لتحقيق هذا الهدف، عقدت هذه الندوة حول « كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة ». وبالرغم من أن مجلة اليسار لها رؤيتها المحددة حول أسباب الازمة ومظاهرها وكيفية الخروج منها إلا أننا فضلنا عدم طرح رؤيتنا بداية حتى لا يتأثر الحوار وتركنا الباب مفتوحا لكل الاجتهادات .
و أقررخنا ثلاثة محاور للنقاش :

أولاً: حول الازمة : أسبابها ومظاهرها :

- ١- ما هو التشخيص الصحيح للوضع الراهن فى مصر ؟
- ٢- ما هى الأسباب والعوامل التى ساهمت فى تبلور هذا الوضع ؟ وما هى مسئولية سياسات الحكم عنه بصفة عامة وسياسة الاصلاح الاقتصادى بصفة خاصة ؟
- ٣- وإلى أى حد يتأثر الوضع الراهن بالسياسات التى طبقت فى مصر قبل سياسة الانفتاح ؟

ثانياً : حول كيفية الخروج من الازمة

- ٤- هل هناك إمكانية خروج مصر من أزمتها الراهنة ؟
- ٥- ما هو برنامج العمل الكفيل بتجاوز الوضع الراهن فى مصر؟ وما هى القوى التى يمكن أن تشارك فيه؟
- ٦- هل هناك ضرورة لأن يتم ذلك فى إطار جبهوى أو فى إطار تحالف اجتماعى سياسى محدد ؟ أم أن مسئولية ذلك يمكن أن تنهض بها قوة اجتماعية وسياسية منفردة؟ وما هى ؟

ثالثاً: حول الشروط الواجب توافرها للخروج من الازمة :

- ٧- هل هناك إجراءات معينة يتعين اتخاذها منذ البداية لضمان المواجهة الفعالة للازمة؟ مثل التعديلات التشريعية - اطار الممارسة السياسية- الاجراءات الاقتصادية العاجلة للتخفيف عن المواطنين. وماهى مسئولية الحكم فى ذلك ؟
وقد شارك فى أعمال هذه الندوة كل من :
إبراهيم البدرأوى محام - عضو مجلس مستشارى اليسار (عن الشيوعيين).
إبراهيم دسوقي أباطة - أستاذ جامعى- نائب رئيس حزب الوفد
أحمد شرف- باحث - (عن الشيوعيين).
أحمد نبيل الهلالى - محام- (عن الشيوعيين).
أسامة الغزالى حرب - كاتب وصحفى- مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام- سكرتير جمعية النداء الجديد (عن الليبراليين).

حسين عبد الرزاق - رئيس تحرير اليسار - أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع.
حلمي مراد - نائب رئيس حزب العمل - محام .
رمزي زكي - أستاذ معهد التخطيط .

صلاح عيسى - كاتب وصحفي - عضو مجلس مستشاري اليسار .

عبد العظيم أنيس - كاتب وأستاذ جامعي - عضو مجلس مستشاري اليسار .

عبد الغفار شكر - كاتب - وعضو مجلس مستشاري اليسار - أمين اللجنة الثقافية بحزب التجمع .

فريدة النقاش - كاتبة وصحفية - أمانة الاتحاد النسائي التقدمي - حزب التجمع .

مأمون الهضيبي - محام (عن الاخوان المسلمين) .

محمد حبيب - أستاذ جامعي - رئيس نادي هيئة التدريس بجامعة أسوط (عن

محمد محمدره الإمام - أستاذ جامعي - عضو المكتب السياسي للحزب الناصري .

يوسف كمال - أستاذ جامعي (عن الاخوان المسلمين) .

وأدار الندوة - عبد الغفار شكر. ونشر فيما يلي نص الجلسة الاولى والتي انصبت على المحور الاول: الأزمة اسبابها ومظاهرها .

الانقراض .. والدهرن .. والبطالة د. رمزي زكي

أحيى « مجلة اليسار » على هذه المبادرة الطيبة التي جمعت كركبة من المفكرين والكتاب والمشتغلين بالحركة السياسية في مصر. لمناقشة موضوع خطير وهام.
وأقننى أن تكون هذه الندوة بداية حوار قومي واسع ليس فقط على مستوى هذه المجموعة من المفكرين وإنما أيضا يتسع ليشمل كل الحياة الفكرية والسياسية في مصر .

إذا بدأنا بالمحور الأول وهو الخاص بتشخيص الوضع الراهن في مصر أعتقد أن ورقة العمل التي وزعت علينا قد خلصت بدقة الوضع الراهن في مصر عندما وصلته بأنه « وضع بالغ الخرج » تحتل فيه الأزمة الاقتصادية الحائقة مركز الثقل، مع ما واكب ذلك من توترات اجتماعية ناجمة عن طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طبقت مؤخرًا وهي السياسات التي تعهدت مصر لصفوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنفيذها تحت ما يعرفه « ببرامج التشبيث والتكيف الهيكلي » ابتداءً من صاير ١٩٩١. ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن الأزمة الاقتصادية في مصر ترجع إلى ما قبل هذه التاريخ بكثير. لكن احتدام الأزمة وصورتها والاساليب التي عبرت بها عن نفسها قد أخذت أوضاعاً خاصة مؤخرًا نتيجة السياسات التي طبقت أخيرًا . واسمحوا لي أن أرجع إلى بداية السبعينات كهداية لخلفية هذه الأزمة .

نحن نعلم أنه في بداية السبعينات ومحددًا عقب نهاية حرب أكتوبر رفعت القيادة السياسية في مصر شعار « الانقراض الاقتصادي » ويهر شعار استهدف في الأساس إعطاء وزن أكبر لقطاع الخاص وتجهيز دور الدولة والاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية والاعتماد بشكل كبير على آليات السوق .
وخلال الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦ تمجديد انهالت على مصر كميات هائلة من النقد الاجنبي وهي الاموال التي تولدت عما عرف آنذاك بالارزمة الكبار وهم أساسا :

- رسوم المرفؤ في قناة السويس .

- حصيلة تصدير النفط بعد عودة الحقول في سيناء .

- السياحة .

- تحويلات العاملين بالخارج .

ويضاف الى هذا ايضا المبالغ الكبيرة التي تلقتها مصر من الدعم العربي ممثلة في القروض والمساعدات من الحكومات العربية وصناديق التنمية العربية.

هذا القدر الكبير من النقد الاجنبي الذي تدفق الى مصر في هذه الفترة مثل فرصة ذهبية تاريخية كان من الممكن أن تكون نقطة انطلاق لمصر .. ولكن الشر الشرير للدهشة أن الفترة التي وادت فيها موارد مصر من النقد الاجنبي بهذا القدر الكبير، هي تمهيدا نفس الفترة التي بدأ فيها انفجار دهرن مصر الخارجية . ويصود ذلك الى أن هذه الموارد الضخمة التي حصلت عليها مصر في ذلك الوقت لم تستغل في تنمية قوى الانتاج في مختلف القطاعات، ولم تستغل في سداد ديون مصر التي كانت في ذلك الوقت في حدود أمتة، (وأعتقد انها لم تتجاوز في ذلك الوقت - سنة ١٩٧٤ أو ١٩٧٥ - ٥ مليارات دولار) .. فقد بدأت في ذلك الوقت في الاستهلاك على نحو ضخم وهو الامر الذي تبلور في عجز كبير جدا في ميزان المدفوعات. وبدأنا نسد هذا العجز من خلال اللجوء الى القروض الخارجية. وكان العالم الخارجي في هذا الوقت - أي سوق الاقتراض الدولية والسوق النقدية - تعوم فوق تخمة من السبولة الدولية نتيجة تدوير فوائذ النفط ونتيجة النمر الفلكي الذي حدث في السوق الأوروبية للدولار . كان من السهل الاقتراض لوجوه كساد عالمي، وسعت البنوك لإقراض الدول النامية، خصوصا بعدما عومت أسعار الفائدة وغربت البنوك واسواق النقد عن تقاليد الائتمان المصري التقليدية.

وكان من شأن هذا بداهة أن ينسحب عيب الدين في الوقت الذي تنسحب فيه موارد مصر بالنقد الاجنبي بنفس المعدل. وكان التطور الطبيعي للأمور في ظل هذا الميل الكبير للاستدانة أن تواجه مصر أزمة مديونية في بداية الثمانينات.

وحينما تولي الرئيس مبارك تقاليد الحكم في بداية الثمانينات وجدنا أن عيب الدين يزيد عن حجم ما يره الى عيبين من ديون جديدة بمعنى أن مصر أصبحت تخرج أموال أكثر مما يأتي إليها وهي الظاهرة التي يطلق عليها الاقتصاديون اسم (التقلب المعكوس للموارد) .

وزاد الطين بلة أن مصادر الاقتراض الخارجي قد بدأت تجف، حينما انفلتحت أزمة الدين في أمريكا اللاتينية عندما اليصار/العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣<٤١>

الأزمة الاقتصادية تحتل مركز الثقل



والبطالة ضرورة لتنفيذ برنامج الحكومة

استعنتت المكسيك والارجنتين وهولندي من الدفع. وهنا أصبح المازق الذي يراجه الحكيم في مصر مع بداية الثمانينات هو وجود ديون ضخمة تزيد دفعها وهناك عجز يتزايد في ميزان المدفوعات مما يستدعي بالتالي مزيدا من الاستدانة، بينما مصادر الاقتراض الخارجي قد بدأت تقل كثيرا .

من هنا وفي ظل فلسفة الانفتاح وفي ظل عدم الرغبة والقدرة على التصدي للنظام الحقيقي لمواجهة الأزمة، عادت مصر اتصالها مع صندوق النقد الدولي الذي كان يرى أن مصر لا تحتاج إلى هذا القدر الكبير من الاموال العامة، وإنما مصر تحتاج أساسا إلى اموال خاصة في شكل استثمارات أجنبية أو في شكل جذب أموال المصريين بالخارج .

وكانت رؤيته أن لكي تجذب مصر رأس المال الأجنبي عليها أن تهدد المناخ اللازم باعطاء مزايا للقطاع الخاص وللشركات الكبرى السوق مع الاستيعاب التدريجي للدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية .

وكانت وجهة نظر الصندوق أيضا أن أزمة مصر الاقتصادية تتصل في وجود فائض طلب أكبر من الموارد المتاحة لمصر .

وفائض الطلب يعني أن حجم الاستهلاك القومي الخاص والعام وحجم الاستثمار القومي الخاص والعام أكبر بكثير مما تملك مصر من موارد .

يعني أنه شخص الأزمة على أساس أننا بلد نستورد ونستهلك ونستثمر بشكل أكبر مما ندخر ونتبج ونصدر وبالتالي فهناك فجوة تجعل هناك استدانة كبيرة. وسبب هذه الفجوة في رأي الصندوق هو توسيع القطاع العام ووجود طموحات إقائية كبيرة، ووجود عجز في الموازنة العامة إلى غير هذه الرؤية التي أصبحت معروفة .

الآن وصلنا إلى وضع دخلت فيه مصر عتق الزجاجة بعدما وقعت الانسحاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبدأت تنفيذ ما عرف ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي .

وهنا البرنامج كما نعلم هو طبيعة برنامج انكماش لأنه يهدف إلى تقليل فائض الطلب أو القضاء على فائض الطلب الموجود في مصر .. وذلك عن طريق خفض استهلاك وخفض الاستثمار وهو ما يفسر الاجراءات التي بدأت الحكومة في تطبيقها

٤٢٢٠ الميسار/العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٢

في مجال زيادة الضرائب غير المباشرة والفاء الدعم وتقليل معدلات الفر الاتفاق الموجة للتعليم والصحة وغيرها، وأيضاً في مجال الاستثمار العام

والبرنامج لانه انكماش فقد تمخض بالتالي عن نتائج حتمية. وأول هذه النتائج هو البطالة التي تزايدت بشكل واضح، والاتفاض في معدلات الاستثمار وفي معدلات النمو وتدهور حقيقي في مستويات الاجور ويقال أن الاجور خلال العشر سنوات الأخيرة قد انخفضت في مستواها الحقيقي إلى ٦٠٪ عما كانت عليه في السنوات العشر السابقة .

البرنامج بهذا الشكل كان شديد الوطأة على الفقراء، ومحدودي الدخل، وبالتالي نجم عنه مجموعة من الآثار الاجتماعية التي تشهد لها الآن بعض الصدى في أعمال العنف المسلح والعطوف التي تشهد في الأونة الأخيرة . لكن برودي أن أتعرض إلى ثلاث قضايا عامة في هذا البرنامج في تصوري أنها تلوح الرضخ العام اللازمة التي يتواجد فيها الاقتصاد المصري الآن ..

- قضية المرفق من القطاع العام .
- قضية المرفق من القطاع الخاص .
- قضية المرفق من البطالة .

بيع مصر للاجناب

وفيما يتعلق بالموقف من القطاع العام لوحظ أن الخطاب الاعلامي لما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر. بدأ بالهجوم على القطاع العام بشكل غير موضوعي وحاول أن يلقى على كاهله كافة أنواع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مصر . وفي مرحلة تالية قبل انه من المقروض أن تباع اجزاء من القطاع العام وخصوصاً تلك الأجزاء الهامشية مثل المتاجر الصغيرة ومحلات بيع الاسماك ومتاجر التجزئة .. إلى غير ذلك نظراً لأن القطاع الخاص أكثر كفاءة في ادارتها، وقيل أن هذا لن يؤثر في حجم القطاع العام لأنه كبير جدا .

تم تبين في مرحلة تالية أن القضية اتسمت لتشمل بيع الشركات الخاسرة حتى ولو كانت شركات كبيرة.

وفي مرحلة أخرى اتسع الامر ليشمل ليس فقط بيع الصغير وإنما المتوسطة والكبيرة التابعة والخاسرة.

والآن يتعرض مستقبل مصر خطر حقيقي وهو بيع القطاع العام وخاصة للاجناب وأعمال عروبة سيطرة الاجانب على مقاليد الحكم. وبيع القطاع العام للاجناب ولو أنه سيخفف قليلاً من أزمة ميزان المدفوعات - في الأجل القصير - إذا كان البيع سيكون بالتدريج الاجنبي. الا أنه في الأجل المتوسط والطويل سيهاجم من أزمة ميزان المدفوعات، وسيكون هناك خروج عكسي ضخم جداً للارباح والدولر التي سيملكها المستثمرون الاجانب وهذه ستلحق في عيبتها تماماً مع الديون التي تدفع الآن ثمتا غالباً جداً لها، وأريد أن اشير أيضاً إلى أن الهجوم على القطاع العام ومحاولته تصفيتها كاملاً فيه اضطراب بالقطاع الخاص وأنا أتصور أن القطاع الخاص إذا شاء أن ينجو في مصر ويوجد الحماية والدعم فهو في حاجة إلى قطاع عام قوي - وأنا هنا أقصد القطاع الخاص المصري - وإذا صلى القطاع العام وصفت قلاع الصناعة التي بنيت في الأربعين عاماً الماضية فسبحون مصير القطاع الخاص - المصري - هو العمل ككليل لرأس المال الاجنبي وأقصى ما سيقنع به هو أن يكون ككل

لرأس المال الاجنبي في شكل شركات توكيل واسعمراد للمنتجات الاجنبية .

ضرب القطاع الخاص

● القضية الثانية هي قضية الموقف من القطاع الخاص . لقد راحت سياسة الانفتاح الاقتصادي على الدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص كبدل للقطاع العام في تنمية مصر وعلى تحديثها وفي تصنيعها . ولقد تم للقطاع الخاص الكثير من المزايا .

وفي بداية الانفتاح استطاعت بعض شرائح من الرأسمالية في مصر ان تجتمع للمخبرات وتقيم بعض الصناعات والمشروعات التي نستطيع ان نقول بحق انها مشروعات جيدة وخصوصا في مجال اللباس ومواد البناء والصناعات الخشبية .. الى غير ذلك مما تزخر به مدينة العاشر من رمضان ومدينة ٦ أكتوبر وغيرها .. وبالتالي كان هذا القطاع الخاص الصناعي أكثر المضمحين للانفتاح الاقتصادي لان الطريق فتح امامه ليراكم واسأله. ولكن المشكلة التي نواجهها اليوم هي انه بالرغم من ان شجعت فيه الدولة هذا القطاع الخاص في بداية الانفتاح ، بالتدريج الذي تقضى عليه الآن من خلال ما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي مؤخرًا وسأذكر في ذلك عاملين رئيسيين

العامل الأول ، هو التضخم الهائل للتكاليف الذي فرض على القطاع الخاص ، في شكل ارتفاع في أسعار الكهرباء وأسعار الفائدة وأسعار المواد الخام والخدمات العامة وفي ضريبة المبيعات .. الخ .

والقطاع الخاص يمكن ان يراجه هذه الزيادة في التكاليف لو انه كان يستطيع ان يرفع انتاجيته بنفس المعدل الذي ارتفعت به التكاليف . ولكن في الاجل القصير وفي ظل الظروف التي يعمل فيها القطاع الخاص فإن هذا الاحتمال يكون غير وارد ، وتكون الرسالة التي يلجأ اليها القطاع الخاص لحل هذه المشكلة هي ان يرفع السعر النهائي على المستهلك. وهنا تواجه مشكلة حقيقية وهي ان السرق المحلي. وفي ظل السياسات التكميلية وفي ظل البطالة وفي ظل انخفاض الاستثمار يعيش حالة كساد رهيب والنتيجة ان القطاع الخاص الذي يفترض انه أحد الشرائع الاجتماعية المساندة للانفتاح قد بدأ يعاني الكثير وينتقد هذه السياسة .

العامل الثاني ، هو قضية تهجير التجارة التي فرضت علينا بالقرص مؤخرًا ويجريها لا توجد أي قيود على استيراد أي شيء والقائمة السلبية التي حددها لنا البنك الدولي تتصل فترة بعد أخرى .

يقال ان المنافسة مطلوبة وان الانفتاح على الخارج مهم للتغرف على التكنولوجيا ولحسب الاسواق .. والخ وهذا سليم ، ولكن المشكلة التي تواجهنا الآن في ظل محدودية عصر ونشوء القطاع الخاص بالذات في فترة الانفتاح هو من يتنافس من ؟ فقري التنافس غير متكافئة وأنا أشبه الامر بمضلة ان الفأر وهو الصناعات المحلية الرليدية مطلوب منه ان يتنافس الفيل وهو الصناعات الاجنبية الضخمة التي عمرها الان حوالي اربعة قرون ومتنافسها بهذا الشكل عبث . ما بعده عبث والنتيجة ان القطاع الخاص المنتج سيفلس أو سيحول وأسأله الى مجال الاستيراد وربما يكون ذلك أفضل لم فعمد الربح كبير ومعدل دورات رأس المال أسرع ، وبالتالي ستخسر مصر طاقات إنتاجية مهمة استُثنت في الفترة الأخيرة . وغربت على هذا

خسائر للحكومة نفسها لان الضرائب التي تأخذها الدولة من هنا القطاع في شكل ضرائب على الاجور وفي شكل ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات المتخمة ككثيرا جدا ، فضلا عن البطالة التي ستضاف الى رصيد مصر الحالي من البطالة . القطاع الخاص الذي تراهن عليه ليقود التنمية تجبره الدولة الان على التحول ليكون ذيلاً للرأسمالية العالمية .

البطالة .. ضرورة لتفكيك البرنامج.

فيما يتعلق بقضية البطالة فهذه كارثة الكوارث في مصر . وأنا لا أستطيع ان احكم على نجاح البرنامج - أو أي برنامج يقال انه اصلاحي - في الوقت الذي يؤدي فيه الى زيادة البطالة في مصر ولا أنصوّر أو يتصور البعض ان هذه المسألة مجرد خطأ أو مصادفة ، بل هي مسألة متعمدة ، فمن يتابع تجارب الإصلاح الاقتصادي تنفيذها لوصفة الصندوق في دول أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا أو في آسيا ، يجد ان النتيجة الحتمية لهذه السياسات هي البطالة . والسبب في هذا انه مع نمو البطالة يمكن ان تنتفع بعض شرائح الرأسمالية من خلال عنصر العمل الرخيص ، وتكون الدولة عنصر جذب للاستثمارات الاجنبية التي تنقل مصانعها الى هذا البلد في شكل صناعات تجميعية هامشية وتلعب أجورا بسيطة جدا . وأنصوّر ان مصر لو سارت في هذا الطريق ستكون صورتنا تقريبا هي صورة بعض دول أمريكا اللاتينية حاليا ذات الوضع المازوم لان دول أمريكا اللاتينية جرت هذه الوصفة نفسها منذ بداية السبعينات .

والسؤال الخامس - الآن - الذي نواجهه هو .. هل تحسنت صورة دول أمريكا اللاتينية خلال العشرين سنة الماضية حتى يقال في مصر ان هذه مشاكل والأام كلها في الاجل القصير سوف تحلها ، بينما في الاجل الطويل فستكون الصورة رديئة ؟

التحليل النظري الذي لا مكان له في هذه النقطة ، وصناد الرافع الفعلي في دول أمريكا اللاتينية ، تشير الى ان النتائج غير ذلك ● ومن هنا نتجحت في الفترة القادمة لمشروع مصري قومي يفرج مصر من هذه الازمة ويخرج عن أمانها وطموحاتها وهذه مسائل لا يقدمها لا البنك الدولي ولا صندوق النقد الدولي ولا المستثمر الاجنبي ولا يساعدون في صياغتها إن هذه هي أحد المهام الاساسية للقوى الوطنية والديمقراطية في مصر في الآونة القادمة .

كيف نصنع ملاحم هذا البرنامج هذا موضوع أتوقف عنده لحين مناقشة باقي المحاور .

٥. حلمي مراد :

أريد ان اقول ان التشخيص قتل بعضا ونحن قرأنا الكثير من المقالات في كافة الصحف سواء قومية أو معارضة واستمعنا الى كثير من الآراء ولا نستطيع القول بأن سببا أكثر اهمية من سبب آخر ، افكار هي مجموعة من الاسباب متداخلة وكلما استطعنا ان نفكر الى الحلول يمكن هذا اجدي . صحيح اننا استبقينا ما قاله الدكتور رمزي زكي وأنا أقدر على إضافة الكثير اليه من الناحية الاقتصادية . وقبل أي حديث أمال:

هل تعرف ما هي مطالب صندوق النقد الدولي منا ؟

وهل عرض علينا خطابا التوايا ؟

نحن كما القرطبان في الزفة . وكلنا نستنتج ان الحكومة تفعل هذا بأوامر الصندوق وتأتي الحكومة وتقول ان الصندوق لم يعطنا امرا في هذا الموضوع .

الميسار/ العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣/٤٣>

المفروض أن يعرض هذا الخطاب على مجلس الشعب - أو ما يفترض أن يكون مجلساً للشعب - فهو بمثابة اتفاقية دولية تم صميم الاقتصاد الوطني وتلتزم بها الحكومة وتنفذها. هل عرضت على مجلس الشعب وهل أخذت صورتها المستوربة السليمة وهل أصحنا على علم ماذا يطلب منا الصندوق ؟

أحياناً يبدو أننا نطلب الصندوق فقد يطلب مطالب معقولة ولكن الحكومة تنفذها بطريقة غير معقولة، فعلاً عندما يطلب تخفيض العجز المبرمج في الموازنة فيمكن تنفيذ ذلك بأحد أسلوبيين .. إما زيادة الموارد وإما تخفيض النفقات أو بكلا الأمرين معاً . والحكومة والرئيس مبارك يقولون لا نستطيع خفض نفقات الحكومة والاتفاق العام في حدة الأدنى. إذن لابد من حزيمة المبيعات ولا بد من رسوم جبركية .

ولابد أذل الناس وأجرعها . وهكذا .

د. عبد العظيم أنيس ..

في هذه الندوة تلقى إشارات سياسية وفكرية مختلفة، مجلس على مائدة واحدة وبالتالي من المفيد أن نعرف بدقة مواقف كل منا حتى في موضوع تشخيص الأزمة. قد نختلف على أسباب واعتبارات مختلفة تلعب دورها في الأزمة. ولكن قد نختلف حول ثقل كل اعتبار من هذه الاعتبارات وبالتالي حول ماذا تبدأ.

من الممكن أن نسرده خمسة أو عشرة أسباب ولن يقول أحد لا ليست هذه الأسباب ضمن تشخيص الأزمة، لكن من الجائز أن يكون مهم جداً أن نركز على سبب باعتباره السبب رقم واحد وأنه إذا روجعه قد يكون من الجائز أن يحمل العديد من الأسباب وراءاً ومن الجائز أيضاً ألا يكون كذلك.

من هنا فاعتقد انه من المفيد في البداية معرفة هل تتفق أطراف الندوة في تشخيص الأزمة أم تختلف ؟

أزمة نظام .. اقتصادي وسياسي

د. إبراهيم المسوقي أباطة :

انصرفت الأزمة الحقيقية للمجتمع المصري بدأت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وروجه خاص عندما بدأت قوى اجتماعية تبحث في أسباب الهزيمة . ثم ظهرت منها جماعات انجذبت إلى الاتهام بالنقل ودعت للعودة إلى الأصالة. كنا على مشارف عام ١٩٦٩ عندما بدأت حركة عامة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي تطالب بالعودة لتأجيلها وإحياء الفقه .. الخ.

لقد اتجه جانب هام من بحث الأصالة إلى الإسلام على أساس ان التغيير الإسلامي قد استبعد من الساحة منذ يوليو ١٩٥٢ . وحلت مكانه نظريات جديدة قبل أنها غاية المنتهى في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية والمخرج للمجتمع المصري والمجتمع العربي من كبوته والانطلاق نحو القرة والمثمة .

صدمة ٦٧ أنا اعتبرها بداية تحول فكري في المنطقة العربية والإسلامية ومنطلقاً للاهتاجات جديدة. واكبتها انتقال للمجتمع من وضع اقتصادي قائم على نظام يسمى بالنظام الاشتراكي إلى نظام يتجه إلى الاقتصاد الحر .

وقد بدأ الرئيس السادات هذه الصورة بعبارة مبهمه تسمى الانفتاح. أراد أن يقول بها أننا نفتح الباب للاستثمارات من كافة الاتجاهات . ولكنه لم يتخذ الخطوات الضرورية للتصديق والتهيئة للتحول الحقيقي من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. بل هل النظام الاقتصادي المصري قائماً على ما هو عليه وإلى

١٤٤٤/الميسار/المعدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣

د. إبراهيم
دسوقي أباطة

الديمقراطية
هي الحل
لأزمعتنا



الاقتصادية والاجتماعية..

يوماً هذا تقرّباً مع فتح الابواب للطعام الخاص ليجد هامشاً ختلاً الى جانب الطعام العام .

أساس الأزمة في رأيي ان هناك توجهات فكرية جديدة لم تجد صداها الاقتصادي، لان النظام الاقتصادي الذي ظل قائماً بعد الهزيمة وإلى يومنا هذا نظام اقتصادي في حاجة إلى تغيير شامل أي أننا في أزمة نظام اقتصادي وعندما أقول أزمة نظام اقتصادي أقول أزمة نظام سياسي لان نظامنا السياسي مركب على النظام الاقتصادي الحالي النظام السياسي الحالي من النوع الذي يركز السلطتين السياسية والاقتصادية في يد واحدة . فإذا فصلت عنه السلطة الاقتصادية ومكنت القطاع الخاص فكانت ضربه في مقتل ومن هنا فائنا نعيش أزمة خطيرة بين المخصصة وعدم المخصصة. بين الانتقال أو التحول الذي يدعو له الصندوق وغير الصندوق من خبراء التحول الاقتصادي اآخر وبين نظام سياسي مركب ومؤسس على أساس القبيح على مقاليد الاقتصاد فهذا النظام بطبيعته يرفض هذا الانتقال .

الآن هو يرغم على هذا الترجه الاقتصادي بينما يرفض التحول عن موقفه السياسي أو عن قبضته السياسية. أي أننا نعيش أزمة نظام سياسي اقتصادي وأن هذا النظام بتصرفاته السياسية والاقتصادية قد ولد حركات مضادة، ومناهضة له . وأن هذه الحركات التي سميت بالحركات المتطرفة اعتبرها طبيعية وانها لم تخرج الا من تحت عباءة هذه النظام الذي لم يستطع ان يمنع الانسان اقل القليل من ضرورات الحياة. ومن هنا فإن الحل عندى هو في ضرورة الانتقال السياسي الواضح إلى الديمقراطية كحل فعّال وكمدخل طبيعي لحل أزمعتنا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

أزمة نظام ... وأزمة معارضة
فريدة النقاش ،

أنتق مع الاستاذ إبراهيم المسوقي أباطة ان الأزمة هي أزمة نظام ولكن ربما سوف نختلف فيما بعد في تشخيص طبيعة هذا النظام.

وانتق مع ورقة العمل في اننا امام وضع ليس مأزوماً فقط وانما هو مأسوى من كل الزوايا وعلى كل الجهات ، نتيجة لسياسات حكم

خندق الكفرة في محاولة لعزلهم لتنفرد هي بالساحة..
والناصرين يسعهمون الشيوعيين من التحالف الاشتراكي
الذي يجمد. ولذا يرأس الحكم الحياة مستحدا قوته أساسا من القوات
المسلحة حيث تتبع مشروعاته، ومن قمع الشعب، ومن عجز
المعارضة.

وتأتي المعطيات الراهية التي تعطى للحكم مبررا
لها لزيادة قبضة الدولة الشمعية وتساعد على
تصرف الصراع الطبقي والاجتماعي المتحدم إلى
مسارات جانبية.

أما سمات الوضع المأزوم فتتضح أشد ما تكون في الحياة
الاجتماعية والثقافية كما شخصتها الورقة حيث التفتخ الاجتماعي
بنشأ من زيادة البطالة والفقر والمدن والاحياء العشوائية وحالة
الإحباط وحيث يزداد تعاطي المخدرات ومعدلات الجريمة وانتشار القيم
الاستهلاكية.. إلى آخر مظاهر التحلل التي تشهدها كل يوم، حيث
يمكن رصد حالة التراجع بصورة ملموسة. وكللى أن نعترف
على مدى تراجع وضع المرأة في المجتمع وقضيتهما
والظرة لها.

قضية الهوية

أما على المستوى الثقافي فلعل الشعب المصري لم يسأل سؤالا
جماعيا عن هويته في أي مرحلة من تاريخه القديم والحديث - في
حدود مطروحات - كما يسأل الآن.

فعملية الاقترار الثقافي المتزايدة التي تقوم بها مؤسسات اعلامية
فاسدة سطحية، جنبا إلى جنب مؤسسات ثقافية اعتمدت أساسا على
سياسة المهرجانات، بالإضافة إلى الفكر المتزايد للأكاديمين - الفكر
المادى الذى يفت حائلا بينهم وبين مصادر الوصول إلى ثقافة جادة -
ثم تعرفهم في كل تفاصيل الحياة على هذا التناقض الواضح بين القول
بحرورية مصر مثلا ثم التغطى بهذه الصورة المؤرقة عن شعب
فلسطين الذي تنفرد به الدولة الصهيونية أو المشاركة
في التحالف الدولي لدعم العراق بدلا من الرسول إلى حل
عربي إن سلا أو عرياقفرد مصر، أو المشاركة في حصار ليبيا بدلا
من الصراع ضد القرار الطامم... الخ
فتقبل العروبة قولاً فقط. أما الهوية الاسلامية فإن المسلمين
الذين يشكلون خمس سكان العالم لم يكونوا أسوأ حالا في أي وقت
منهم الآن.

وعندما حدد جمال عبد الناصر الدوائر الثلاث لاتناء مصر (عربيا
وإسلاميا وأفريقيا) كان ينطلق أساسا من ضرورة أن يكون
لمصر دور رائد في إطار من التحرر والاستقلال والكرامة. وقد تراجع
كل هذا الآن في ظل القسوة المضادة وكان طبعها أن يبرز
مشروع الشرق الاوسط الذي يعقد لواء القيادة في
المنطقة للدولة الصهيونية فيزداد تنقز الرجدان الوطنى المصرى
بسبب غياب الدور، وتصبح الهوية العربية الاسلامية العالم ثلاثية
الانسانية مهددة، وعندما تستغرق أمة لهذا الحد في السؤال عن
هويتها تكون أمة مأزومة أزمة عميقة.

إن الثقافة السائدة رغم تعدد طبقاتها الشكلية هي ثقافة أصادية
الجانب سطحية، استهلاكية، تجارية، تصنع وجدانا فقيرا وتزيف
الوعي وتحمل على تقييد العقل الناقد فتقتطس الاستلة الجهرية
مستبدلة لها بكل ما هو شكلى. ومع ذلك ففى أعنف أصمات
اليسار/العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣/٤٥

تسلط استبدادى تابع يعبر عن أقلية طبقية ويرعى مصالحها التي
تتناقض مع مصالح الأغلبية العظمى من الشعب.

ورغم استحوازه على الشرية والسلطة وجهاز الدولة الا انه فى
مازق اذ يطرح شعارات هو عاجز بحكم تركيبته وبحكم انه وليد ثورة
مضادة عن تحويلها إلى واقع. فهو يدعو للديمقراطية بينما
يعوقس في ممارسة القمع بالتأثيرين ويزدهاد نفرة الشرية
والقمع في السجنين يتجلى بالاستقلال فى خطابات
الرئيس وفى الكلام الدعائى لسياسى الحزب الوطنى
بينما تصمم التنمية كل يوم، يتحدث عن اصلاح
اقتصادى بينما يهرن إقتصاد مصر للأجانب بتفقيذ
الشروط الرأسمالية المالمية وهيمتها وانصياعها
لقويات المتحدة الامم المتحدة. وتحدث عن عروبة
مصر ودورها الرائد بينما الانهيار العربى على اشده وعلى كل
الجبهات، وتسلخ مصر عن مهمتها في قيادة العرب لتحرير الاراضى
المحتلة وتحقيق وحدتهم القومية وجزية المشروع الصهيونى، وتحدث
الحكم عن العدالة والسلام الاجتماعى بينما تتم عملية إقترار متزايدة
للطبقة الساملة والفلاحين والأكاديمين عامة وصولا إلى قطاعات
متزايدة من الطبقة الوسطى التي تتعرض للاقترار بدورها.

انه باختصار المازق الذى يلفته القسوة المضادة ولن تستطيع
الخروج منه ولذا يتزايد قمعها للشعب.

ولكنه ايضا هو مازق الدليل، مازق المعارضة.
فالمعارضة بدورها مأزومة، عاجزة عن تقديم برنامج
بدل لما هو قائم، برنامج يتقبله شعب ساحط ضد كل
الصهايات الحالية فى ظل الاقترار المتزايد للشعب وفى ظل القمع
يصبح من الصعب تعميمته من أجل التغيير. تحتاج هذه التعبئة إلى
خيال وكفاءة عالية. المعارضة منتسبة انقساما كبيرا على نفسها،
جناح منها يكفر الاخر ويخوض المعركة ضده.
فالجماهير الدبنة تضع اليسار والعلمانيين في



فريدة النقاش

الثورة المضادة دخلت فى مازق لا تستطيع
الخروج منه ولذا يتزايد قمعها للشعب

الوجدان الوطني هناك عداً، أصيل للهيمنة الأمريكية والصهيونية والاستغلال يمكن إستنهاضه في حالة النضال العام وسوف أبحث عن هذه النقطة تفصيلاً عندما ندخل في سؤال الحل .

إتقلاب العصر

ما هي الأسباب والعوامل التي ساهمت في تطور هذا الوضع ؟ وما هي مسئولية سياسات الحكم بصفة عامة ؟ وسياسة الإصلاح الاقتصادي بصفة خاصة ؟ طبعاً لن أقصّل فيما قال الأستاذ الدكتور رمزي زكي وأنا سوف أواصل نقطة واحدة.

إن هذا الوضع جاء كنتيجة مباشرة لإتقلاب العصر الذي قام به السادات ضد اليسار الناصري في مايو سنة ١٩٧١ ، والذي قن في إجراءات الإصلاح الاقتصادي سنة ١٩٧٤ وهو الإتقلاب الذي جاء نتيجة لازمة عميقة كان يعيشها نظام ثورة يوليو الذي تلقى ضربة قاسية بهزيمة ٦٧.

الهزيمة نفسها كانت حصاداً من لسياسات عجزت عن حماية الإستقلال الوطني، وأدت خطتها وبرامجها الاقتصادية الى نشوء البيروقراطية وتسلطها، والتي لعب جناح منها فيما بعد دوراً رئيسياً في تخريب القطاع العام ومراكمة الثروات من ثبته. ولكن كانت الثورة دائماً تحتفظ بقدرتها على أن تواصل الطريق لاتها لم تكن قد فقدت البوصلة الوطنية بعد.

كانت هناك لحظات في تاريخ مصر منذ ذلك الحين إنتفض فيها الباب لتصحيح أخطأ. يوليو في اتجاه حماية الطبقات الشعبية ومراصلة خط الإستقلال الوطني وتكوين الطبقات الشعبية من تطوير حياتها تملسا حدث أثناء مه يناير سنة ١٩٧٧ . أي إنه كانت هناك إمكانية لخط رجعة . لكن الحكم بدلا من ذلك أخّار أن يلقى بنفسه في أحضان الامبريالية العالمية ويتصالح مع العدو الصهيوني صلحا منفردا غير عادل ويتغلى عن دوره القيادي في حركة التحرر العربي

والأزمة الشاملة التي تعيشها هي مسئولية سياسات الحكم وسياسة الإصلاح الاقتصادي المحدبنا التي أبلغها علينا الرأسمالية العالمية دون أي اعتبار للمصالح الوطنية أو القومية أو الشعبية ولكنها أيضا مسئولية اليسار والقوى الوطنية التي فشلت حتى الان في تعبئة حركة وطنية قادرة موحدة لتقلل هذه السياسات المفروضة علينا . ان الشعب المصري بتلفت حوله فلا يجد قيادة يثق بها ترفع راية الكفاح ضد بيع البلاد للاجانب والتفريط المخزى في مقدراتنا . هناك مثل يقول وما فرعون مبن فرعونك قال ما لقيش حد يودني ان هذه السياسات يمكن وتقلها وما زال ذلك وقت واسكانية شرط ان توجد القوى الوطنية القادرة على قيادة الشعب قواها في هذا الاتجاه .

وتكوين أية قوة واحدة اذا تصورت انها وحدها قادرة على انقاذ مصر مما سقطت فيه فإن ما نحن فيه هو نتيجة مرة لاتفراد طبقة الحكم انتهت بخطر تسليم البلاد للاجانب وسياسات ثورة يوليو حتى وهي في أوج ازدهارها أثرت بشكل حاسم على ما نحن فيه وخطت فيه خطا رئيسيا إهدار حقوق الجماهير في التنظيم والتعبير عن نفسها ومصادرة منظماتها المستقلة وإبعادها عن المساهمة في إتخاذ القرار حتى لو كان هذا القرار في صالحها ، وبالتحديد لو كان هذا القرار في صالحها، فقد اتخذ بالنيابة عنها،

١٩٩٢<اليسار/العدد الأربعون/يونيه

وكانت الجماهير مثنية بصفة دائمة وطلب منها فقط أن تصفق .

وجزء كبير من ترسانة القوانين المقيدة للحريات التي تمسكتها الان مروود من العهد الناصري. وقد كانت نتيجة ذلك كله أن أصبحت حركة الجماهير غير منتظمة للدفاع عن نفسها مشلولة ومعاصرة، مرة بالقوانين المقيدة للحريات ومرة أخرى بضعفها الذاتي المبرور من الفترة الناصرية. وقد صار نظام السادات ومبارك من بعد على هذا النهج رغم إدعائهما بأنهما مختلفان عن الشورية الناصرية .

وحقيقة الأمر أن الاختلاف هو شكلي فقط فمازالت لينة الحكم قائمة على النقابات بل إزدادت قوة بعد القوانين الأخيرة ، ومازالت قبضة الحكم على حق إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب ومازال قانون الجمعيات الذي صدر في ظل الحكم الناصري يحكمنا حتى الآن وأصبحت الجماهير مطالبة بأن تقاتل بنفس القوة في ساحتين معا .

ساحة الحقوق والحريات النقابية وأنا هنا أتفق مع الأستاذ ابراهيم السولي بأطأة في أن الحلقة الأساسية الآن هي الديمقراطية . والساحة الأخرى هي ساحة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بعد أن كانت قد جمرت مقايضة ضمنية غير معلنة حصلت الجماهير بقتضاها على بعض الحقوق الاجتماعية في مقابل حرمانها من بعض أهم الحقوق الديمقراطية.



د. أسامة الغزالي حرب

مانعانيه

أزمة تحول

من نموذج

فاشل

الى نموذج أفضل للمستقبل.. وتناقض بين مقتضيات الانطلاق السياسي والاقتصادي، والقوى المسيطرة على الدولة والمجتمع في مصر.

انهيار الاحترافية والاتحاد السوفيتي

د.أسامة الغزالي حرب:

لأحتاج لأن أكرر الشكر لجلة اليسار على هذه الدعوة الكريمة لهذه النخبة المتميزة من الباحثين والمفكرين ورجال السياسة.

ولاشك أن هناك نوعاً من الإلتفات ليس على تخفيض الأزمة وإفا على مظاهر الأزمة، ويمكن هنا أن نستعير من عالم الطب التشبيه حتى تكون المسألة واضحة . هناك مظاهر للمرض (مظاهر

للأزمة) وهناك تشخيص وهناك علاج.

وأنا أتصور أن المستوى الأول - مستوى المظاهر أو الأعراض - لا محل للخلاف عليه وكلنا نعرف المشكلة في مظاهرها الاقتصادية والسياسية والثقافية والخلاف على هذا المستوى سوف يكون قليلا جدا. إنما الخلاف الحقيقي يأتي بعد ذلك في المرتبتين التاليتين أي التشخيص والعلاج قد يوجد شخص يشعر بنفس قيشخصه الطبيب على أنه التهاب في القولون وآخر بأنه مصران أعور وبنا على ذلك يجري علاجه وقد يكون العلاج في الاتجاه الخاطئ فمما إذا كان التشخيص خاطئا ولذلك نحن مشكلتنا في التشخيص وبالتالي في العلاج وهذه نقطة ثانية .

النقطة الثالثة أحب في البداية أن أوضح أننا في عام ١٩٩٣ أي في العقد الأخير من القرن العشرين - وربما بذلك نكون في وضع يمكننا من تقييم ما حدث في مصر بشكل أفضل بكثير مما كان يمكننا منذ عقد أو عقدين مضامين، وسوف أوضح هذه المسألة في الطريقة التي سوف أعرض بها رأيي وأعتقد منذ البداية أنه يختلف جلريا عما سمعته من الزملاء .

أنا في الواقع لن أقت كثيرا عند مظاهر الأزمة أوعند التشخيص الذي قيل أو بالتعبير عند مستوى التشخيص الذي ذكر.

أريد أن أقول أننا يجب أن ننظر للأزمة أو للوضع الحالي في مصر في ضوء ما يحدث للعالم كله وهنا أحب أن أركز على ظاهرة عالمية ثم على خصوصية للعالم الثالث ثم على خصوصية الوضع في مصر.

لاستطيع أن نفهم ما يحدث في مصر متجاهلين ما حدث على الصعيد العالمي من تطورات سياسية واقتصادية تصاعدت ووصلت إلى ذروتها منذ سنوات قليلة وكانت أهم مظاهرها بلاك في انهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار دول الكتلة الاشتراكية وكهسرا من التطورات التي حدثت في العالم والتي لا أحتاج على الإطلاق أن أذكرها.

مفزي هذه الظاهرة العالمية هو في الحقيقة أنها حسمت على الأقل بالنسبة لواحد مفلي أو لجيلي أو لقطاع معين من المثقفين بعض القضايا الأساسية المتعلقة بالمبادئ والأفكار قبل الحديث عن أي تطبيقات بمعنى أنها قد حسمت أو لنقل أنها قد وضعت علامات استفهام أساسية حول مشروعية وحول قيمة فط معين من الأيديولوجية والأفكار والتطبيقات. دوى إنسان صادق مع نفسه لا يتسامح حول الحقيقة في كل ما جرى.

والدرس الذي وصلت إليه وربما وصل إليه الكثيرون هو أن قد ثبت خطأ أيديولوجية معينة وثبت خطأ فكر وسياسات معينها.

نحن لسنا إزاء دين من الأديان بل نحن إزاء أفكار معينة اكتسبت مصداقية في فترة محددة، ليس فقط في مصر ولا العالم العربي وإنما لدي قطاع هائل من البشرية وهذا ليست مسألة غريبة وإنما تبدو منطقية في سياق التطور البشري كله، ثم ثبت أنها تحمل ليس على مستوى التطبيق وإنما أساسا على مستوى الأفكار نقاط ضعف أساسية لا يمكن تجاهلها.

المستوى الثاني من التفكير هنا خاص بخصوصية العالم الثالث أويلا العالم الثالث التي قدر لها أن تطبق التجارب الاشتراكية صحيح لم تطبقها بنفس الطريقة التي قُت بها في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، ولم تطبقها بنفس الشمولية والبنفس الإلتقان وإنما طبقتها بخصوصية معينة. فلم تكن هناك على المستوى السياسي تلك الأحزاب السياسية الصارمة التي مثلت بالفعل نظاما

شموليا بالمعنى العلمي للكلمة، وإنما كانت نظاما سياسيا سلطوية رغبة اختارت نموذج حكم غير ديمقراطي قائم على ما سعى بالنظم الشعبية أو الشعبية أي التي ولضت أي نوع من التقايد السياسية أو الإجماعية أو العقلية بين القوى السياسية المختلفة.

أيضا هذه النظم في العالم الثالث كله وهذه ليست ظاهرة مقصورة على مصر - لم تطبق على الصعيد الاقتصادي التطبيق الماركسي الصارم الذي شهدنا في روسيا وفي أوروبا الشرقية، وإنما كانت أيضا لها خصوصيتها، فلم تكن بالمعنى الذي تم في الاتحاد السوفيتي ولا بالكلية التي قُت هناك .

أيضا على الصعيد الثقافي كانت لها خصوصيتها. الدولة كانت تحاول أن تلعب دورا في صياغة العقل والوجدان في بلادنا، ولكنها لم تكن تفعل بنفس الطريقة القهرية العنيفة التي كانت تحدث في البلاد الماركسية المتقدمة.

آلام التحول إلى نموذج جديد

إذا انتقلنا إلى مصر نجد أنها إلى جانب عناصر التشابه مع التجربة العالمية ككل ومع العالم الثالث كان لها خصوصيتها أيضا التي يمكن أن نلخصها منذ بداية الخمسينات في ثلاثة أشياء: أولا- الأعباء الخاصة بالمواجهة مع العدو الخارجي. وقد فرضت على مصر أعباء إضافية لاشك فيها وأقصدها بالعدو الخارجي إسرائيل أولا ثم القوى الطامسة أو ذات المصالح الأساسية بالمنطقة والتي يهيمها بالتأكيد تهجين دور مصر.

ثانيا- خصوصية الثقافة المصرية وهي خصوصية جعلت قضية الصراع بين الأفكار التقليدية والأفكار الحديثة خطا مستمرا في ثقافة مصر وفي تفكير المصريين منذ بداية القرن الماضي حتى الآن.

ثالثا: نحن نصادف في مصر خصوصية القيادة الناصرية التي أعطت جاذبية لاشك فيها لكن من الأفكار وكثير من المفاهيم التي أعتقد الآن أن جزءا كبيرا منها كان خاطئا. معضون هذا الكلام وهذه العناوين شديدة الإيجاز أن ما حدث من إخفاق في مصر ليس ظاهرة مصرية فريدة وليست ظاهرة عالم ثالث وإنما ظاهرة لها ملامحها على الصعيد العالمي كله. وإنما الإخفاق في مصر له خصوصيته التي لا يجمله منفصلا تماما عن هذه الخصوصيات.

وأستطيع القول انطلاقا من كل هذه الظواهر في العالم أن ما حدث في مصر

- وهنا قضية التشخيص لا وصف الأزمة - وطق كان فكريا وفلسفة سياسية وسياسات معينة. كانت هذه السياسات يحكم طبيعتها قادرة على الإيجاز في المدى القصير، قادرة على تحقيق نتائج تبدو للوهلة الأولى مبهره وعظيمة، ولكنها على المدى البعيد لها نقاط ضعف أساسية - أقول أن هذه التجربة أو هذا النموذج للتمسبة الذي تم بناه على فكر وفلسفة معينة وطق من خلال سياسات معينة كان خاطئا وكانت له نواحي قصوره التي لا يمكن الآن إنكارها.

وعرتب على ذلك أنه بسبب هذا الفشل وهذه النقاط الأساسية للضعف في التجربة التي قُت وفي منطقاتها الفكرية والفلسفية، كان لابد وأن يكون هناك بديل يتسق مع روح العصر ويتسق مع مبادئه التجربة من مفاضلة بين كافة - النظم السياسية في العالم

الميسار/ العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣/٤٧>



إبراهيم بدرأوى

قوى
الارهاب
الفكرى
والمادى

جزء من نسيج الأزمة الراهنة.. فى المقومات والنتائج على السواء

الإرهاب الفكرى والمادى.. جهر الأزمة

إبراهيم البدرأوى

لدى عدة ملاحظات على ورقة العمل. فقد انطلقت من أن مصر تعاني من وضع حرج وتعجز أن أوضح مظاهر هذا الوضع الحرج هو أعمال العنف المسلح. وأنا أرى أننا بصدد أزمة مجتمعية شاملة. ولنا بصدد وضع حرج.

ونحن بصدد إرهاب شامل فكرى وجسدى فى ذات الوقت ولنا بصدد أعمال عنف مسلح فقط.

كللك فالورقة حددت أننا أمام ظاهرة اجتماعية لها أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية، فى حين أنها عندما استعرضت بعض المتعاون لم تنظر للبعد الثقافى أو الفكرى فى المجتمع.

والظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى جاءت بالورقة هى ظواهر تكاد تكون ثانوية خاصة بالنسبة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

هذه ملاحظاتى الأولية على ورقة الندوة وحتى لأكرر فأنا متفق مع تشخيص الوضع الاقتصادى الذى عرضه الدكتور وعزى زكى بالكامل وأضيف إليه بشكل عابر وسريع ثلاث إضافات:

الأولى هى أن الدولة قد تحت بالكمال عن دورها فى التنمية الاقتصادية والكفاءة فى نشاطها الاقتصادى بإقامة مشروعات البنية الأساسية لجذب رأس المال الأجنبى فى مصر. ورأس المال الأجنبى لم يأت، وحتى إذا جاء لن يشعأ أصولا انتاجية جديدة ولين يوسع الطاقات الانتاجية وإثما يجىء لشراء الموجود بالفعل ويعيد هيكله الاقتصاد المصرى ما إلى على احتياجات الرأسمالية العالمية والاحتكارات العالمية فى إعادة التقسيم الدورى للعمل وفى إعادة هيكله اقتصاديات الدول النامية لتلبية مصالحها.

الثانية أن هناك خطفا كبيرا فى القاعدة الإنتاجية فى الصناعة والزراعة والاتساع فيها ليس كبيرا وحتى الاتساع الذى يحدث فى المدن الجديدة هناك تقلص وتخريب فى قطاعات من الاقتصاد المصرى خاصة فى الصناعة، وهدر فى الأرضى الزراعية لإسبوى التوسع فى الأرضى المستصلحة.

وكافة النظر الاقتصادية. واعتقد أن خبرة التاريخ البشرى كما نشاهدنا الآن تقتصر أنه كلما أفلح النظام السياسى وكلما أفلح النظام الاقتصادى فى توفير مزيد من الحرية على المستوى السياسى وعلى المستوى الاقتصادى وعلى المستوى الثقافى للزهر بكافة أبعادها كلما كان هذا النظام أكثر قدرة على التطور وعلى النساء وعلى قراة الرافى. وكلما فشل فى تحقيق هذا المطلب كلما كان عاجزا عن تحقيق أى تنمية بالمعنى الحقيقى.

إن أستطيع أن أخلص من هذا أنه فى الوقت الذى فشلت فيه التجربة السابقة- وأنا هنا لاأتحدث عن تفاصيل على الإطلاق- فإننا نلاحظ فى الفترة الراهنة تناقضا بين مقتضيات الإنطلاق السياسى والاقتصادى التى يحتمها العصر وبين طبيعة القوى والفئات المسيطرة الآن على الدولة وعلى المجتمع فى مصر.

هذه القوى وهذه الفئات مستفيدة من الوضع الراهن وعاجزة عن أن يكون لها رؤيتها وعن أن يكون لها تصورها المتكامل.

ما معنى الحرية سياسيا؟ ما معنى الحرية اقتصاديا؟ ما معنى الحرية ثقافيا؟ هذه المسائل كلها غير موجودة هناك فى الواقع مجسدة من الشعارات والأفكار المتناثرة، تارة تطبق فى السياسة وتارة تطبق فى الاقتصاد وتارة تطبق فى الثقافة، ولكنها فى الواقع لاتعبر أبدا عن رؤية واضحة متكاملة تعكس روح العصر.

وعلى سبيل المثال. هناك حديث عن التحرير الاقتصادى من الناحية النظرية أنا أتصور أن التحرير الاقتصادى هو الطريق الوحيد للعائد الاقتصادى المصرى. ولكن هناك العديد والعديد من العوائق التى تجعل هذا الشعار غير قابل للتطبيق حتى الآن. هناك مقتضيات أساسية الحكومة الحالية تعجز عن تطبيقها لأسباب كثيرة.

هناك الحديث عن الحرية وعن الديمقراطية ولكن مع الأسف من الصعب على أى مراقب أن يصف النظام المصرى بالمعايير العظمى للديمقراطية بأنه نظام ديمقراطى. هناك بعض ملامح الديمقراطية هناك حرية فى التعبير هنا وهناك ولكن جوهر الديمقراطية بروح الديمقراطية قطعا غير موجود.

الديمقراطية تعنى تداولا فى السلطة وتعنى قدرة النظام على تصحيح نفسه من خلال قيادات جديدة، سياسات جديدة وأفكار جديدة، هذه القدرة التصحيحية متفقدة فى النظام وبالتالي فإن جوهر النظام الديمقراطى غير موجود.

وأتصور أيضا أن هناك نوعا من التشوه الثقافى العام وهذا يجعل مصر الآن ليست مصر واحدة، وإثما أكثر من مصر فهناك مصر محافظة جدا وهناك مصر متحررة جدا وأقصد هنا على المستوى الاجتماعى والثقافى- وهناك العديد من الأفكار والقيم التى تعجز عن أن تتبلور فى شكل توجه عام للمجتمع يتسق مع روح التحرير وروح التغيير التى يتصور أن تسبى إليها مصر فى الفترة الحالية.

لقد حاولت أن أقدم نوعا من التشخيص يتجاوز بكثير فكرة الحديث عن هذه المشكلة أو تلك، وإثما أردت أن أضنها فى سياق فشل معين لفلسفة معينة وتجربة معينة فقت ليس فقط فى مصر وإثما فى العالم العربى وفى العالم الثانى بدرجات معينة من الإخفاق وبشكل مختلف. وإثما الظاهرة عامة وما تعاني منه مصر الآن هو آلام الفشل من هذا التصرف الفاشل إلى تمزق أكثر جدىو المستعجل لأن الفئات المتحركة فى قدرات المجتمع الآن عاجزة عن بلورة هذا التصرف بشكله الصائى والنقى والقادر بالفعل على تحقيق التغيير.

<٤٨> اليسار/ العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣

ثالثا: يشرح الأنشطة الطفيلية في الاقتصاد والتي لم تصف
أى شيء للطائفة الإنتاجية... يعتبر الاقتصاد الحقى بأنه يمثل ٣٠٪
من الاقتصاد الكلى وهو من أعلى النسب في العالم.

واعتبر أن شركات توظيف الأموال التي سلبت للمليارات من
مدخرات المصريين الغلبة في أكبر عملية نصب في تاريخ مصر في
أحد مجلدات شيوخ الطفيلية في الاقتصاد المصري.

وأضيف أيضا لظاهرة الأزمة الاجتماعية- وأنا موافق تماما على
كلامه في هذه النقاش ولكني اختلف معها في أن مسألة أزمة
المعارضة ليست أزمة برامج، وأي حزب معارض له برنامج والأحزاب
اليسارية الثلاثة في مصر وكل القوى اليسارية في مصر مثلا لديها
برامج وأهية، ولكنها أزمة إرادة عمل موعده بين المعارضة.

والنقطة الثانية التي اختلف معها فيها هي بصدد مقارنتها بين
النظام الناصري وبين الأرضيات الآن، فأتانا أرى أن النظام الحالي
يختلف عن الناصري أيضا، فالناصرية كان لديها نظام اقتصادي

محدد والتعمدية الاقتصادية أيام النظام الناصري كانت محدودة جدا،
لكن النظام القائم أعطى تعددية اقتصادية وليبرالية اقتصادية لا بد
وأن تصاحبها ليبرالية سياسية مطلقة متوازنة مع الليبرالية

الاقتصادية المطلقة، والتعمدية الاقتصادية المطلقة، مع اقتناعي
الكامل بأن الديمقراطية السياسية في أي نظام اجتماعي هي مسألة
ضرورية ولا مساومة عليها بشكل نهائي..

وأضيف أيضا بالنسبة لمظاهر الأزمة الاجتماعية أو في إطار
التشخيص أيضا- هو تحلي الدولة عن دورها الاجتماعي في حماية

مصالح الفقراء بشكل كامل وكافة الضمانات التي كانت تمنحهم لهم
الضمانات الاجتماعية مع ولوج المرحلة الجديدة في التصور
الاقتصادي سقطت أو يجري إلغاؤها.

بعد هذه الملاحظات أركز على القضية الأساسية وهي كيفية
وصول مصر إلى هذه الأزمة.

لقد سارت الأمور طبقا لسيناريو معين حتى وصلنا إلى هذه
الأزمة، عندما تولى السادات الحكم بعد انقلاب مايو ١٩٧١

قدم نفسه باعتباره الرئيس المزمع وأطلقوا على الدولة دولة العلم
والإيمان بهدف أن يصور للناس أن الرئيس السابق كان كافرا وأن
الدولة السابقة كانت دولة الجهل والكفر.

والرئيس السادات حتى يستطيع أن يزعج كافة القوى التي سوف
تعرض على استراتيجيته الجديدة لجأ إلى أوسع أرواح فكرية ومادية

لكافة القوى المناوئة لهذه السياسات ليضعف مقاومتها. وتحالف مع
التيار الذي يرى السادات أنه قادر على مشاركته في التصدي للقوى
المناوئة للإنتلاب الشامل الذي قاده وهذا التيار هو تيار الإسلام

السياسي.

هذا الأرواح الجسد والكرى والمادى آنهك وأضعف القوى
الوطنية الديمقراطية التي هي قوى المتأومة للسياسات الجديدة.

وهذا مكن الحكم من تنفيذ منظومة كاملة من السياسات التي
أوصلتنا إلى الأزمة الراهنة. مسبقا إلى قوى البرهوازية الكبيرة

الطفيلية التابعة والتي يرفع أحد أجنحتها على الحكم الآن محتاللا
مع تيار الإسلام السياسي كأحد أجنحة هذه البرهوازية.

وبالتالي فتوى الأرواح الفكرية والمادى وعملية الأرواح الفكرية
والمادى المتصاعدة في المجتمع هم جزء من نسج الأزمة الراهنة، على

مقدتها وفي نتائجها على الصراع.

أنا لست مع وجهة النظر المجرودة والتي تقول أن الإرهاب مجرد
انعكاس ميكانيكي للأزمة فهو ليس كذلك، لأن الفكر - وهذه في

ورأى نقطة منهجية ليس انعكاسا للواقع فقط وإنما هو من أجل أن
يمكن الواقع فإنه لابد أن يكون له استقلال نسبي وهناك نظريات
صحت بشكل كامل في هذا الشأن.

النقطة الأخيرة: أن انتفاضة قوى الأرواح لحظ مستعمل
عن الحكم منذ أول حكم السادات لا يعنى أكثر من

شعورها بالهزيمة في العمل المستعمل لحسابها الخاص(م)
وهذه مسألة ثابتة تاريخيا منذ أربعينات هذا القرن) ولم يكن

هناك تناقض جوهري بالنسبة لجوهر السياسات القائمة
خاصة في القضية الوطنية إذا اعتبرنا أن جوهرها هو التنمية
المستقلة. ولا يوجد تناقض أيضا في القضايا الاجتماعية

والاقتصادية وإنما انتقروا على التوجه الرأسمالي، والفرق الوحيد هو
التوجه إلى الرأسمالية في شكلها التابع ولكن هوها بفكر ديني.

أما بالنسبة للبرهوازية السياسية فتحيار الإسلام
السياسي حسب كل ما ينشر وما يقال - على هذا مطلق

معها وموقفهم لا يختلف من موقف الحكم بل هو أكثر تشددا منه.
إن الأرواح الفكرية والمادى الذي تخلل كل حسياتنا الآن وكل

الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية في مصر، هذا
الأرواح يؤدي إلى حرف التضال الوطني والصراع الطبقي والاجتماعي

والفكرى والقمي عن طريقه ويجريه إلى صراع ديني وفتنة طائفية
تقو الرظن وتخلق الفراغ أمام نظام الحكم لاستمرار حالة الطوارئ

وتضييق الهامش الليبرالي.

كذلك فوجب ألا ننقل العوامل الخارجية التي أثرت في الأزمة

للاوضع الداخلي رغم أنه الأساس فهو ليس بمعزل عن الأوضاع
الخارجية التي يمكن أن تلعب دورا كبيرا ومؤثرا في الداخل.

لا ينبغي أن ننقل دور الخلل منذ الستينات
على الأقل في إحضار ودمج الأرواح الفكرية والمادى،

كما لا يمكن أن ننقل دور الغرب والولايات المتحدة
الامريكية أيضا في إحضار ودعمه، ونشر في أحد المجلات

الامريكية عن المخبرات الامريكية أعطت لثابتة مليارات من
الدولارات للغرب الأفغان لكي يلعبوا الدور الذي كان منوط بهم في

أفغانستان، ثم يكلمه في بلادهم.

مطلوب عقيدة ونظام جديد

د. يوسف كمال:

في تصوري أن الأزمة أساسها أننا نلعب في ملاعب الانظمة

الغربية بدون رجوع لإطلانا إلى شخصيتنا وإلى تراثنا وإلى قيمتنا
والمثلد لا يقد من يقبل من يقبل.

وعملية الإبداع هذه لابد وأن يتوفر لها الخرج من ملاعب هذه
الانظمة.

ومظاهر الأزمة تنقسم إلى قسمين:

الأول: يحصل بيننا الاستعمار أو مناخ الحياة نفسها.

الثاني: يحصل بأدوات النظام نفسه والتي يتعامل بها مع
القضايا التي يتولاها.

بالنسبة لمناخ الاستعمار نجد أننا في السابق استعورنا الشمولية

فكانت السلبية وكانت الانهيار، لقد حملت كرامة الإنسان وجعلته

يعيا في خوف وأصبح لا يتصنع بالانتماء، فكيف ننظر من هذا

الإنسان أن يصنع نهضة. وكيف يقوم بعمل مشروع قومي

يصبح جزءا من دمه وهو نفسه ضائع ومهدور. وفي

اليسار/العدد الرابعون/يونيه ١٩٩٣ <٤٩>

استوردنا الشمولية.. فكانت السلبية



ومن قبل استوردنا الليبرالية التي تعنى
ديمقراطية الطبقة الرأسمالية.. ولابد من
البحث عن نظام جديد وفلسفة جديدة تخرجنا
من التقليد وذُل التبعية

اعتقادي أن الاتحاد السوفيتي إنهار لأن الإنسان نفسه
كان قد إنهار. نظام أدى إلى إنهار الإنسان لهناوت
أمة بكاملها:
بنفس القدر لهنا قبل ذلك في ملعب الليبرالية.
وهذا الملعب يقال عنه أنه يجمع بالديمقراطية ولكنها
في الحقيقة ديمقراطية الطبقة الرأسمالية وديمقراطية
الرجل الذي يملك.

للمرأسماليين هم الذين يأتون بالكومبريس ويأتون بالرئيس وكل
اهتماماتهم تتجه إلى طبقة كبار الملاك والصناعيين هنا مع إهدار
مصالح الغالبية وهذا ما تؤكد أرقام توزيع الدخل في العالم كله كم
يذهب للطبقة الغنية وكم يذهب للطبقة الفقيرة .. وكيف تتسع
الثغرة دائما.

لماذا نحن متسمين بالدخول مرة في الليبرالية في خمسينات هذا
القرن ونظل خمسين عاما كمشروع قومي، ثم ندخل الاشتراكية في
الستينات ونظل ثلاثين عاما ونخرج بالدم ثم نعود ثانية للتفكير في
الرجوع لليبرالية ... ؟

الشيء القوي الذي نريده لابد أساسا ينبع من تراثنا من قيمنا
من حاجتنا من مطالباتنا. نريد مشروعا قوميا يخلط بدمنا وروحنا
. نريد مشروعا قوميا يكون فيه الإنسان ليس صانعا للجرعة بل
صانعا لها ولا يوجد قانون في الدنيا يعاقب الإنسان لأنه لم يمتج جريمة
إلا في حدود ضيقة جدا.

نريد مشروعا قوميا الإنسان فيه يفتح مجالات الخير باستمرار
بقوة داخلية فيه. معامل النمو عندنا ومعامل الادخار ومعامل النمو
السكان عندما نصبح مع التفكير الرأسمالي ونرى التقدم في العالم

>> ٥٠ اليسار/ العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣

الرأسمالي تشعر بالاحباط ويمكن جدا بمعتقد وإيمان بقضية وجعلها
كجزء من المشروع القومي أن تحدث المعجزات.
الجزء الثاني هو موضوع التشريع أو طبعا لمصطلحاتنا نسميه
الادوات.

للالادوات التي تلعب بها في الاسود السياسية
والاسود الاجتماعية هي كلها أدوات مصغورة .ومثلها
يقول كاتب أمريكي هي أدوات بتطبيقاتها قصيرة الاجل وليست
أدوات طويلة الاجل تؤدي الى تغييرات جذرية.
ولهذا دائما باستعمال هذه الادوات قصيرة الاجل يربط المجتمع
إختلالات هيكلية أخطر من عملية الإصلاحات التي يقوم بها.

لنأخذ مثلا السياسة المالية . نظام الضرائب المستورد من الغرب
هو نظام أغلبية ضرائب على الدخل تؤخذ من محدود الدخل . غالبا
من العامل أو الموظف عند شياك كضريبة المرتب، إنما العامل تتوافر لديه
الوسائل للهروب منها، والضرائب غير المباشرة عبثها في النهاية يقع
على محدود الدخل. والنتيجة النهائية أن نظام الضرائب يأخذ من
الفقراء، ويعطي للأغنياء .

أذن نحن مطالبون بأن نبحث عن أدوات جديدة خارج الادوات
التي تعطينا لنا هذه النمط .

ولو نظرنا - مثلا- الى السياسة النقدية نجد أن الاداة الرئيسية
هي سعر الفائدة.

لننظرنا الى شرائع البنك في مصر نجد البنك التجارية تشكل
الغالبية العظمى وتعطي قروضا قصيرة الاجل. وبنوك الاستثمار
والاقتصاد التي قامت من أجل التنمية وأصبحت الغالبية العظمى
الآن- من تحليل الميزانيات الخاصة بها - تتجه الى الاقراض قصير
الاجل مع أنها قامت من أجل عمليات الاستثمار. والمصلحة الكبرى
أن الاقتصاد المتخصص كالتك المعاري وبذلك التنمية إلهج الى الاقراض
قصير الاجل وترك التنمية طويلة الاجل .

بل أن البنك الاسلامي أيضا بدأت تتجه تحت ضغط البنك
المركزي ونسبة السيولة وغيرها الى التحويل قصير الاجل.
إذن البنك الخاص يحصل على التمويل فكيف فكيف تحدث تنمية
والاقتصاد الخاص بك صاعنا لاقتصاد رمزي وليس اقتصاد حقيقيا.
وقضية سعر الفائدة مطروحة الآن عالميا ومعروف أن سعر الفائدة
يضع أمام الجميع مشكلة.

إذا شئت عمل استثمار فلابد من تخفيض سعر الفائدة وإذا أردت
تحقيق سعر الفائدة لابد أن يزيد عرض النقود وبن زيادة عرض النقود
لا من سعر التضخم .. وهكذا .. فلماذا أن يحارب التضخم فيرتفع
سعر الفائدة، ولماذا أن ينخفض سعر الفائدة فيرتفع معامل التضخم.
هذه ازمة موجودة بالفعل.

والاصلاح الاقتصادي الحالي نجد أن الدولة تقول من خلاله أنها
تريد تشجيع القطاع الخاص . هذا كلام طيب.

أذن ما هي التغييرات الهيكلية ؟ وما هي السياسات النقدية
والمالية التي يمكن أن تطلق القطاع الخاص ؟

الحادث أن سياسة الإصلاح الاقتصادي تفرض ضريبة مبيعات.
والضرائب تتضاعف على المنتج فهناك ضريبة تسمى ضريبة الدخل
الزراعي، وهناك ضرائب أخرى لم تفرض إلا عند حدوث العجز في
الموازنة العامة للدولة.

والسؤال هل تضاعف هذه الضرائب تشجيع القطاع الخاص .. وهل
تشجع هذا القطاع عندما ترفع سعر الفائدة إلى ٢٠٪. وتصدر إذون
الحزنة ولتحمي السيولة من أمام القطاع الخاص بينما الارواح الخامسة

بالمشروعات الاتحادية عموماً لا تزيد عن ١٤٪ .

والآن يردن تصفية القطاع العام وإزاحة القطاع الخاص !!
ما هي المحصلة لكل هذا ؟

لا بد من البحث عن نظام جديد وفلسفة جديدة تطرحنا من ذل
القمعية وصعالة التقليد . نظام يستطيع إيقاظ الناس وإحارم
برامجهم .

وعندما سألوا النبي (ص) في غير بعد انتصار المسلمين وقالوا له
وزع علينا الانتفاضة يسألونك عن الانتفاضة الرسول (ص) لم يبين لهم
عليهم إلا بعد قراءته عليهم لأنهم أية ليعين لهم الحق التي كانت
عليهم .

إذا نحن في حاجة إلى رؤية مستقبلية بعيدة أساسها إيجاد
عقيدة تنهض بهذه الأمة ولا تهدأ حتى تحقق واقعاً محددة المعالم
ونحتاج إلى أدوات مالية وتقنية جديدة خارج هذه النظم تستطيع أن
تحقق لنا أماننا .



نبيل
الهلالى

الاحزاب المعترف بها قانوناً ارتضت -
للأسف- الواقع المفروض عليها . والدولة
تقارس نوعاً من المزايدة الایدولوجية
والفكرية على التعصب الدينى

الاحزاب تعمل داخل دائرة الطباشير

نبيل الهلالى:

في البداية أقر أنه ليس لدى أى إضافة على الكلام الشيق الذي
قاله . وصقّى ذكرى حول مرضى الأزمة الاقتصادية والتي تعد
بمداية السبب الرئيسي لازمة التي تعاني منها في البلاد .

أريد أيضاً أن أسجل اتفاقاً مع د . أباطة في أننا نعيش بالفعل
الآن أزمة حكم مستحكمة ، ولكنها أزمة على كافة الأصعدة
السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الاخلاقية .

وأريد أن أتفق أيضاً مع التشخيص الذي قالته الاستاذة فريدة
الطفاى حول الوضع في مصر ولا أريد أن أكبر من قائلته .

وأترك عند حديث الدكتور أسامة القزالي حرب لأن هذا
الحديث يفتح الشهية للعديد من التعليقات والعديد من التساؤلات
التي قد لا يتسع المقام في هذه الجلسة لإثارتها . ولكني أفرح بتساؤلات
وحيداً وهرقل حقاً نحن نعانى في هذه المرحلة من آلام
الانتقال من تجربة قاهلة إلى بديل أفضل وإلى بديل
أسلم ؟ وهل حقاً وصلة صندوق النقد الدولي والاقتصاد الحر هو
البديل الأفضل والبديل الأنجح ؟

وهل الخصخصة هي البديل الأنجح والبديل الأفضل ؟
وإذا كان الدكتور أسامة يتحدث عن العالمية وهذا ضروري أن
يربط بين واقعنا وبين ما يجري في العالم أو في الوطن العربي ، هل
الخصارب المتعلقة بالانتقال إلى الاقتصاد الحر وإلى
آليات السوق فيما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي وفي
العالم الثالث والتي كان معياراً أيضاً بخصارب المعسكر
الاشتراكي .. تؤهلنا للقول بأن ما يحاول النظام الآن عمله هو
الانتقال إلى وضع أفضل وإلى تجربة أنجح وأعدل .
أنا أطرح السؤال ولا أعقب وقد يأتي التعقيب في
جلسة مقبلة .

ومع ذلك أترك عند نقطة واحدة هناك . من يقول أن
التشخيص لا خلاف عليه .

وأنا أقول: لا إن التشخيص عليه خلاف . فالمطروح الآن في
الساحة وبصفة خاصة من الإعلام الرسمي والحزب الحاكم تصوير
مختلف للزامة . وهناك محاولة لتصوير الأمر بشكل مبتذل ومغفول
كما لو كان ما تواجهه البلاد مجرد مشكلة أمنية نتيجة موجة العنف
الدينى التي باتت تهدد كيان البلاد واستقرارها .

هل هذا صحيح ؟ هل هذا التشخيص صحيح ؟

لا بد أن نتفق وأن نقرر هل هذا صحيح أم لا ؟

لأنه عند الانتقال إلى قضية الجبهة نجد أن العديد من القوى
السياسية تتأثر بهذا الطرح وتبنيها ومن هنا وهناك تنطلق فكرة
الجبهة الوطنية المريضة من الحزب الحاكم ضد الارهاب .

وفي تقديري إن القضية ليست قضية العنف الدينى ولا الارهاب
الدينى . العنف السائد في المجتمع له أشكال متعددة وهو إنعكاس
ومظهر لأزمة أخطر وأشمل وأعمق . وعصر الحديث على مجرد الخطر
الامنى الناتج عن العنف الدموى للارهاب الدينى هو تمام عن جذور
الازمة ، وهو محاولة لتبرئة ساحة النظام من مسئولياته المباشرة عن
التفرد الخطير المتواصل والمتصاعد في الأوضاع وعن ظاهرة العنف
الدموى الطاغية في المجتمع .

لا أستطيع - ولا يستطيع أحد - أن يجادل في أن المواجهة الدعوية بين
الامن وشباب الجماعات الإسلامية قد وصلت إلى منعطف حاد وخطير
يهدد فعلاً بأن يلقى بيلاناً إلى هابئة بلا قرار .

ومع ذلك فهذه الظاهرة الدامية ليست مشكلة أمنية ولا تكون
معالجتها بمجرد المواجهة الأمنية كما تحاول الدول أن تفعل وكما
تؤديها في ذلك قوى سياسية عديدة .

القمع الأمنى يتزايد ويتصاعد منذ ٦ أكتوبر ١٩٨٩ ومع ذلك
وبعد ١٢ عاماً من حكم الطوارئ والإجراءات الاستثنائية فشل القمع
البوليسى في الإيجاز على الارهاب الدينى ، بل زادت أحداث العنف
من حيث الكم واشتدت من حيث الكيف بعد صدور قانون مكافحة
الارهاب الأخير .

وحسبى لو افترضنا جدلاً أن القمع الامنى سينجح في النهاية في
سحق العنف الدينى فذلك لن ينتشل مصر من أزمتها وستظل أسيرة

الميسار/العدد ١٩٩٣/يونيه ١٩٩٣<٥١>

محتتها خاصة وأن العنف الديني ليس العنف الوحيد الذي يمارس في الساحة.

فحين نعيش في عضم دوامة من العنف والعنف المضاد متعدد الألوان .

لألي جانب العنف الديني يوجد العنف الأمني الذي قارسه الدولة البوليسية. وهنا أختلف مع زميلنا الأستاذ إبراهيم البهراوي في اعتزازه على فكرة أن إرهاب الدولة والأرهاب الديني وجهان لعملة واحدة كما ليسا وجهي عملة واحدة بل ويدخلان في دوامة ثائرة هذا يكون رد فعل لذلك وذلك يكون رد فعل لهذا ولا بد من كسر هذه الحلقة الشريرة.

والعنف الأمني ليس موجها فقط - ويجب أن تنتبه كل القوى السياسية لذلك - للمتعصبين الدينيين بل يمارس ضد كل القوى السياسية ولم تحلم عنه قوة سياسية واحدة منذ عام ١٩٨١ حتى اليوم وحتى ضد المواطنين المهادين .. ولا يمكن أن ننسى التلويح الصارخ لذلك مثلا في واقعة الفصلية المجلسية للواء الشرطة محمد أحمد إمام وأبيه طارق الذي دس سكينه بال (أر - بي - جي) .

وهما ليسا من الإرهابيين ولم يكونا من دعاة التعصب الديني ولا العنف الديني .

هناك أيضا أبشع العنف الإجرامي الذي تفرقه العصابات والعناصر الإجرامية.

هناك العنف الجنسي الذي تتعدد حوادثه وتتكاثر بشكل مخيف .

وأخيرا وليس آخرا هناك العنف الشعبي العفوي الذي يقع خلال التفجرات الاحتجاجية الشعبية العفوية التي يسمونها في البيانات الرسمية بالأحداث المؤسفة مثل أحداث إسكرو وأبو حماد وقضية جنود الأمن المركزي .. والبع.

ثبوت الضبط الشعبية هذه هي تعبير عن قره اجتماعي جماهيري رافض للارضاغ السائدة ورافض لاستمرار هذه الارضاغ، وهذا العنف الشعبي سلاح ذو حدين لانه لو إقنعن برغي سياسي صحيح فهو قادر على أن يحول إلى طاقة وقوة تحقق التغيير . أما إذا إفتقد هذا العنف الشعبي التلقائي للوعي السياسي فإنه ينذر بالقولبي العارمة.

مجلس القول بل مصر تمنان من أزمة مستحكمة وأزمة تحكم الظاهرة طبعا ليست نجا شيطانها ولا آفة واردة من الخارج وإنما هي تعبير عن الصراع الطبقي الدائر في المجتمع، ونتاج لمجمل السياسات وممارسات السلطة.

ومن هنا انتقل إلى مسئولية سياسات السلطة للأزمة التي نعيشها.

وقبل أن أتكم عن السياسات هناك أيضا مجموعة عوامل أخرى تغفل خلفية الأزمة.

هناك كما أشار أحد المتحدثين صدمة نكسة ١٩٦٧ ثم هناك تبديد ثمار حرب أكتوبر ١٩٧٣ وسلسلة التفریط في السيادة الوطنية والاستسلام الميئي الذي تم بعد حرب ٧٣ للعدو الصهيوني ثم هناك الحملات الرسمية للشعراء على القومية العربية وعلى الاشتقاء العرب الذي أدى إلى نفس الانتماء القومي للشباب ولذلك سياسات النظام في الارب غير الشرعي لكل الاوضاع المتردية التي نعيشها وللغنف والإرهاب الدموي معاداة الديمقراطية ومصادرة حق التنظيم الحزبي وانتهاك الاستقلالية النقابية، هو الذي منع قيام حركة جماهيرية ديمقراطية، هو الذي منغ مرسات المجتمع المدني القاتمة من أحزاب وتقابات، وهو الذي حول هذه المؤسسات إلى مجرد

<٥٢> اليسار / العدد الأربعون / يونيو ١٩٩٣

إمعدادات أو ذبيل للنظام الحاكم مما أفتقدها المصادقية في نظر الجماهير وأدى إلى انصراف الجماهير عن الأحزاب وعن النقابات.

الأستاذة فريدة قالت أنه توجد أزمة معارضة والاستعداد البهراوي قال أن هناك أزمة وحدة عمل وأنا أخشى أن تكون الأزمة الحقيقية - ليست أزمة وحدة عمل - وإنما هي أزمة عمل ! لأن الأحزاب المعصوف بها قانونا للألف إرتضت الواقع المعروض عليها.

فهذه الأحزاب بحكم القوانين والتشريعات سيئة السمعة يفرض عليها أن تحدد إقامتها داخل مقراتها إنتهاكا لحقوقها الدستورية. وتقبل الأحزاب العمل في إطار الدائرة الطباشيرة المرسومة حولها من النظام الحاكم رغم أنه من حقها الدستوري أن تتحدى هذه القيود وأن تنزل إلى الشارع وأن تنزل إلى الجماهير وأن ترتبط بها.

ويطابق من الأزمة وأن رغم الآثار الرخيصة التي ترتبت على كل هذه السياسات فهناك إصرار من الدولة على معارضة هذه السياسات . البطالة - مثلا - كلنا نقول في التشخيصات أنها أحد الأسباب الجوهرية لانتشار العنف ومع ذلك فإن وصفة صندوق النقد تفرض المزيد من البطالة وحملات التصريح للعمال بحجة أنهم عمالة زائدة مستمرة.

ويأبضا نهج الدولة في مكافحة التعصب الديني والإرهاب الديني لن يؤدي إلا إلى تصعيد هذا الإرهاب لأن الدولة من ناحية قارس قمع الدولة البوليسية وهذا القمع سيكبن له رد فعل شديد جدا وبضائع من العنف الديني، ومن ناحية أخرى قارس الدولة نوحا من المزاينة الأيديولوجية والفكرية على التعصب الديني إلى إنحلالها وفي خطابها في محاولة ساذجة لسحب البساط من تحت أقدام هذه الجماعات .

والنقطة الأخيرة التي سأحدث عنها متعلقة بأثار ما قبل سياسة الانفتاح على الرضع الزمان في مصر .

أنا موافق على كلام الأستاذة فريدة ولكن إحدى النقاط الهامة التي أثرت فعلا على الوضع الحالي هو الخلط في الصيفية الديمقراطية في ظل حكم عبد الناصر وطريقة فصل الديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية السياسية وقضية مصادرة الحريات السياسية بحجة أن الحريات الاجتماعية أو الديمقراطية الاجتماعية هي الأهم.

والعنف الذي استخدمه عبد الناصر ضد الإخوان المسلمين في فترات الخمسينات والستينات هو الذي ولد الجيل الجديد من الشباب الاسلامي الأشد عنقا والأشد تعصبا أو أشد ميلا لاستخدام العنف حتى كرسيلة للدفاع عن نفسه وعن معتقداته .

كذلك فسياسة تفرغ الأحزاب والمجاهد من العمل السياسي والحزبي تصد الان الحصاد المر لها ..

تقريب الحاضر واسترجاع الغائب

محمد محمود العام

بداية فأنا موافق على كثير ما قيل ومعترض أيضا على كثير مما قيل .

ودعوني كأحد الذين عاشوا التجربة لمدة طويلة أن أتكم عن الماضي لبقلا وعلى المستقبل وأترك الحاضر لأنني أريد التمهيد للمستقبل بشكل أساسي.

أما بالنسبة للماضي فأنا أذكر إنه بعد يناير ١٩٥٢ سألتني أحد الأشخاص ضمن حوار دايوتي وبينه هو إن مش مصري ؟ فقلت له

.. لا . فقال وماذا تكون ؟

فقلت له كرسي مجرد كرسي، يجلس عليه إبراهيم عبد الهادي شوية ويترك ويطلع مصطفى النحاس، وينزل .. وأحمد صاهر .. والكري لا وطن له .. كان يوجد نظام لبيروالى أو تعددية حزبية فهنا وهم لانها تعددية فى ظل تسلط نظام معين .

ومنذ قليل كنت أقتبس من دراسة الدكتور يوسف صايغ وهو اقتصادى معروف كتب عن الـ ٢٠ دولة عربية وعن النمو فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأخص مصر بأنها من بين الـ ٢٠ دولة تتميز الدولة الوحيدة التى كانت سيطرة وأساس المال الاجانب على اقتصادها قاهرة.

وقد راجع - كما فعل شارل همسون- أسما أعضاء مجالس الشركات واستشف من أسماهم من الذى كان يسك بالاقصاد المصرى

اذن الشباب - ويعترنى هـ . أسامة حبيب عن هذا- لابد وأن يعرف أن الوضع لم يكن مشرقا، وهنا ما جعل واحدا مطلقا كان عضوا ببلدية الطلبة التنفيذية العليا فى الوفد يتركها ويكفر بما هو قائم، الى أن أتت الثورة وتبدأ موضوعا لم أكن قد سمعت عنه وهو موضوع التنمية.

وأنا كرجل يقنى توسمت فى هذه الثورة ترجها كنت أطلع اليه بحكم أننى أحد أبناء هذا الشعب .

وكنا ننظر دائما للوفد على أنه حزب الشعب . وقد حدث تقسيم عمل مباشر بيني وبين القيادة السياسية (قيادة الثورة).

القيادة السياسية ترى استقلال البلد وتأخذ القرارات وأنا كفى - وكنت أعبر نفسى فيها جدا لاني تخصصت فى فرع شديد التخصص وهو (الايكونوميكرس) - كنت أسخر هذه الالة لخدمة القضية التى أتت بها الثورة ولم أكن وحدى فى ذلك . فعندما وضعت خطة سنة ١٩٦٠ ثم حشد حجم هائل من المقول المصرى لدراسة صياغة الاقتصاد المصرى من خلال ٦٤ لجنة وفى ١٥ لجنة رئيسية، كلها تدرس إقتصاديات الاقتصاد وتضع الأفكار عن التنمية من كل الوجهات، كان هناك فى الواقع شعور أن هذا الحشد لقضية معروفة نفتقدها ألا وهى قضية التنمية.

وأيا لا نريد أن نوقف عقارب الساعة عند عزيمة ١٩٦٧ ولا



د . محمد

محمود الامام

فى السبعينات انهيار النظام الرأسمالى وانهار العالم الثالث فى الثمانينات ثم انهيار النظام الاشتراكى فى التسعينات

نسمح لها بالحركة إستطرادا كما بان يمكن أن يكون إذا أستطيع أن أقول أن الليثاق «ميثاق العمل الوطنى» عندما وضع عام ١٩٦١ أرسى فى النهاية قاعدة أن يعاد النظر فيه بعد وقت لراجمة التجربة. الشئ الآخر وهذا يقودنى الى نقطة أساسية وودت فيها قيل هنا أكثر من مرة وهى الخاصة بالمجانب المجتمعى - وهى أن الاتحاد الاشتراكى كتتنظيم سياسى كان عبارة عن الملتقى الذى تلتقى فيه كل الفئات العاملة فى المجتمع برغم إلتزاماتها القوية أو الطيبة . وكان لابد من هذا التلاكى لانه قبل ذلك الاقطاع والرأسمالية سيطرا على الأحزاب، بينما كوادروا من الشعب - مطلقا ومثل أى شخص آخر - نخرج لنهطف ونقلب الترام ونقول يحيا الاستقلال لأن أن أفلستا، فقبل نفلى المعاهدة بعدها لم تعد هناك حاجة تقوم بها، وأصبحت قضية الاستقلال هى التى تلوح بها ويظل القصر والرأسمالية والاقطاع حاكمين .

ولعبة الاستقلال والحديث عنه - فى الواقع - لم تكن مقنعة بشكل كاف للشباب. وهنا الشباب الذى كان يتحرك هو شباب الجامعات وليست قضية التحرك السياسى هى قضية نظرية وللأسف هناك من يفكر فى نية تقود التغيير.

يقال لنا أن من يقود القسام الآن هم مجموعة بيروقراطية وغيرها . وتأتى مجموعة «غير بيروقراطية» لأنها ليست من داخل الحكومة ولكن من خارجها وتصبح هذه النخبة ولكن مع استبدال كلمة إدارة بكلمة أعمال . وتدير المجتمع من الخارج ويظل الشعب مغيبا . فنحن نعيش الأزمة الحقيقية الخاصة بنا وهى تغيب الحاضر واسترجاع الغائب وهذه هى المشكلة التى نعيشها، لئلا أن نقرر أن زمان كان أعلى أو من فى الخارج أعلى أو السلطانية أعلى لأن الحاضر نحن غير قادرين على التفاعل معه نربح الى أمور غائبة لعل فيها ما يفيد .

أقول أن الجانب المجتمعى مهم لانه فى دراسة أخيرة لى إكتشفت هذه الحقيقة عندما تكلت عن التنمية البشرية فى المنظور الرأسمالى، ونظام الانتاج الحالى المادى هو نظام رأسمالى، سواء تم فى ظل مجتمع اشتراكى أو رأسمالى ليبرالى أو غير ليبرالى فهو نظام إنتاجى واحد أسمه نظام رأسمالى وفيه يلعب رأس المال دورا مهما، قد تنتقل تدريجيا الى ما يمكن أن أسميه النظام «التكنالى» وهو الذى تحمل فيه التكنولوجيا محل رأس المال فى القيادة ولكن هذه المرحلة المتقدمة لم تصل اليها بعد.

إذا النظرة للجانب الرأسمالى والتحليل الاقتصادى تقودنا على أساس أن رأس المال هو الذى يقود هذه الحركة حتى الآن .

هذا المنظور هو الذى جعل الكلام مع حلول سنة ١٩٦٧ يبدو وكأنه غريب . فعادا قيل ؟

اولا ورقة التغيير هى التى وضعت هذا الكلام وأنت ما يسمى بالانتعاج - قالت : أنا جدد !! بمعنى أنه كانت توجد لدينا حساسية قبل ذلك من رأس المال الاجنبى والان لم يعد لهذه الحساسية أى أثر واستطيع استبعاد رأس المال الاجنبى .

وكان القضية كانت أننا خائفون . وتم تجاهل أننا استدعينا رأس المال الاجنبى ولم يأت واستدعينا رأس المال الخاص ولم يأت . ثم تجاهل كل هذا وقيل أننا انتصروا فنحن قادرين على الاستدعاء دون خوف. وهذا غير حقيقى إذا القضية الاخطر من هذا إن ورقة أكثر كانت ورقة إستسلام لإسرائيل لانها ورقة تتشكل عن ٢٠ سنة مستقبلة ولا تضع عنصر الامن كأحد البنود فيها . لماذا ؟ لانه كان المقصود - وأظن هزرى كمشهر شارك فى الصياغة - هو إعلان اليسار/العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣/٥٣>

البحرول سعيا الى الرزق، وعادوا بتشوهات فكرية بحكم الانظمة القائمة في هذه الدول، وعادوا أيضا بأموال لم يعرفوا ماذا يصنعون بها الى أن جاءت شركات ترطيف الأموال وضحكت عليهم. اذن نحن نواجه مشكلة حقيقية. وأنا أقول هذا الكلام ليس تفسيراً للعنف وإنما تفسيراً للخروج بطريقة صحيحة لحل المشكلة الاقتصادية. لانتنا عندما نتكلم عن مشكلة البطالة فعادة يكون الحديث عن مشكلة الخريجين بينما يستطيع أى منا الذهاب الى القرية ليرى الواقع المرير، والمشاكل التي تختلف عما نتكلم عنه في القاهرة ولكن لا أحد يسع لهم أو يسأل فيهم لانهم لا يمارسون العنف بالنسبة لما قبل عن تصفية منجزات ثورة يوليو وقضية الديمقراطية، فهنا أسر وارء، ولكن كان ضروريا استمرار تجربة الثورة حتى، تنتزع الفئات المجتمعية وتظهر مصالحها ويطلع منها مفكرون ينطقون بأسانها.

وأؤكد أنه توجد هنا قضية هي انه اذا كنا نريد تحركا الى المستقبل فسا هو التنظيم المجتمعي الذي يره الاعتبار للانهيار في التنظيم المجتمعي الذي حدث ويمكن أن يقرم وهذا ما سنتكلم عنه فوما بعد.



مأمون الهضيبي

الأزمة هي تعقيب الشعب.. والتغيير مستحيل دون استنهاض هذا الشعب.

أين دور الشعب

المستشار مأمون الهضيبي

تقريبا كل ما كنت أود قوله قد قيل والحمد لله من الكل من د، ومزي و د. الامام. إيفا ما يجرل بخاطري هو أننا قلنا الأسباب كلها .. السياسات الاقتصادية سياسات الحكومة والسياسات الامنية .. ولكن أين الشعوب من كل هذا ؟ وما دورها في هذه الحقبة من الزمن كلها ؟ وماذا قدمت ؟ وهل استنهض الشعب ليقدم طاقة إنتاجية ولم يفعل ؟ وهل الشعب الآن يقدم أقصى طاقة إنتاجية عنده أرحتى نصفها ؟ وهل يمكن أن يكون هذا سبها من أهم أسباب الأزمة ؟ وهل يعنى ذلك أن الشعب لا ينتج شيئا تقريبا ويستهلك ويأكل ويزيد في النسل ويضيع كل شئ بل ويقتصد .. كما يقولون .

إن نوع من أنواع الاقتصاد لا يمكن أن يتحمل هذا الوضع .

تغلى مصر عن الحرب وعن الامن المصرى والعربى والقومى حتى يمكن أن يكون هذا إعلانا من طرف واحد بإنهاء الحرب . ولذلك بعد ما بدأ السادات بمنازلة إسرائيل رفض ورقة أكتوبر لانها أنهت المهمة الخاصة بها .

هذا النظام كان نظاما إستسلاميا حرك قرة مجتمعية معينة. قال أنه لا يوجد رأس مال محلى وبالتالي علينا الحصول على رأس المال من الخارج. أى أنه قد حكم على شعب بأكمله بأنه غير قادر على توليد تراكم رأسمالى ذاتي. وهذا ينافى كل التجارب في العالم بما في ذلك تجربة أوروبا بعد الحرب العالمية. ولذا يتصورون أن مشروع مارشال أحيا أوروبا مسختون ولكن الذي أحياها هو رأس المال البشرى الذي أعاد بناء أوروبا. ومشروع مارشال ما هو الا بضغ واردات من أمريكا. وبالتالي عادوا خلال عامين لاستعادة مستواهم الذي كانوا عليه سنة ١٩٤٨.

أن نظامنا في مصر قد حكم بعدم قدرتنا على توليد رأس المال ووقف ينتظر ما يأتي من الخارج. والاصح أنه ينتظر نشأة طبقة ذات مصلحة (جمعية المتقنين من النظام الجديد) فلم يكن يستطيع في يوم ولاية تكوين رأس مال نتيجة للتوزيع القائم حينئذ للثروة، وبالتالي كان لابد من تقديم الخدمات وهو ما أدى الى نمو كبير على أساس التوسع في قطاعات الخدمات والمضاربة وليس نتيجة للتنمية الحقيقية. توسع في الخدمات خدمة لرأس المال الاجنبى .

النظام الرأسمالى إتهار في السبعينات القضية أن النظام وجد في التوجه الذي كان يطلق عليه تقديمها ترجيحاً مناونا لما يريد أن يعمله من تغيير في المجتمع. وبالتالي كان لابد أن يتحالف مع آخرين حتى يمكن أن يتغلب ما يريد من تغيير في التركيبة والشرائح الاجتماعية الموجودة.

هذا التغيير في الواقع صاحبه متغيرات عالمية أقدر أن الحصا لى أنه في السبعينات إتهار النظام الرأسمالى بدلول ما حدث من تضخم وما حدث من تعمير لأسعار الصرف ورعى النظام الرأسمالى جفقه الثقيلة على بقية العالم، فإتهار العالم الثالث أولا في الثمانينات - كما ذكرنا د. رمزي ذكى - وأكبر الانهيارات كانت في الدول شديدة الانفتاح وعلى رأسها البرازيل وليست الدول المساء بالدول المتفلكة، ثم انهيار النظام الاشتراكي في الصينيات . والقضية التي نواجهها في الواقع هي أن مجمل الانظمة قد أصبحت عاجزة عن أن تضرب ثمرتها أمامنا كمشكين وأصبحت عاجزة أن تضرب أمام الشعوب لفرجا قادرا على الاستغناء عنها بالنسبة للدول المتقدمة يشكل مشكلة تصدها لنا لان مشكلة الدول النامية والتي يذكرنا الرئيس مبارك دائما بها عندما يقول عندكم بطالة وعندهم تضخم - وهذا لا يعنى أننا قد أصبحنا دولة عطشى مثلهم لا لمجرد أننا عندنا بطالة وتضخم - ولذا يعنى أنهم عندما يحلون مشاكلهم فلا يحلونها إلا على حسابنا نحن .

ومن هنا أصبحت عملية الاستعمار داخل الدول النامية عملية تحمل محل عملية التبادل التجاري .

القضية أننا نقوم بانتفاخ خارجي وهم يقرمون بحمل إفتلاق داخلي. بمعنى أن حرب «الجات» وعمليات الحرب التجارية تدل على إرتفاع درجة الحماية.

هذا التناقض تغذيه أموال البترول التي وضعت أمام شرائح كبيرة من الفئات العاملة امكانات هائلة في الصينيات فاجعلوا الى دول

نتجته اليه غير البعد الاقتصادي الاجتماعي الذي تكلمنا عنه. وهو البعد الخاص بمضية الصلح مع إسرائيل والموقف من إسرائيل فهذا في رأي أحد الأبعاد الهامة جدا للازمة التي يجب أن تنتج عنها في تحليل الموقف.

وقد بدأت القضية مع محاولات السادات في أوائل عهده الصلح مع إسرائيل مما أفقد نظامه جزءا من مشروعيتها الشعبية دون شك. والان فإن جزء من اعتداد الازمة مرتبط بالجهود بالفئة العتف التي تبذلها الحكومات العربية وفي مقدمتها حكومة مبارك وحكومة السعودية وحكومات الخليج للضغط على الفلسطينيين من أجل قبول ما لم يقره والتخلي عن حق تقرير المصير وقبول الحكم الذاتي في ظل أسوأ شروط وطروف، وما يقل عما كان مصرضا في أيام السادات.



د. عبد العظيم أنيس

الصلح مع إسرائيل أفقد النظام جزء من مشروعيتها..

ويرتبط هذا أيضا بما يسمى بمضية سوق الشرق الاوسط التي تزداد الدصرة والاحاح عليها الان في كثير من الاسانك مما يفقد النظام الحالي أيضا مشروعيتها أما الجماهير.

حكم ديمقراطي .. وانتخابات حرة

٥. حلمي مراد
الكثير ما قيل أوافق عليه ولكن بعضه لا أعتبر أن له أثرا مباشرا فيما حدث.
وأعتقد أنه ليس مطلوبا إقناع بعضنا البعض بالاسباب قد تختلف وقد تنفق وهذا وارد وسيستمر.
وأنا متفق مع ما قاله السيد المستشار الهضيبي من أننا غير أوصياء على الشعب فلا رأيي سافر ضه ولا رأي أي واحد من حضراتكم سيفرض على متخذ القرار. نحن نقول ونكتب ونجتمع والاحزاب أصدرت بيانات وقدمت مطالب ومشروعات قوانين ومشروعات دساتير وديس على كل هذا بالخذاء ..
والسؤال .. كيف نجبر متخذ القرار على قبول رأي الشعب من خلال حكم ديمقراطي وانتخابات حرة ؟؟

اليسار/العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣<٥٥>

ولا يمكن أن نفكر في أي حل له قيمة دون أن يستنهض هذا الشعب ويرد في دوره ككاساس.

إنجلترا احتلتنا سنة ١٨٨٢ ولم يكد ينتهي القرن الـ ١٨ ونبدأ في القرن الـ ١٩ إلا وكان عندنا مصطفى كامل ومحمد فريد وقوة ١٩ وسعد زهلول وظلمت حرب ..

وهل يا ترى أخسرنا نحن في هذه الأيام من مآلهم أو بدائهم تقطعا ثورة ٢٣ يوليو ليست نتاجا لعمل الضباط الاحرار ولا اعتقد أن أحدا يمكن أن يقول هذا.

التهينة الشعبية والذخينة والامكانات لا يمكن أن تكون نتاج بضعة منشورات كانت تجهز سرا وتسرب هنا أو هناك وكان أغلب الشعب لا يدري عنها شيئا.

وكن ٩٩٪ - وهي نسبة صادقة وليست نسبة إسغفاتات لم يسمع الناس عن منشورات الضباط الاحرار. إلا بعد الثورة ولكن الشعب كان مهتما أن يسقط نظاما. كانت حركته متجهة نحو إسقاط نظام قائم لانه فاسد.

ومهما قيل في الانظمة التي كانت موجودة قبل ١٩٥٢ فإن الشعب هو الذي فرض الجبهة القومية التي انشأت معاهدة ١٩٣٦ وهو الذي أجبر حزب الوفد على هذه الجبهة على عكس سياسته الرافضة للاختلاط بالاحزاب الاخرى حيث كان يراها ضمنية للاستعمار ومرواية للملك. ولكن الشعب الذي تحرك في ذلك الوقت هو الذي أجبرهم على الانحداد والقيام بالمفاوضات، ومن ثم توضع معاهدة ٣٦ التي خلصت مصر من الاستيلازات الأجنبية وهي مسألة فاصلة في تاريخ مصر. ويكفي أنه لم تكن توجد سلطة مصرية تقدر على فرض أي ضريبة على أجنبي واحد .. ولذلك كل قوانين الضرائب جاءت إقبدا من سنة ١٩٣٩ أما قبل ذلك فلم يكن هذا التخلي أو تعقيب الشعب الحادث الا له وجهتان.

الاولى تظهر فيما نحن فيه وما وصلنا اليه. وهو مرتبط أيضا بما يمكن تصوره من حلول مستقبلية.

فليس هناك حل صحيح ويمكن أن يؤدي إلى أي نتيجة ما لم يستنهض هذا الشعب، وما لم يؤمن الشعب به ويدفعه إلى الحركة ويجعله قوة فعالة في جميع المجالات.

لقد قد أستمدا سينا. فهل أقوم بها أي مشروع حتى الان ؟ وهل تم إسكان مواطني فيها ؟

ويقولون أنه يوجد أكثر من نصف مليون فلان في سينا قابلة للاستصلاح. ولكن كل المشروعات التي قامت في سينا مشروعات سياحية وزمية، ومهما كانت قيمتها الاقتصادية وبالطبع لا أحد يرفض أو يعترض على الاستثمار السياحية بل العكس في باب لابد من الانقسام به وتأكيده وتقريبه- فهي ليست مشروعات إنتاجية حقيقية، تضيف إلى القوة المحلية، وتقوى اقتصادنا سواء لسد الحاجات أو بالتصدير وتحقيق ذلك مستحيل ما لم يستنهض هذا الشعب، وما لم تكن هناك قوة تستطيع أن تحرك معظم فئات هذا الشعب وتجعله يحتمل الكثير والكثير من المشاق ومن تغير المزاج وتغير السلوك .. والخب.

وبدون ذلك، بدون مشاركة الشعب مشاركة حقيقية فلا مخرج من الازمة.

إسرائيل -مشروعيتها النظام

٥. عبد العظيم أنيس

في موضوع تشخيص أسباب الازمة هناك بعد من فاهم جدا أن



صلاح
عيسى

مطلوب عقد اجتماعى مصرى
جديد.. لمواجهة الأزمة الروحية
والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هل نحن مصريون كما كنا فى المرحلة بين ثورة
١٨٨٢ وبين ١٩٥٢ وخاصة بعد ثورة ١٩١٩ ؟ أم نحن
حرب كما كنا بين ١٩٥٤ وإلى حد ما بين ١٩٧٩ ؟ أم
أن الاسلام هو هويتنا القومية لخصلا من إنه دين
الاجلبيى منا ؟

هذه أسئلة تطرح نفسها وتؤثر - وهذه نقطة مهمة- لأن أسباب
الأزمة تؤثر فى مظاهرها ومظاهر الأزمة كل دائرة منها تؤثر فى
الأخرى، أزمة الهوية تتضح فى كثير من المظاهر .
مثلا نحن مجتمع يعانى فى قيمه الخلقية الفردية والاجتماعية
من حالة شيزوفرينيا تتصلب فى وجوده قطبين، بين الانحلال الخلقى
الذى يصل إلى درجة الانفلات، والتزمت الخلقى الذى يصل إلى درجة
جلد النفس والانفصال عن المجتمع.

هذه الأزمة موجودة وهى أحد مظاهر الأزمة الروحية التى
نعانيها، فى تشخيص مظاهر الأزمة ستأتى أسئلة كثيرة
إذا افترضنا أننا مصريون أو إذا إنفتحنا على أننا مصريون قد
يظهر من بيننا من يقول ما شأنا بقضية فلسطين وهناك من بيننا من
يقولون ذلك بالفعل. لو قلنا أننا عرب فقد يختلف الأمر. لو قلنا أن
هويتنا الأساسية أو القومية هى إنتمائنا للعالم الاسلامى فسوف
يكون هناك إجابة تتفق مع الإجابة الثانية أو تختلف عنها.

أريد أن أنتقل إلى الأزمة السياسية وأهم مظاهرها الانهيار الذى
برز منذ نهاية حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وفى بداية
حكم الرئيس السادات وبعد حرب أكتوبر بالذات إلى تطبيق سياسة
الحصصا فى الضالى .. سياسة تدورهم أنه بالامكان الانفتاح فى
الاقتصاد ومواصلة الانفتاح فى السياسة. هذا المرجع هو الذى ما زال
قاتما حتى الآن، مشكلتنا السياسية الأساسية هى بقاء الشمولية
السياسية قائمة على النعر الذى يؤدى إلى احتشام ليس فقط كافة



د. حلمى مراد

لشنا
أوصياء
على الشعب..
والسؤال

كيف نجبر متخذ القرار على قبول
رأى الشعب.

مصريون .. أم عرب .. أم مسلمين !!

صلاح عيسى

أبدأ بالإجابة على السؤال الثانى والسؤال الثالث المتعلق بمسئولية
النظام الحالى وخصوصا سياسات الإصلاح الاقتصادى والانظمة التى
سبقتها عن الأزمة .

وأعتقد أنه إذا كان هناك أزمة أو إذا كنا نتفق على أن هناك
أزمة فلابد أن هناك مسئولية عن هذه الأزمة التى لا يمكن أن تكون
قد نشأت بين يوم وليلة أو جاءتنا من خارج الحدود . ولابد أن هناك
أطرافا كثيرة قد تسببت فى تهينة العوامل التى أدت الى تفاقمها
بالشكل الذى نكاه نتفق عليه. ومن هنا فإن هناك مسئولية. هذه
المسئولية تتوزع نسبيا طبقا لشغل كل مؤسسة أو جهة فى إتخاذ
القرار وطريقة تنفيذه له. بل أريد أن أؤكد أيضا وهذا مهم للغاية
على تفتيت:

الأولى مسئولية أحزاب المعارضة وقراها عن الأزمة سواء فى
ظل النظام الحالى أو ما سبقه أو النظام الاسبق .
الثانى مسئولية الشعب عن الأزمة .

فقد عشنا طويلا نرى ورومانتيكية عن الشعب تتوقى أن تنقد
سليباته أو أن تدرس هذه السليبات وأن لنا أن نفعل ذلك لأن هذه
مواجهة ضرورية مع النفس.

أضيف أننا مستحقون فى رصد مظاهر الأزمة وليس فى
تشخيصها . وربما حتى فى رصد مظاهر الأزمة لا نكاد نتفق على
توصيف هذه المظاهر فى دوائر محددة .

فى هذا الإطار أفضّل أن أعتمد التصنيف الذى يرى أن
الازمة تلتقى تواجها مصر هى أزمة مركبة ثلاثية الأبعاد فهى أزمة
روحية وهى أزمة سياسية وهى أزمة اقتصادية
اجتماعية .

أزمة روحية تتصلب مظاهرها فى تدنى درجة الاتفاق الاجتماعى
العالم على هوية المجتمع والوطن .

الافر الى تمهيش الرأى المخالف ومعاصره الاحزاب ، ولكن المشكلة الاساسية ان هناك عواردا ما وسابقا على الوضع الحالى ومرتبطة بأسلوب نشأة الاحزاب المصرية على أسس عائلية وقبيلية أكثر مما هو على أسس سياسية . وبالتالي هذا جزء من الازمة .

عقد اجتماعى جديد

أنا أقول أننا نتحدث كثيرا عن مسئولية الحكومة وهي مسئولة بالطبع ولكن ليس فى يدنا - كما قال د. حلمى مراد - أن نضعها فورا عن أن تكف عن ارتكاب ما ترتكبه ، ولكن باستطاعتنا أن نضع أنفسنا عن تكف عن ارتكاب ما ترتكبه ، أى أن نضعي لتحديد مشترك لنهضة وطنية تخرج الوطن من الازمة ثم أفرضه على الحكومة بضغط شعبي عام . هذا يتطلب نهوضا شعبيا عاما وهو مسئولية النخبة المنظمة بصرف النظر عن مشاكلها وبصرف النظر عن خلافاتها الأخرى .

وتحقيق هذا النهوض الشعبى العام يتطلب فى رأى الاتفاق على عقد اجتماعى مصرى جديد تنفق على المشتركات الوطنية والقومية التى يتفق عليها جميع المصريين بصرف النظر عن أديانهم وعن أرائهم وعن أجناسهم وعن أفكارهم السياسية . وهناك جانب آخر من تشخيص أزمتنا نحن كمعارضة . فكل منا يريد أن يحقق أهدافه التى يتبني أن يحققها سنة ٢٥٠٠ الآن ، وأن يبدأ الطريق من آخره وليس من أوله .

الاشتراكيون يتحدثون عن انهم يريدون أن يحققوا الاشتراكية وهم لا يستطيعون أن يفعلوا قمهم أصلا ، وليس لهم حق التواجد الشرعى الحقيقى الذى يسمح لهم بالتبشير بهذه الفكرة وتكوين جماهير تبنيتها .

ونفس المسألة بالنسبة لكل التيارات الأخرى . هناك حلقة أساسية وخطرة أولى للخروج من الازمة لابد أن نتفق عليها ونحن مجبورون على ذلك اذا كنا مخلصين حقاً لوطننا وأمتنا وشعبنا .

مؤسسات المجتمع المدنى وإنفا إفساد أخلاق الشعب والتقصا . على قدرته على المبادرة والحركة وإفقاذه أى أمل فى إمكانية التغيير بطرق سلمية وديمقراطية ودفعه دفعا لاشكال مختلفة من العنف غير الواعى كما أشار الأستاذ نبيل الهلالى .

هذه المعادلة تشكل أزمتنا الحقيقية فى تقديرى الآن .

الخطوة الثانية قيسا أراه فى الازمة السياسية وهي ترتبط فى جانب منها بالازمة الروحية وهي العجز الشعبى العام عن العمل الجماعى بالازمة الروحية هي العجز الشعبى العام عن العمل الجماعى

لدينا تدن شديد فى الرغبة فى العمل التطوعى ولدينا فردية تحول دون أى عمل جماعى وبين النجاح . لدينا تدهور فى قيسة الانتماء ، إنتقلت من إنتماء الى العالم ، الى إنتماء الى الوطن . ومن إنتماء الى الوطن الى إنتماء الى الأسرة ، ومن إنتماء الى الأسرة إلى إنتماء الى الذات . ثم تدخل العوامل الاقتصادية مع غيرها فنسمع عن أب يطرد أولاده من أجل شقة أو أب يطرد أبوه من أجل شقة . هذه حوادث تشر فى الصحف وتبدو شيئا عاديا مع إنها تعبير عن خلل اجتماعى حقيقى .

جانب آخر من هذه الازمة تتداخل فيه عوامل مختلفة ألا وهو أزمة المعارضة . أزمة ولثة التشكيل . يعنى أن التنظيم يتحول من وهاء لتحقيق هدف وبرنامج إلى هدف فى حد ذاته .

أتانى الأضرع الاجتماعية العامة فى المجتمع بشكل فتناكد الفردية فى داخل التنظيم الحزبى ويكاد يتحول بعد فترة قصيرة بصرف النظر عن إرادة الذين صنعوه من تنظيم سياسى يهدف الى تحقيق أهداف الى عصاية صغيرة تريد أن تحافظ على مكتسباتها وبالتالي يتضاءل دورها ويتضاءل تأثيرها .

أنا لا أنفى مسئولية الحكم وسعيه لهذا ، والى تمهيش الرأى





أحمد
شرف

العنف السلفي... وفقدان الإرادة الوطنية.. واختلال توزيع الدخل.. وغياب الانجماهير.. وانعدام الكفاءة.. كلها أسباب للأزمة.

هاجرة العنف السلفي

أحمد شرف:

كل ما طرح في التشخيص يس جوانب كثيرة والقضية ليست إضافة موضوعات جديدة ولكن التأكيد على موضوعات محددة. فبيل في تشخيص المظاهر أنه توجد حالة عنف وإرهاب في المجتمع رده البعض إلى ظواهر الفساد وعوامل أخرى كثيرة. لكن هناك أيضا عنفا مؤسسيا تأصيليا نظريا وهوالعنف السلفي وهذا العنف الآن يتخذ آلية محددة نتيجة مراحل متتابعة في ترتيب الفكر السلفي عبر سنوات طويلة منذ بداية القرن ابتدا ما من مرحلة ما قبل التنظيم ثم مرحلة التنظيم ثم مرحلة ما يسمى بتأصيل هذا العنف تأصيلاً معيناً.

والأزمة الحقيقية في مجال العنف السلفي أنه تضعيف الحقيقة أو تضعيف القضية بين رطل الدين بالمجتمع أو رطل الدين بالدولة، وهذا هو جوهر الفلسفة التي تعطي لهذه التيارات رخصاً حقيقياً وتحكمها قوانين تكاد تكون ثابتة الآن.

إنها في التنظيم من الوحدة إلى التشتت. ثم أيضا قانون آخر أنه كلما كان التنظيم أصغر حجماً وأقل سناً وأكثر تطرفاً، كان القاطرة لكافة التنظيمات الأخرى لأنه يدور أساساً في إطار فكرة محددة وهي ربط الدين بالدولة وليس ربط الدين بالمجتمع كما يجب أن يكون وكما هو كان في تاريخ المجتمع المصري منذ أيام الفراعنة وحتى قبل أن يكون له دين مسيحي أو دين إسلامي.

إذن هناك قضية محددة هنا تمثل خطورة حقيقية على كافة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية أيضا في المجتمع هي هاجرة العنف السلفي وارتباطها وتتابعها. هذه هي القضية الأولى.

القضية الثانية والتي اعتبر أنها من أهم جوانب الأزمة هي

الجانب الوطني للأزمة والتي تتمثل فعليا في فقدان الإرادة الوطنية لدى النظام القائم في ضوء خضوع معكم لدائرة الصمعية بالمعنى الكامل للكلمة إلى حد أن القضايا المطروحة تبدو وكأنها مطروحة منذ أول القرن وإن القضية ليست قضية استعمار مقوم وإنما هي فقدان النظام للسيطرة، وبالتالي عندما يتخذ توجهها معيناً الآن نحو النظام المحاس لا يتجه بالية قاتية في المجتمع وقد يدعى بعد ذلك أن قوى اليسر وقراطية هي السبب ولكنها ليست هي السبب فقط، ولكن الأساس الطفيلي والأساس الريعي لهذا النظام أيضا بالإضافة إلى الأساس البيروقراطي الذي يجعل منه تابعا ويجعل الإرادة الوطنية مفتقدة إلى حد كبير.

واقفاد الإرادة الوطنية يتجسد بصورة خاصة مع تصور الدور الخاص لمصر، مصر خاضت تجربتين في التنمية- تجربة معمد على وتجربة جمال عبد الناصر- وكلتا نغض الطرف على أن إيقاف هذه التجارب كان قد تم أساسا بتدخل خارجي وليس لأسباب داخلية ولكن الخارج اعتمد على أسباب داخلية، مثل انعدام الديمقراطية وانعدام الدور الشعبي بالمرحلة الرئيسية في كلا التجريبتين. وأنا أوجه سؤالا أحيانا إلى الليبراليين.

هل يسمح لمصر أن تكون فيرموزا أو حتى ستافورة أو حتى شيلي؟.. أشك كثيرا لأنه فعلا لا يراة لمصر بصفتها كلمة كبيرة في هذه المنطقة من العالم أن تلعب دورا كبيرا وبالتالي قضية فقدان الإرادة الوطنية خطيرة للغاية.

القضية الثالثة: وأشار إليها الدكتور رمزي زكي بالتفصيل وهي الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وأنا أريد أن أذكر في رؤوس القلام بعض المظاهر الأساسية لها:

أولا: فكرة توزيع الدخل القومي واختلال توزيعه إلى حد أصبح معينا اقتصاديا وليس من زاوية العدالة الاجتماعية وتشابه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ابتداء ما بالمطالة وانتهاء ما بقلة المصروفات على الخدمات الاجتماعية ووسائل الأمن الاجتماعي مثل الصحة والتعليم وأشياا كثيرة جدا وطفهان مابسي بمصدة الطفهان الطفلي أو الأسرد أو الرعي صومرا، والذي قاله الدكتور رمزي بذكره للأشياء الأربعة المشهورة إلا أن هاجرة كبيرة جدا فيما يسمى بالقضية الخاصة بالأزمة.

النقطة الرابعة التي أود الحديث عنها هي انحصار الظاهرة السياسية عموما نتيجة الفقر وتزيف الرعي وفقدان القدرة من القوى السياسية على الإمساك بالتضاييا المشركة وبالذات من القوى الوطنية الديمقراطية والنقطة هذه تحصل شيئين

الأول: قلة الظاهرة السياسية في المجتمع وانعزالها في عمل نخبوي قليل للغاية وهناك نوع معين من إنحصار الظاهرة السياسية في قوى محددة وغياب البعد الجماهيري لها وهنا مظهر آخر وهو عدم وجود قدرة على إمساك القوى الوطنية بالمشارك بينهم.

القضية الخامسة وهي قد أشار إليها أيضا الدكتور الإمام وهي إنعدام الكفاءة وانحطاط الأداء العام وهذه أيضا لم تصحب مجرد قضية تكتيكية أو قضية إدارية محضة. هناك فعلا حالة من حالات إنعدام الكفاءة في كافة الأشياء واليوم لكي تكون وزيرا يجب أن تكون أسوأ فرد في مهنتك كي تصحب وزيرا أي أننا افتقدنا حتى ما يسمى بالقدرة المهنية لاعداد الوزير فقط بل في أي شيء ينعدم الأداء بطريقة أصبحت كما لو أن هذه الأمة تنتحر أو هناك من يدفع هذه للأمة إلى الانتحار لأن أسوأ سائيا هو الذي يبرز على سطحها وهو الذي يمسك بالمواقع بها.

الامن .. والحجرات الاربعة

محمد حبيب

أركز كلامي حول قضية العنف وليأذن لي الاخوة الكرام أن أقول بأن العنف كظاهرة لها أبعاد على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي وأنتا تنقل بعدا وتدرس بعدا آخر وهذا يدخل بالقضية إخلالا كبيرا جدا . العنف أصبح اليوم نظاما دوليا وما يقال عن الشرعية الدولية إنما يعني شرعية القوة . فمن تلك القوة يستطيع أن يملك الشعوب ويملك أن يفرض عقيدته ومذهبهم وعيادهم . فضلا عن أن القوة الآن أصبحت في ظل النظام الدولي الجديد هي الوسيلة الوحيدة للدفع الاذوي ورد الاعتداء . والحفاظ على الارض والعرض والمقدسات . وحرب الخليج نموذج من ضمن النماذج .

وما يحدث اليوم في البوسنة والهرسك نموذج آخر وتواطؤ المجتمع الدولي كله وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية والمجتمعة الاربوية . فغرض لذلك أيضا .

مايجري على الساحة الفلسطينية الآن وفي جنوب لبنان من قمع وتصفية وإبادة وطرد وقصف وحشي مركز ومحاول بلاد منها إلى معسكرات اعتقال . هذا أيضا تكرر لفهم أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لقرض الإرادة وفرض السيطرة .

على الجانب الآخر شعوري أننا كمدان أن الحكومات العربية والحكام العرب عاجزون عجزا كاملا . بل ويقدمون بأيديهم وثائق الاستسلام . هذا في حد ذاته يجعلني أبحت عن وسيلة ترد لي ذاتي . وربما يكون من نتائج حرب الخليج قهقر الألة العربية إلى معادير . وإعادة صياغة الصراع بين العرب والعدو الصهيوني إلى صراع عربي / عربي . وأيضا لتأني على عامل اليأس والإحباط والفرط والدونية للمواطن على مستوى الشعوب الإسلامية والعربية .

هذا الإحساس بالدونية واليأس والإحباط والفرط لا بد وأن ينفذ الإنسان إلى شيئين رد فعل رجا يمكن مساويا للفعل . ولكن في الاتجاه المضاد . فعلى المستوى المحلي . النظام يقول للكافة ساحكم شاء الشعب أم أبى بالحدود والثار . والانتخابات ستزور مؤسسات المجتمع

د . محمد حبيب

العنف أصبح

ظاهرة على المستوى الدولي

والاقليمي

والمحلي ..

في ظل

النظام

الدولي

الجديد



المنى من أحزاب وتقاتلات وجنيمات ساسد أمامها باب الأمل واقطع باب الرجاء ..

وإذا وصلت بجهنك وعركك وتواجدك في المجتمع إلى مجلس إدارة هذه القنابة أو تلك فهناك جمعية عسومية بديلة . واستصدار قانون جديد يضرب النقابات كل ما يحدث اليوم من ممارسات يمد باب الأمل أمام المواطن ويقول له لأمل في الديمقراطية . سواء بعرضها العرجاء أو بالتعددية السياسية الكسيسة التي لا تستطيع أن تقرر دورها بالشكل المطلوب والمأمول هذا الواقع يفقد المواطن الأمل في أي إصلاحات سياسية . صرف النظر على أن لديه القناعة أصلا بأن القوة هي الوسيلة التي تستصل به إلى مايريد . ما يجري يكرس لديه هذا المفهوم وهذا الاعتقاد . وتقدم له الضربة الصالحة فيحتول الفرد إلى مائة أو ألف وهكذا .

ويستحيل نسيان نقطة مهمة وهي العنف الذي تقارسه الأجهزة الأمنية من قبض واعتقال وضرب وتعليق وصمق بالكهرباء . في أماكن حساسة والاعتداء الجنسي والتصفية الجسدية . فإذا ما رس أفراد العنف أو مثل هذه الممارسات جلا . فلا يصح أن تتحول الدولة إلى بطلي يفرس قوته ويفرض هيمنته على الكل . هنا تفقد الدولة المصادقية فضلا عن تحول الشباب الذي تعبر لهذا القمع إلى إنسان ناغم على المجتمع ولاقح أيضا في البيت . في المسجد . في الجامعة في الشارع . وفي أمور الحياة كلها . لذلك أمامها باب الأمل والرجاء ..

أشعر الأسعاز الهلالي إلى أن الدولة تمجبل نظرية الأواني المستطرقة . يعني أن كل الطلاب داخل الجامعة ممنوعين من ممارسة نشاطهم بشكل عادي بينما يفتح الباب على مصراعية أمام شباب الحزب الوطني وتضعف الجامعة لقنصة الأجهزة الأمنية وأمام الحصار في الجامعة حاول الشباب البحث عن مجالات للنشاط في ظل غيبة التيارات المستعبر والتيار المعتدل وقع مانشكو منه الآن . مشكلة بسيطة بين مسلم وقبطي . وأنتا هنا أتكلم كبريل يعيش في أسبوت ويعايش الممارسات التي تجري يرمسيا . تنطو إلى مشكلة بين الجماعات والأقطاب ثم بين الأمن والجماعات ثم هي الآن بسبيلها أن تكون بين الأمن والأهالي أي أن الأمن ساهم ببيع طويل من خلال ممارساته الأمنية في الوصول إلى هذا الوضع .

عمليات التطبيق المختلفة والتصفية الجسدية وضعت الشباب هذا أمام اختيارات أربعة لا مناص أن يختار من بينهم -

- أما أن يتنازل عن قناعتها بأن القوة هي الوسيلة الوحيدة وتتهار البنية الخاصة به .

- وإما أن يسلم سلاحه لمؤخذ أخذ عزيز مقتدر ويضع في السجون والمعتقلات وقارس ضده أبشع أنواع التعذيب النفسي والمادي .

- وإما أن يقاتل بالسلاح في ييشه تعرف للشار هيمنته وسيطرته الكبرى والمقصود هنا صعيد مصر وإذا قتل يتم اعتباره شهيدا وإذا قتل فإنه يكون قد ثار لنفسه وهز هيبة النظام .

- وإما أن يبيت ظهره للمخاطن عن نقطة ضعف يوجه لها ضربه وقد كانت هذه المرة السباحة .

خلل سياسي ودهستوري

حسين عبد الرازق .

واضح من أغلب ماقليل أن هناك اتفاقا على أننا في بازمة

اليسار / العدد الأربعون / يونيو ١٩٩٣ <٥٩>



حسين
عبد الرازق

الجانب السياسي هو أخطر مظاهر الأزمة.. فالبناء الدستوري والقانوني والسياسي يمنع أي تداول سلمي أو ديمقراطي للسلطة.

الجمهورية في إحالة المواطنين إلى محاكم عسكرية، وبعيدا عن دستوريته أو عدم دستوريته، هي محاكم مدانة في التاريخ السياسي للشعب المصري ويكفي أنه لا يوجد فيها حق النظم أو الطعن.

وقضية التعذيب أصبحت في مصر ظاهرة أخطر ماكين ومنذ سنة ١٩٨١ والتعذيب يتصاعد في مصر أصبحت سياسة ثابتة تشارك فيها السلطة من القمة لأصغر ضابط مباحث أمن دولة أو ضابط سجون ولم يعد وجود التعذيب وشيوعه قضية اجتماعية، فالحكام معاك من الدولة قطعت تعذيب والتعذيب وأهدرت اعترافات المشتبهين في عدل من القضايا لوقوع تعذيب بشع عليهم. صحيح أنه حتى الآن لم يدن أي من رجال السلطة بجرعة التعذيب، ولكن الجرمية ثابتة في حق السلطة وتقارير المنظمات الدولية الأمريكية ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى تقدم أدلة أخرى إضافية إلى هذه الظاهرة ظاهرة العقاب الجماعي. قرية ستياح للبحث عن سلاح أو للبحث عن فرد فتحول هذه القرية إلى ضحايا والى أعداء للسلطة وللشعب ككل.

قضية المدون علي حرية التعبير وهذه ظاهرة تتصاعد في مصر ورغم أنها تبدو كاشية، قليلة إلا أنها ملتهبة. مصادرة الكتب بأشكالها المختلفة وهي كتب صادرة عن الحكومة مثل الأعمال الكاملة للذكور فرج قنوه ورواية إديوار الحراوط وديوان شعر لحسن طلب. هذه كلها كتب تم مصادرتها أخيرا ثم تطبيق قانون الإرهاب ضد حرية الصحافة وقد طبق أول ما طبق عندما تمت مسالة المهندس ابراهيم شكري والاستاذ عادل حسين في إحدى قضايا النشر طبقا لقانون الإرهاب وأخيرا قانون النقابات الموحد وهناك الكثير من القوانين التي تصاغ لحالات يمينها.

إن الأزمة رغم تعدد أشكالها وأسبابها - إلا أن هناك نقطة أساسية لابد من الحرص على مراجعتها وهي هذا الخلط المبرمج في البناء السياسي القانوني الذي يحكم البلاد.

مجتمعية شاملة لها بعدا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والخلقي والثقافي وأزمة الهوية وأزمة الاستقلال الوطني، وأزمة تفرط في القضية القومية والقضية الفلسطينية هذه كلها طواهر اعتقد أنها تكررت مع التركيز هنا أو هناك.

من وجهة نظري أن أخطر مظاهر هذه الأزمة- وليس بالضرورة هو أهمها وهو الجانب السياسي من الأزمة:

منذ جد في مصر الآن ماكين تسميته - ولا أعرف إذا كان التعبير صحيحا أم لا - بحالة إحباط جماعي. مجتمع يكامله أفرادا وجماعات في حالة أزمة نفسية وإحباط وفالذين الأمل في التغيير، شاعرين بالعجز حتى عن الحلم بالتغيير. وفقدوا ثقتهم في أنفسهم وفي النظام الذي يحكمهم وفي الأحزاب وفي الأيديولوجيات. وهي حالة من وجهة نظري غاية في الخطورة ومن هنا أركز على أهمية الجانب السياسي للأزمة وبدون تحريك قوى التغيير هذا الإطار السياسي فإتانا نخط رأسا في الخط.

الأزمة السياسية ناتجة من وجود بناء دستوري وقانوني وسياسي فرض على هذا المجتمع هو في جوهره بناء مثالي ومعاد للديمقراطية ولحقوق الإنسان، ويستحيل في ظل أي تداول سلمي أو ديمقراطي للسلطة.

بالإضافة لهذا فهو بناء ينتهك الحريات والحقوق الأساسية. دستور ١٩٧١ الذي نص في ظل جعل الحكم في يد شخص واحد هو رئيس الجمهورية. له سلطات واسعة غير محدودة تجعله هو الوحيد الذي يصدر القرار وكل ما عداها مجرد أجهزة تنفيذية بينما السلطة سلطة الفرد الواحد.

يخسند مع هذه السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية في الدستور والتي تزيد في الممارسة وتصبح أوسع وأخطر. سلسلة من القوانين والتي تسمى بالقوانين سيئة السمعة، موروثة من سنة ١٩١٤ ومستحدثة ومعمول بها حتى اليوم. هناك أكثر من ٧٠ أو ٣٠ قانونا يكونون منظومة متكاملة تنتهك حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وتخلق الباب أمام أي حركة احتجاج أو تغيير فردية أو جماعية.

يزيد عليها التدخل والتزوير المستمر في الانتخابات العامة سوا من طريق التقنين أو عن طريق التدخل المباشر لأجهزة الدولة، خاصة الأمن والمخابرات، وقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة ثلاثة انتخابات أهمها انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٠ والتي توقع البعض أن تكون أقل الانتخابات تزويرا، حيث لم يكن يواجه الحكومة بها إلا مجموعة من المستقلين وحزب واحد هو حزب التجمع رشح ٣٧ مرشعا فقط. ومع هذا فمردات التزوير بلا نهاية وتحقيقات محكمة التفتي في الطعون أبطلت ما يزيد عن صائفة دائرة أو أكثر ولم يقبل منها إلا تقرير واحد وهو الخاص بالذكور حدي السيد لأسباب معروفة. أيضا انتخابات المجالس كانت أسوأ وانتخابات الشورى كانت لائقا سوا. وأصبحت القضية هي كيف يمكن تداول السلطة إذا كان البرلمان يتم تزويره بشكل أو بآخر.

ولم تكف السلطة بذلك إنما انتهالت القوانين وأشهرها التعديلات القانونية التي قبل أنها مخصصة لمكافحة الإرهاب، بينما ركزت أساسا على مواجهتها أي تحرك احتجاجي ديمقراطي لطلاب أو للعمال أو للموظفين ولتجريم العمل السياسي. ثم تعديلات جديدة في قانون الأحزاب لتفرض عليها مزيدا من القيود وتدخلات في الأحزاب سوا. حزب مصر الفتاة أو حزب العمل لمحاوله قسمته وشقه وإضعافه. يضاف إلى هذا التوسع في استخدام الحق المبرمج لرئيس

سياسة تقديم التنازلات

مقابل الوعود

وصلت إلى طريق مسدود

الموضوع لا يتعلق بأخطاء على الصعيد التكتيكي فقط، ففي البداية كان قرار المشاركة في هذه الجولة قراراً عربياً أخطر الجانب الفلسطيني للإستجابة إليه تحت وطأة الضغوط والاعتبارات لا تمت بصلة للمواقف والمطالب الفلسطينية المعلنة قبل انقضاء الجولة المذكورة. وهذه السياسة بالتعدي، أي سياسة تقديم التنازلات مقابل الوعود هي التي أدت فيما بعد إلى القبول بتشكيل اللجان الثلاث وبعدها صدور إعلاني المبادئ الذي أصابها الجانب الفلسطيني بالصدمة.

وبالنسبة لمسألة اللجان على سبيل المثال فقد جرى الفصل بشكل تسمي بين موضوع الولاية الجغرافية من ناحية، وبين موضوع الأرض والمياه من ناحية ثانية وبحسبه إلى لجنة أخرى، وهذا يعني الفصل ومنذ البداية بين موضوع الأرض وبين المرحلة الانتقالية وهو ما تريد إسرائيل - إضافة إلى أن الكلمة العربية المستخدمة هنا تعني المقار وليس الأرض وبالتالي كيف يمكن القبول بقل هذا الفصل بين الأرض والولاية الجغرافية بكل ما يورمه ذلك من محاروب مع المطالب الإسرائيلي بتأجيل بحث موضوع الأرض إلى المرحلة النهائية؛ وفصله عن النقاش الجاري حول الولاية الجغرافية خلال المرحلة الانتقالية « أما بالنسبة للجنة حقوق الإنسان فإن مجرد القبول بها كجنة رسمية يعني الموافقة على وضع حقوق الإنسان الفلسطيني الأساسية والأولية والتي تكفلها جميع القوانين والمواثيق الدولية على طاولة المساومات. وهذا ما لا يمكن القبول به وجرى رفضه باستمرار طيلة الجولات التفاوضية السابقة. لذلك فقد جاء إعلان المبادئ الإسرائيلي أعداداً لتنس المواقف الإسرائيلية السابقة وليعزز نفس الخطة القيدية الرامية إلى تقصيت الموضوع الفلسطيني وتوزيعه على لجان وتقسيمه إلى قضايا مختزلة وهذا ما جاء لتكريسه أيضا الوثيقة الأمريكية.

لقد وصلت الأمور خلال الجولة التاسعة إلى درجة التقدم حتى باقتراحات إسرائيلية معينة وهذا ما حدث، على سبيل المثال، في لجنة حقوق الإنسان. فعندما اشتكى الوفد الفلسطيني من الطرق وما يسببه من أضرار اقتصادية على الفلسطينيين في المناطق المحتلة سارع الوفد الإسرائيلي بتقديم اقتراح



وساطة القدس

الاستدراج لإعادة الطرف الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات.

ولكن هل يمكن الاكتفاء بهذا التعامل لتعريب الخطأ؟ وهل يمكن النفاق عنه بالهرب إلى الأمام، أو كما فعل بعض المتحدثين الفلسطينيين بتمديد بعض الإنجازات المزعومة ومنه من ذهب إلى تعداد أكثر من ٤٠ إنجازاً؟ أو كما فعل آخرون عندما تحدثوا عن أهمية إحتياط مواقف الطرف الآخر وكأنها بحاجة لاختبار.

وهي عندما يجري إحتتام البعض بتمديد الإيجابيات للجانب الفلسطيني فإننا نتساءل ألم يحصل الجانب الإسرائيلي على إيجابيات هامة مثل استمرار الاستيطان وعمليات التمتع الراسخة وقرض الحصار والطرق والاحتفاظ بسلاح الإبعاد وغيرها. لهذا وعندما يجري الحديث عن الأخطاء التي سبقت الجولة التاسعة وراقبتها فإن

لجحت الولايات المتحدة خلال الجولة التاسعة من مفاوضات السلام التي انتهت في واشنطن وبالتحديد على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي - في منتج مسلك جديد في التفاوض - هو في الحقيقة قديم - عندما استطاعت تقسيم الموضوع الفلسطيني إلى مجموعة لجان قبل الاتفاق على مرجعية العملية التفاوضية وأهدافها ومبادئها العامة.

وعندما أصبحت هذه اللجان تشكل الطابع المميز لعملية التفاوض ودخلت في صميم العملية التفاوضية استمرارية الجانب الفلسطيني أنه وضع نفسه في بداية متعذر. رفض السير فيه طيلة ثمانين جولات سابقة، فحاول ولو متأخراً وقف العمل باللجان وقلص عدد أعضاء الوفد إلى ثلاثة، بعد أن تبين أن الهدف هو استدراجه من خلال اللجان إلى تقديم تنازلات رئيسية على حساب المبادئ والأهداف.

وبناء عليه، لسد ثكن الجانب الإسرائيلي، ولتجسيدا بعد الرأى الأمريكي - أن يتأخروا بشكل تامح، لا استعظام ما اعتقدوا أنه تنازل فلسطيني جوهري، بالهاء طرح إعلاني مبادئ، الأولى: إسرائيلي والثاني أمريكي بهدف تطويق الوفد الفلسطيني، ضمن إطار الخطة التفاوضية الإسرائيلية القائمة على الفصل بين المرحلتين الانتقالية والنهائية والتي تستثنى الأرض والمستوطنات والقدس من أي ترتيبات تتعلق بالمرحلة الأولى.

ويقال هنا أن الجانب الفلسطيني قد فوجئ، بطرح إعلان المبادئ الإسرائيلية بهذا الشكل، كما يقال أيضا أنه توقع طرح إعلان مبادئ، من نوع آخر جرى الحديث حوله عبر طرف ثالث ويسود أن هذا الطرف قد أخل بوعوده، وإن هذه الوعود كانت ضمن تكتيك

يقضى بإشراك الوفد الفلسطيني في الإشراف على صرف ما يسمى بميزانية التطوير التي خصصتها الإدارة المدنية للضفة والقطاع، أي وضع الوفد في خدمة الإدارة المدنية وتوظيفه في دوائرها!

إن مثل هذا الاقتراح يعبر عن التصور الإسرائيلي لطبيعة الدور الفلسطيني والذي لا يتجاوز ما كان معروضا في يوم ما على روابط القرى. وبالنسبة لهذه ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها الإسرائيليون إلى حصر دور الوفد، كوسيط في أحسن الأحوال، بين الجمهور الفلسطيني والإدارة المدنية، فخلال الجولة السابقة طرح الوفد الإسرائيلي مشروع التسهيلات، وطلب طرح تخفيض رسوم التصاريح على الجسر كمادة للنقاش، وبعد أن رفض الوفد الفلسطيني الدخول في مثل هذا المزئلق وأكد أنه لن يتحول إلى مكتب مراجعات وشكاوى، قامت إسرائيل بتخفيض هذه الرسوم من جانب واحد، وهذا يعني أن المطلوب من وجهة النظر الإسرائيلية هو قيام الوفد الفلسطيني بتنفيذ قرارات الإدارة المدنية.

وإذا كانت هذه هي طبيعة العروض الإسرائيلية، فإن قصة الوفد الفلسطيني مع الرعرد والنصائح الأمريكية ليست أحسن فالدور الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية انطلق دائما من تكريس الأمر الواقع الذي

محاول فرضه السياسة الإسرائيلية بغض النظر عن اختلاف الإدارات الأمريكية. وتقدم وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق جورج شولتز في مذكراته التي نشرت مؤخرا، شرحا لطبيعة الدور الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية وذلك خلال حديثه عن الحرب الإسرائيلية في لبنان. وما يقوله بهذا الصدد: أن مهمة المبعوث الأمريكي في حته فهلب حبيب قد احتقلت وأخلت أكثر من مسار قبل الحرب وبمعدا فقبل العدوان الإسرائيلي ضد منظمة التحرير في لبنان، قام حبيب بجولات في المنطقة أسفرت عن ترتيب وقف إطلاق النار بين المنظمة وإسرائيل في جنوب لبنان استمر حوالي ٩ أشهر وبمعدا وبعد قيام إسرائيل بغزو جنوب لبنان، اختلف دور فهلب حبيب وسار باتجاه إعداد الترتيبات لترحيل قوات منظمة التحرير من لبنان، أي أن الدور الأمريكي تطور حسب تطور الموقف الإسرائيلي ووفق متطلبات واحتياجات هذا الموقف حتى وصل الأمر بالإدارة الأمريكية إلى طرح مهابات يعرف بمشروع وبغان الذي رفضته منظمة التحرير.

ولعل الدور الأمريكي، أو دور الشريك الكامل في الوصول إلى اتفاقات كامب ديفيد، يقدم مثالا آخر عن طبيعة هذا الدور وعما أسره عنه القول بجزئية القرار ٢٤٢ إلى جزء

مصري يتعلق بسبينا وإعمال الأجزاء الأخرى التي تتعلق باحتلال إسرائيل لباقي الأراضي العربية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين، التي نص عليها هذا القرار.

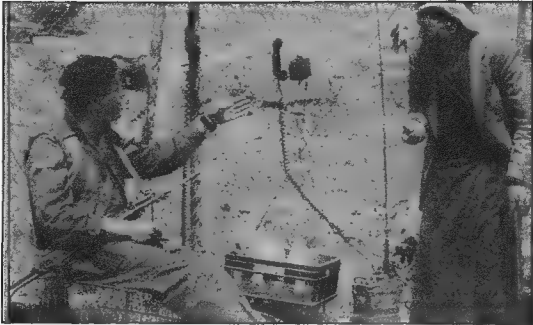
وخلال العملية التفاوضية نفسها، قدمت واشنطن للفلسطينيين النصيحة تل النصيحة عن أهمية الدخول في التفاصيل والقبول باللجان الفرعية، وعن أهمية الاشتباك التفاوضي باعتباره يخلق دينامية ذاتية للمفاوضات، وعن أهمية التخلي عما وصله بالشروط الفلسطينية المسبلة مثل وقف الاستيطان وعن أهمية السعي لتحقيق مكاسب جزئية ولسوية لكسب التأييد القومي، وعن أهمية فتح قنوات مباشرة مع الإسرائيليين وغيرها وماذا كانت النتيجة؟! لقد كانت النتيجة تراجعا أمريكيا جديدا تفل في ورقة المبادئ الأمريكية التي تخلت عن أهم العناصر المرجعية للمدية التفاوضية التي تضمنتها رسالة الدعوة وكتاب التأكيدات لمؤتمر مدريد، ألا وهو مبدأ الأرض مقابل السلام.

وعلى هذا الأساس فإن الحوار القادم مع الولايات المتحدة يجب ألا يتناول فقط إغرازا الدور الأمريكي، كما تفلت بوقرة المقترحات، وإنما يجب أن يتناول أيضا طبيعة هذا الدور ومدى انسجامه مع المرجعية التفاوضية وطبيعة فهم الإدارة الأمريكية لهدف المفاوضات، وهنا يجب مطالبة هذه الإدارة بتوضيح مرافقها إزاء هذه القضايا الهامة والأساسية بما في ذلك فهمها لتنفيذ القرارات الدولية وطبيعة موقفها من الضفة الغربية وقطاع غزة وهل هي مناطق محتلة أم متنازع عليها، وعلى أن يكون الهدف أخذ ضمانات مكتوبة وواضحة بشأن ذلك.

وفي هذا المجال بالتحديد، فإن المخاطر الفلسطينية القادمة تعتبر بالغة الأهمية ولا تحفل الوقوف في المزيد من الأخطاء، لهذا يتوجب الانتباه جيدا قبل الإقدام على أي تصرف أو خطوة غير محسوبة قد تؤدي إلى تكريس المداخل الخاطئة التي حصلت في الجولة التاسعة من المفاوضات. بما في ذلك إطلاق التصريحات بأن الوفد الفلسطيني سيستمر في اتصالاته مع وزارة خارجية الأمريكية من أجل تصحيح المقترحات الأمريكية التي عرضت في تلك الجولة، وكأن مثل هذه المقترحات قابلة للتصحيح



جندي صهيوني
يبيع فلسطينيا
صغيراً من
دخول القدس
الشركة



بعد الآن بأية مبادرة تجاه الفلسطينيين بدون مقابل، والمقابل المطلوب وفق الرفضين الأمريكية والإسرائيلية هو تخلي الجانب الفلسطيني عن المرجعية التفاوضية معجلة بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ وعن مبدأ الأرض مقابل السلام وعن الربط الموضوعي بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية واستبعاد موضوعات السيادة على الأرض والقدس والمستوطنات من نطاق البحث وهكذا ؛ أي أن الطرف الإسرائيلي وأمريكا ، وما حاولت تكريسه الجولة التاسعة، هو تحديد أهداف جديدة للعملية التفاوضية تتمثل بالاتفاق على القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ وليس تنفيذهما ومثل هذه الأهداف والمواصفات لن يكون الشعب الفلسطيني طرفاً فيها.

لهذا فقد حان وقت المراجعة الشاملة، من أجل وضع جميع القضايا في سياقتها الصحيح، وصياغة موقف وطني متكامل يحدد المواقف والأهداف، ويضع حداً للأعمال الأمريكية والإسرائيلية التي ولدتها الجولة التاسعة ويطلق جميع المداخل الخاطئة والمدمرة التي نشأت عنها ووضع حداً نهائياً لسياسة تقديم التنازلات مقابل الوجود.

التفاوضية وتسد الفجرات القائمة بينها تحول المشاركة الفلسطينية لعقد تسويات متفرقة على حساب القضية الفلسطينية.

إن التحرك الفلسطيني في المجالات المذكورة من شأنه أن يتجاوز المداخل الخاطئة التي نشأت في الجولة التاسعة كما أن من شأنه أن يحصل دون نجاح المحاولات المبذولة لتكريسها والبناء عليها وتحولها إلى أمر واقع مستمر.

ويبدو من التصريحات التي ابتدأت تصدر عن الجانب الإسرائيلي ومن بعض التحركات والوساطات العربية وغير العربية أن هناك من يداً يحصل من أجل إقصاء ورقة المفاوضات الأمريكية كأساس للمفاوضات الجولة المقبلة في واشنطن وفي هذا السياق دعا رئيس الوفد الإسرائيلي الهانك روبنشتاين لمواصلة الاتصالات حولها. كما دعا أيضاً إلى مواصلة اجتماعات اللجان الفرعية الفئات التي تشكلت خلال الجولة التاسعة وهذه المرة داخل إسرائيل. بهدف كسب الوقت وعدم إضاعة الفرصة على حد تعبيره، ولعدم هذه التوجهات أعلن اسحق رابين من ناحيته بأن إسرائيل لن تقبل

وأن الاختلال معها يقتصر على نقطة هنا وهناك.

لقد حان الوقت لإجراء مراجعة شاملة لمجمل العملية التفاوضية بهدف وضعها في المسار الصحيح والوصول إلى موقف فلسطيني مرشح لإزاحتها. وهنا أيضاً يجب التحلي فلسطينياً بمسؤولية عالية والابتعاد عن الاعتبارات القسرية لصالح الاعتبار الوطني العام وعدم اعتبار الإطار الذي يجب أن تجري فيه المراجعة مجالاً للاختلاف، فالمصبرات لإجراء حوار وطني شاملاً يجب ألا توضع في صراع مع الدعوة لانعقاد المجلس المركزي، وكان الثانية بديلاً عن الأولى أول العكس، وإذا يجب فعل ذلك بتكامل يعزز وحدة هذا الشعب ويساعد في رص صفوفه ويليرة مواقفه في خطة تفاوضية وطنية شاملة.

وعلى الصعيد العربي ومن أجل عدم تكرار ما حصل قبيل انعقاد الجولة التاسعة من خطوط وغيرها، يصبح مطلب الوصول إلى اتفاق استراتيجي شامل بين الأطراف المشاركة في المفاوضات أكثر إلحاحاً. وبدون الاتفاق مع العرب على خطوط حمراء تلزم الجميع على مختلف المسارات

..بركات الشريك الكامل!

إلى أن تبدأ الجولة العاشرة من المفاوضات العربية- الإسرائيلية، في «واشنطن»، لأعد يستطيع التخمين إذا ما كان العرب قد أصبحوا على تذكير آخر، بعد الذي انتهوا عليه في «جولة الحسم»/التاسعة. من «مفاوضات» هي أكثر شيها بلعبة و «عض الأصابع»- لعبة، إلى الآن. لاتزال الأصابع العربية يفتضاها بين فكي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

لأعد يستطيع التخمين.. حتى أولئك الأكثر قراصة في تحليل المواقف السياسية، فالعرب الصابرون على مفاوضات لم تتجاوز، بعد عشرين شهرا على بدئها، التراس الإسرائيلي، يزخر تراثم «بمراويل الصبر» الذي لا يعرف حدودا يتوقف عليها. وهم، بهذه الصفة «الحميدة» التي ورثها حاكما عن حاكم، قادرون على تحمل مفاوضات على الطريقة الإسرائيلية- قادرون على التحمل حتى آخر اختراع إسرائيلي في ميدان المواجهة مع الفلسطينيين على جلدهم وعلى أولادهم في سبيل قضية أكبر من أن تحتملها أشكال «التضامن العربي».. بما في «التضامن» من اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية واجتماعات على مستوى «القمة».. حتى وإن كانت طارئة، بشأن الوضع الصعب والمأساوي لأكثر من مليوني فلسطيني يتحاسنون نصيبهم من القتل والاعتقال ونسف البيوت والحصار والتجريح واحتقار حقوق الإنسان لأحد.. لا أخيرا.. في شؤون الحرب، ولا أخيرا.. في شؤون السلام. يستطيعون التخمين إذا ما كان العرب استخلصوا نتائج محددة من «جولة الحسم» التي كانت محاطة ببركات و «الشريك الكامل»، ذلك أن أخيرا.. في المحالين ستلتبسهم الخيرة وهم يحاولون الإمساك بالخيوط العفدة والمتشابكة في تكتيك و «الكر والفر» الذي ورثه العرب غابرا عن غابر، وأضافوا عليه جفوة أفكار الصفرة الذين يقودون البلاد والعباد في شؤون الحرب.. وفي شؤون السلام.

لا أحد.. بما في ذلك العرب أنفسهم، لأن المفاوضات شاقة وصعبة وتتطلب حكمة وتدبرا وبصيرة نافذة، وهي صفات باتت، منذ زمن الانقلابات الديمقراطية وغير الديمقراطية.. باتت وفقا على أصحاب الألقاب الرقيقة الذين يمجدون و «الشدة» و.. يجيدون التنازل، بما تقتضيه مصالح الأمة المعفرة بالهزائم وحروب القاتل والكبير على مسافة بعيدة عن العالم الذي يشق طريقه بمثابة نحو التقدم والرفاء لا أحد يستطيع التخمين!!

لا أحد.. فالعرب لديهم من «طقوس العبادة» مالمس لدى الآخرين على الأرض. لديهم في القضايا السياسية «كعبة رجاء» يعلقون عليها مطامعهم الكبيرة وتعلقون بها إلى حده الدروشة! لعلها تريحهم من مقارعة طريفة ومنهكة لم يكونوا موهلين لها.. ذلك أن و «الصلف» الذين و تفاوضوا» فيما سبق لم يبرثوا و «الحلف» ما يعينه على أن يكون ندا في مفاوضات مع دولة خاضت الحروب وانتصرت و.. خاضت السلام وانتصرت أيضا.. دولة تتفاوض على طريقة التجار بالقطعة مع عالم عربي كبير وكسول، يريد أن يتمغط ويربح أعصابه مرة واحدة وإلى الأبد، من «مشكلة عتيقة» لاتزال تعين التقدم والديمقراطية والاتفاقات إلى حقوق الإنسان.. العربي!

لا أحد يستطيع التخمين بعد «جولة الحسم»/التاسعة! ..ولا أحد يمكنه معرفة الذي سيقوده العرب قبل الجولة العاشرة. وهي جولة ستحاط، بالتأكيد، ببركات و «الشريك الكامل» التي سيعطيها، هي الأخرى، إسماعيليا يجعل العرب، «في حيص ببص» من أمرهم.. ذلك أن وزير خارجية أمريكا «وآرن كريستوفر» سيعطي ترميمات جديدة لفهم و «الشريك الكامل»، تبث الحماس في المترودين.. وتضغط أعصاب الفلسطينيين يزيد من الأطواق العربية كي لا يهرؤا من المواجهة السياسية مع «العدو الإسرائيلي»!

لا أحد يستطيع التخمين! بالطبع، وعلى عادتهم سيجتمع العرب. سيتبادلون الرأي، وسيقدم السياسيون المتأثقون زناد أفكارهم في البحث عن الكلمات المناسبة التي سيقولونها لوسائل الإعلام عن «الموقف العربي الموحد» و «دواعي المشاركة في الجولة العاشرة»، يشاهد العرب المنهزمون نشرات الأخبار، وقبل أن ينصرفوا عن مذيعي ومذيعات التليفزيون الجميلين والمتسمين على الدوام، إلى قصة مسلسل تقبضهم بانتصارات الخير التي لا تتحقق في واقعهم البائس.. قبل ذلك و «سيهرشون» رؤوسهم في البحث عن معنى «الموقف العربي الموحد» المتفائلون ستذهب أفكارهم إلى و تمهدات مكتوبة قطعها العرب على أنفسهم على أن يكونوا سوحدين في مفاوضات مع حكومة محطى و «بشريك كامل» و «تعرف من أين تؤول الكتف». أما السوداويون فسيفخمتون أنها «بركات الشريك الكامل»، فلا تستهينوا برؤية السوداويين!

فالح العطاونة

الجماهير تتمسك بالديمقراطية والاشتراكي تحقق الرقم الصعب

عز الدين سعيد احمد

رسالة اليمن

في يوم الثلاثاء ٢٢ مايو ١٩٩٠ وقع عام
الجمهورية اليمنية وأعلن عن قيام دولة الوحدة
بين شطري اليمن وفي يوم الثلاثاء ٢٧ أبريل
١٩٩٣ جرت أول انتخابات برلمانية في اليمن
بشكل ديمقراطي . وبين التنازحين ثلاث
سنوات من الانتظار والقلق والترقب!
وتنفس الجميع الصعداء بما فيهم مراقبون
«عديدين» مع انتهاء الانتخابات بدون انفجار
كما كان يتوقع البعض ، وأعلن يوم الانتخاب
كيوم حقيقي لقيام دولة الوحدة الجديدة.

الانتخابات... والانفراج!

في صبيحة الثلاثاء ٢٧ إبريل ١٩٩٣،
توجه قرابة مليونين وستمائة ألف ناخب إلى
صناديق الاقتراع في ألف ومائتين وخمسين
مركزاً انتخابياً لاختيار مرشحهم إلى مجلس
النواب الجديد في، ٣٠١ دائرة. تقدم إليها
ثلاثة آلاف وسبعة وعشرون مرشحاً بهد
انسحاب ألف ومائة وسبعة وثمانين مرشحاً
آخرين..

وجرت الانتخابات في جو يسوده الهدوء
إلى حد بعيد، ولم يعطل العمل الانتخابي
في غير دوائر واحدة، أو الدوائر ١٦٩ بمنطقة
الزهر، بمحافظة الحديدة، والتي علقت فيها
الانتخابات نظراً لحالات . ماجري بين مرشحين
هناك قبل أيام من العملية الانتخابية. وشهدت
الانتخابات اقبالاً كبيراً من الناخبين.

حيث وصلت نسبة المشاركين من المسجلين
في قيود الناخبين إلى ٨٥٪. ومع انتهاء عملية الفرز تضاربت في
البنية تصريحات الإعلام الخبيز عن النتيجة
النهائية نظراً لمحاولة الاستباق في توجيه الرأي
العام أو إعلان نسبة من النجاح المبالغ فيه

أكبر عدد من المقاعد البرلمانية.. حيث فاز
باسمه ١٢٣ مرشحاً بالإضافة إلى ٢٢ مستقلاً
انضموا إلى كتلتهم البرلمانية وفاز الحزب
الاشتراكي اليمني بواحد وسبعين مقعداً
بالإضافة إلى ثلاثة عشرة مقعداً من المستقلين
الذين دعمهم الحزب وجاء حزب التجمع اليمني
للإصلاح وهو حزب يضم تحالف الأحرار
المسلمين والقبائل باثنتين وستين مقعداً، و
البعثيين بسبعة مقاعد وحزب الحق مقعدان،
وكل من الحزب الناصري الوجودي، والناصرى
الديمقراطي والتصحيح الشعبى الناصري مقعد
واحد، والمستقلون (٢٣) مقعداً.

وبدت مسألة الحصول على أكبر كمية من
المقاعد البرلمانية لأفضل حقيقة ثقلاً
التنظيمات السياسية في الساحة، ولا يعد
مؤشراً أساسياً على حضور الجماهير.

ففي احصاء للأصوات، مثلاً تم في
محافظة تعز على نطاق ثلاث وأربعين دائرة
انتخابية هي كل دائرة تعز وجد من حيث
ترتيب الأصوات الاتي:

- ١- الحزب الاشتراكي ٣٩,٧٪
- ٢- الإصلاح ٢٤,٦٪
- ٣- المؤتمر الشعبى ٢٤,٦٪
- ٤- الوجودي الناصري ١,٥٪
- ٥- البعث ٤٪

بينما الترتيب من حيث الحصول على
المقاعد نتيجة للنظام الفردي اختلف تماماً،
فقد حصل الإصلاح على أعلى عدد من
المقاعد (١٦ مقعداً)، والاشتراكي على
١٣٠ مقعداً والمؤتمر الشعبى على ستة
مقاعد، والناصرى الوجودي على مقعد واحد
والناصرى الديمقراطي مقعد واحد والبعثيين
على مقعد واحد.

وتنفس الأمر انعكس على مستوى اليمن
بشكل عام، ففي احصاء غير رسمى وزع في
صنعاء أظهر تقاربات الاصوات للأحزاب
الزيمية التالية:

- ١- المؤتمر الشعبى ٢٨٪
- ٢- الاشتراكي ٢٥,٦٪
- ٣- الإصلاح ١٧٪
- ٤- المستقلين ١١٪

وأظهر نفس الاحصاء أن المستقلين
يتوزعون من حيث اقترايحهم وعلاقتهم
بالأحزاب على النحو التالي:

الاشتراكي يليه المؤتمر، ثم الإصلاح!

ولقد أظهرت الانتخابات في اليمن غياباً
حقيقياً لمعلم الأحزاب والتنظيمات السياسية
أو بالأصح لم يظهر من حيث الثقل الجماهيرى
والحضور الشعبى من الأحزاب التي وصل

عبر وسائل الأحزاب والإعلام الرسمي، وفوجئ
الرأى العام بأن المؤتمر الشعبى الذى أعلن فيه
السيد صادق أبورواس (وهو عضو في
اللجنة العليا للانتخابات) ومعه أعضاء اخرون
من حمزى المؤتمر الشعبى وتجمع الإصلاح
التنازع صباح السبت أول مايو لم تكن دقيقة
إلى حد بعيد. وكذبها الوسائل الأخرى بعد
أيام.

عقب ذلك أعلنت النتائج النهائية، وتم
حجب النتيجة لثلاثة وثلاثين دائرة لوجود
طعون فيها... وتقلص هذا العدد ليصل إلى
ثلاث عشر دائرة في ١٩ مايو الماضى عندما
عقد مجلس النواب الجديد أول جلساته في
العاصمة صنعاء..

وقد حصل «المؤتمر الشعبى العام» على

البعض أن هؤلاء يشكلون التيار المتشدد والرافض داخل الحزب للتاندماج مع المؤتمر الشعبي.

وكان حزب المؤتمر الشعبي العام، قد طالب أكثر من مرة خاصة من خلال أمينه العام الرئيس علي عبد الله صالح بخضورة دمج الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي.. لكن مقعدا مسؤولا في الحزب الاشتراكي نفى وجود خلاف حاد داخل قيادة الحزب، وأكد أن هناك تبايناً في الرأي وليس خلافاً وأن مثل هذا التباين يعتبر شكلاً من أشكال ممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب.

وقد امتدح التفتيش بعد ذلك من الحزبين إلى الحزب الثالث الكبير التجمع اليمني للإصلاح وبقية الأحزاب في أول جلسات مجلس النواب أنتخب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً لجميع الإصلاح رئيساً للمجلس وحصل على ٢٢٢ صوتاً من أصل ٢٨٧ صوتاً هم جميع من حضر أعمال جلسة مجلس النواب حيث غاب أربعة عشر عضواً ثلاثة عشر منهم لأن قضايا الطعون في دوائهم الانتخابية لم تبت فيها المحكمة العليا ودائماً تهر فيها الانتخابات بعد. كما أ

انتخب الحزب الثلاثة على النحو التالي:

- ١- المؤتمر الشعبي / محمد الحامد الوجيه
- ٢- الحزب الاشتراكي / علي صالح عباد
- ٣- حزب البعث وعبد الوهاب محمود

وهو ما يؤكد تصريحات المسؤولين في اليمن من المؤتمر والاشتراكي اللذين قالا أنه لا بد من إشراك كل القوى السياسية الفاعلة في الساحتراته لا يمكن الانفراد في حكم اليمن من قبل أية قوى سياسية أو حزبية.

وتؤكد مصادر يمنية مختلفة أن توزيع المناصب الرئيسية في الدولة سيتم على النحو التالي.

رئاسة الحكومة .. للحزب

الاشتراكي اليمني

رئاسة الجمهورية للمؤتمر الشعبي

وقد حصل جميع الإصلاح على

رئاسة مجلس النواب

والمرشح لتولي رئاسة الوزارة هو المهندس

حيدر ابر بكر العطاس رئيس الوزراء الحالي

بعد أن اعتُمد د. ياسين سعيد نعمان/

وكلاهما عضو في المكتب السياسي للحزب

الاشتراكي

وأوردت صحيفة صوت العمال القريبة

من الحزب الاشتراكي في عددها الخميس

١٩٩٢/٨/١٣. خيسر رفض الدكتور

ياسين سعيد نعمان لرئاسة الحكومة وهو

علي
عبد الله
صالح



محمد
سعيد الأحمر



د. ياسين
سعيد
النعمان



حيدر
ابكر
العطاس

عندها إلى أربعين حزبا تقريرا قبل الانتخابات غير ثلاثاً أحزاب رئيسية هي:

١- المؤتمر الشعبي العام.. الذي يرأسه رئيس الجمهورية الفريق/ علي عبد الله صالح

٢- الحزب الاشتراكي اليمني.. الذي يرأسه نائب الرئيس السيد /علي سالم البيض

٣- التجمع اليمني للإصلاح.. الذي يرأسه الشيخ/ عبد الله بن حسين الأحمر

وإن كان هناك وجود محدود لأحزاب البعث وللأحزاب الناصرية الثلاثة وحزب الحق.

التفتيش والحلاف

ومنذ إعلان النتيجة في أول مايو وحتى انعقاد أول جلسة لمجلس النواب في صتمايوم ١٥ مايو، عقدت عدة اجتماعات رسمية معلنة وأخرى غير معلنة لمجلس الرئاسة اليمني ومع بعض الشخصيات السياسية الرئيسية في البلاد. وكان أهم الاجتماعات الذي عقد ظهر الاثنين ١٩٩٢/٥/١٠ بين اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام برئاسة الفريق / علي عبدالله صالح من جهة والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني برئاسة علي سالم البيض من جهة ثانية. وهو الاجتماع الذي تم فيه التوقيع على مأسى بوثيقة التفتيش والحلاف على طريق التصعيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

ونشرت الصحف الرسمية والحزبية نص الوثيقة التي اتفق فيها على ضرورة تشكيل كتلة برلمانية موحدة، وإجراء تعديلات دستورية مختلفة أهمها تشكيل مجلس الشورى إلى جوار مجلس النواب تمثل فيه المحافظات بعدد مماثل ومتساو من الأعضاء، وتشكيل جمعية وطنية تضم المجلسين النواب والشورى، ورأسها نائب الرئيس

وثار لغط واسع حول هذه الوثيقة، حيث اعتبرها بعض السياسيين المعارضين نوعاً من الالتفاف على الديمقراطية والغاء دور المعارضة بحكم أن الشغل في البرلمان سيصبح للسلطة وحدها. ونشرت بعض الصحف أن الوثيقة تسببت بخلاف واسع داخل صفوف الحزب الاشتراكي.. حيث غاب أثناء الاجتماع للمكتب السياسي مع اللجنة العامة أبرز الوجوه المعروفة في المكتب السياسي، ونشر

الذي شغل منصب رئيس مجلس النواب خلال الثلاث سنوات الماضية- ويصنع بقبول جماهيري واسع ويكاد يكون الشخصية السياسية التي يجمع عليها الرأي العام في اليمن.

وطبقا لما أعلنه رئيس مجلس النواب الجديد ، فإن أول إجراءات المجلس مستتب على إجراء تعديلات دستورية مقترحة أهمها إلغاء مجلس الرئاسة الذي يتكون الآن من رئيس ونائب وثلاثة أعضاء والاكتفاء برئيس ونائب للرئيس.

بالإضافة الى قضية الحكم المحلي على مستوى المحافظات وانتخاب المحافظين بدلا من تعيينهم وتكوين مجلس للشورى كهدف لمجلس النواب.

ويحرق أن تأخذ هذه التعديلات الجزء الأعظم من أعمال الفصل الأول لمجلس النواب. وتؤكد مصادر قريبة أن الحكومة التي ستتشكل ستكون حكومة وفاق وطني ، وستوزع المقاعد بين الأحزاب الثلاثة: المؤتمر، الاشتراكي، الإصلاح حيث من المقرر أن توزل مقاعد القومية + الأوقاف = الصوم» الى تجمع الإصلاح ، ويتقسام المؤتمر

والاشتراكي بقية الوزراء.

هل سقط الاشتراكي؟

الجانب المثير للانتباه أن إعلان نتائج الانتخابات صاحبه حملة اعلامية مكثفة تبرز سقوط الحزب الاشتراكي-سقوطا ذريعا- بحجة أن ٥٦ مقعدا فقط في كل حصة الحزب الرسمية متجاهلين نجاح ١٥ نائباً آخرين من أعضاء الحزب خاضوا الانتخابات كاستقليل ودعم ١٣ نائباً له من القوى الديمقراطية الذين نجحوا كاستقليل والتقسيم الصحيح لنتائج الانتخابات بالنسبة للحزب الاشتراكي، لا بد أن يأخذ في الاعتبار بالإضافة لعدم المقاعد هذه الحقائق:

تجميع الحزب الاشتراكي في كافة المقاعد المخصصة للمحافظات الجنوبية والشرقية. والتي كانت تسمى بالشرقية الجنوبية. ما هذا مقلعين فقط. وذلك أثبت التفاف الجماهير حوله رغم الحملات الشرسة التي تعرض لها هناك بحجة أنه حكم هذا الشرط وأذاله الغالب. وأنه يلقى تدمرا واسعا من الجماهير تشبهت هذه الجماهير

التفافها للحزب وحده. وعجز منافسوه..سواء شريكه في الحكم المؤتمر الشعبي أو تجمع الإصلاح أن يصبح لهم وجود مؤثر في هذه المحافظات بينما نجح الحزب في المحافظات الأخرى بشكل واضح فقد حصل على ثلاثة مقاعد ، تحت اسم مستقل في محافظة صنعاء نفسها ونجح أعضاء له في حجة ولحارب والمحوذ، واب، والحديدة، وفي تعز استطاع أن يحصل على أربعة عشر مقعدا من أصل ثلاثة وأربعين مقعدا. فلقد راهن على ثمانية من أنصاره وأعضائه بصفة مستقل ، ونجحوا بالإضافة الى ستة مقاعد من الحزبيين القبايين وبنت منطقة واسعة بمحافظة تعز هي المجربة مقعلا للحزب الاشتراكي.. الحاد فقد غابت المنافسة من الأحزاب الأخرى فيها.

-المبار الثاني لنجاح الاشتراكيين هو.. أن الحزب بقي دوما المنافس العنيد لبقية الدوائر سواء في المناطق الشمالية أو الغربية أو الوسطى بل وخسر عدة دوائر كما حدث في تعز والحديدة ، واب، وأمانة العاصمة بفراق بسيطة لاتعدى عشرات بل والعشرات من الأصوات.. ليظهر بأنه قوة مرجوحة في الساحة لا يمكن تجاهلها.

- المصار الثالث الذي يحجب به أنصار الاشتراكي على نجاحهم الفعلي هو أن مرشحي الأحزاب الأخرى في الدوائر المؤثر، أعصمت على الواجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فغاض الانتخابات في الحديدة ثلاثة من التجار المعروفين ذوي الامكانيات الاقتصادية الضخمة باسم المؤتمر ونجاح هؤلاء يصود الى أشخاصهم وليس لمستوى وجود التنظيم في الساحة السياسية وبين أوساط الأنصار.

على العكس بالنسبة للحزب الاشتراكي فقد دفع شخصيات سياسية لتمامك امكانيات الهيمنة السياسية والاقتصادية وعقلوا النجاح الأسر الذي يعدمونشرا قويا لدى ثقل الحزب وكسبه للأصوات والأتياع.

والأن بعد أن انتهت الانتخابات... ما هو مستقبل اليمن؟

يؤكد أكثر من مراقب سياسي بالإضافة الى الرئيس اليمني على عهد الله صالح. ونائه على سالم البيض أن أهم نتائج هذه التجربة وأهم نجاح هو استمرارها والتفاف الناس حول الديمقراطية كخيار حقيقي مؤكداين أن مسألة السلطتين اليمن تخضع الى توازنات لا بد من احترامها وأنه لا يمكن لأحد أن ينفره بالسلطة أو يعمل على إلغاء

* سجلت اللجنة الأمنية التابعة للجنة العليا للانتخابات أهم الحوادث الأمنية كالتالي:

- ٥ شهداء من رجال الشرطة والمواطنين
- ٤ جرحى من جراء مشادات بالسلح الأبيض
- ٩ جرحى من جراء مشادات بالسلح الناري
- ٦ جرحى بعبوات صدام سيارات
- تم خطف ٦ سيارات وتم اعادتها قورا
- اختطاف لجنة واحدة
- ١٤ حالة اعتداء على اللجان
- ٣ حالات احتجاز

* لم تصعد المرأة الى مجلس النواب إلا في دائرتين الأولى في عدن للسيدة/ خولة شرف.

والثانية في حضرموت للسيدة/ منى باشر حبل وكلتاها من الحزب الاشتراكي اليمني.

وهو الحزب الوحيد الذي اتجح النساء في دوائره الانتخابية.

* د/ياسين سعيد نعمان يفضل الذهاب الى العمل الأكاديمي عن ترأسه للحكومة.. رغم عرض رئاسة الوزراء عليه.

* هيئة رئاسة مجلس النواب الحالية تتشابه الى حد كبير مع الهيئة السابقة من حيث مسقط الرأس لكل عضو.

» مناطق شمالية، جنوبية، تعز، الحديدة».

مزيد من الدولية..

و قليل من الديمقراطية

على شعراوى

مزيد من الدولية.. و قليل من الديمقراطية
لم يكن المؤتمر العربى لحقوق الإنسان بالقاهرة. هو اللقاء الأول للمعتنقين بمقوق الإنسان فى الوطن العربى، منتظمات أو أفرادا، فلقد سبق أن التقوا فى الخرطوم (١٩٨٧) فى أول مؤتمر عام للمنظمة العربية بعد أن منعتهم حكومة مصر من الاجتماع بالقاهرة مقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ثم التقوا فى تونس ١٩٩٠ فى جسر الإفترجة السياسية التونسية للعهد الجديد، وهاهم يجتمعون فى القاهرة فى أبريل ١٩٩٢، ضمن سلسلة المؤتمرات الإقليمية التى يجرى التحضير خلالها للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فيينا - يونيو ١٩٩٣. ولا شك أن القاهرة قد سعدت بذلك رغم عدم موافقتها على الاعتراف بالمنظمة العربية أو المنظمة المصرية رسميا حتى الآن كما سعدت الجامعة العربية رغم عدم صياغتها لأي ميثاق إقليمى بشكل نهائى أو ترقية اللجنة «الإدارية» بها إلى لجنة «مراقبة» أو حتى متابعة لأوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

رتبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع اتحاد المحامين العرب والمعهد العربى لحقوق الإنسان فى تونس لهذا الاجتماع، ورغم أنه من المفروض أن يحضره ممثلو حكومات ومنتظمات غير حكومية وفق الشروط الدولية لهذه الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر فيينا، فقد بنا حضور التمثيل الحكومى محدودا للغاية (متعا للإحراج) وبنا معظم الحاضرين الأكثر من سائة مندوب يمثلون لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بالإضافة إلى بعض المراقبين الدوليين.

وقد ألتزم المندوبون بمفهوم «مقوق» محدود فلم تشهد تشبها عريضا متوقعا

هنا حيثنا يمكن أن نلتقط بعض أهم النقاط الجديرة بالاهتمام، وكلها والحق جديرة به:

١- حق تقرير المصير: مازال هذا الحق يتسرع على أرض فلسطين تحت عيب الاستعمار الاستيطانى الصهيونى، ومع ذلك فليس الشعب الفلسطينى وحده الذى يعيش إنكار هذا المبدأ، فممازالت مشكلة حقوق الأقليات وأثر النزاعات الثنائية الحادة والوجود الصكرى الأجنبي هنا وهناك تعتبر انتهاكا صارخا لهذا الحق.

٢- الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية: مازالت تنتكرها مناطق بأكلها مثل علاقة دول الخليج بالحقوق السياسية والمدنية والدول التى تفرض ضدها القوانين الاستثنائية، وثالثة تلجأ بالحقوق الاجتماعية لفرض شمولية سياسية مركزية تجعل حركة الإصلاح الدستورى صورية إزاء اعتقاد حيوة عناصر المجتمع المدني.

٣- الهيئات الدستورية والرقابية: تبدأ بعض الدول العربية برفض التوقيع على مرائيق حقوق الإنسان الدولية بحجة الخصوصية الحضارية، أو رفض التدخل فى الشؤون الداخلية، وتصل لحد شل التمثيل البرلمانى، أو تلهيد الاعلام وإساءة استغلاله أومتع قيام منظمات حقوق الإنسان أو التنظيم النقابى، ومع ذلك يتحدون جميعا فى المعازل الدولية من رعايتهم لحقوق الإنسان.

٤- مفاهيم حقوق الإنسان: تفهروا كل دولة - وأحيانا كل جماعة- تفسيرها الخاص، فتتكر الديمقراطية فى دولة، أو تصيح التعددية وفق هوى النظام، أو تثار مشادة مساوية حول حقوق الإنسان فى الإسلام والمواثيق الدولية، أو تتسباده الأطلال الحكومية وغير الحكومية تهمة الاستغلال السياسى لفهمهم حقوق الإنسان والتدخل الخارجى من دول عربية ضد أخرى بادعاء مساندة من يستغلونها فى المعارضة السياسية. أو ينكر الجميع حقوق المرأة فينتقد دورها فى تنمية المجتمع.

٥- التنمية والديمقراطية: لا يخفى أن بعض النظم قد بالغت فى ادعاء تغليب شروط التنمية والحقوق الاجتماعية لتكريس شموليتها وإطلاق يد السلطة فى مجتمعاتها بدون رقيب، ولقد أدى ذلك لقشطل هذه التجارب من جهة واستغلال الدعوة للتنقيض الجبرالى مرتبطا بتهديد المكاسب الاجتماعية التى من جهة أخرى من ضوء استمرار مشكلات التخلف والتخضوع للشروط التى تفرضها صناديق ومصادر الإقراض الدولية وأدعاء ربط

لأصحاب الحقوق النسائية والشبابية والنقابية والأكاديمية: باستثناءات قليلة من مصر وتونس.

وقد نجح منظرو المؤتمر قبل انعقاده فى صياغة قضاياها الحركة، فبما لم ينتج المجتمعون أنفسهم فيه إلى حد كبير، إذ جاء « التقرير العام » المقدم للمؤتمر بورقة « إطار التنسيق والتعاون » بين أطراف الحركة العربية لحقوق الإنسان شاملة للقائمة الطويلة من مهوم الإنسان العربى وحركة حقوق الطويلة فى الوطن العربى، وذلك بعملية رصد مكثفة ومذلفة تستحق التقدير بحق، كما تستحق أن تنتشر كوثيقة هامة من وثائق التعريف بأوضاع حقوق الإنسان فى البلدان العربية، واتخذت الوثوقان عدة محاور لها من نظرة فيما تم وما لم يتم إنجازه على صعيد حقوق الإنسان فى الوطن العربى ثم، وحدة مبادئ حقوق الإنسان فى إطار تلازم التنمية الديمقراطية، ثم التحديات الجديدة والمعيقات القائمة أمام الحركة، فإطار التنسيق بين أطراف حقوق الإنسان من تمديد للأسيقيات إلى التقسيم الوطنى والتضامن... الخ.

الأوضاع والمعوقات

ولأهمية الوثائق المقدمة للمؤتمر بالنسبة للتحقيق حول حركة حقوق الإنسان العربية ومهمها، ورغم خنق الميزج الفاح لتقليدها

بين «الدولي» و«الديمقراطي»

بالأوضاع السياسية الخاصة، يعتبر توهما
مبالغ فيه حول «الإفكار الدولي»
دون رغبة في تفهم أو العمل على المستوى
الوطني بالشكل المناسب حيث تعلم جميعا
حتى يندخل «المجتمع»
وعلى يرفض ذلك.

وهذا ما يدعونا للتأمل أن المفاهيم
الديمقراطية حركة حقوق الإنسان لم تتضح
بالقدر الكافي لتصبح مستغلة بالمقتات
الاجتماعية والثقافية السياسية الوطنية
بالأساس. كنت أقصو أن تلحق الحملات
لكشف الأوضاع السيئة لحقوق
الإنسان بالخليج، حتى أي أثر لحرب الخليج
نفسا على الأوضاع السياسية في كل المنطقة
في جميعها العراق وإيران بسبب المنظمات
والعربية فعلا وصعلة للمراقبين عن
التحسين (وأصبح أن تلرس الأوضاع
الاقتصادية الاجتماعية للنظم
القائمة في الشمال الأفريقي ما فيها
مصر للتعرف على موقفها من
أسباب تصاعد العنف والعنف
المضاد. أو أقصو أن تلج المجموعة العربية
من أجل وضع بروتوكول تفهني للعهد
الدولي الخاص بحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية حتى تتاح
الفرصة لمنظمات حقوق الإنسان لكشف
السياسات الاستغلالية في بلادها والأوضاع
الطبقية المجحفة كمعصر رئيسي لتسويق
التحسين البشرية أو الديمقراطية السياسية)
المؤخر لرفض هذه الدعوة بقرة عندما كثرها
الكاتب، حتى سقطت من البيان الختامي).
كان تفرس منظمات الإنسان بتأكيد شكلها المنهني
والإحاح على أفضية وضعها والدولي بما يبره لها من
اتصالات، واتصالها بالإبداع والمؤثر العالي والنوعين
حدود تفرغهم فمقلدا، شاغلا للمؤرخين عن معالجة مسائل
التحسين «الوطني» فيما بينهم بشأن حركة التخليق أو
تسويق المفردات أو التصانيد لمعالجة أوضاعهم. وهو ما جاء
بشكل جيد في الورقة للجنة للمؤرخ نفسه أو في تراث
حركة الحامين العرب. لكن انزعاج البعض من
الحديث عن مفردة حركة حقوق الإنسان أو
بحث دورها الديمقراطي مع «الأطراف الأخرى»
المفارقة في نفس مجتمعنا، بل وترحب
بعض شخصيات حقوق الإنسان بفكرة الهيئات
الاستشارية المشتركة مع الحكومات، رغم
فشل التجربة في المغرب مثلا، لا يشر إلا
بقليل من المكسيكيات من مثل هذا المؤثر،
حتى يستقر نشاط «حقوق الإنسان» على ما
هو «دولي» وما هو «ديمقراطي». بحق.

ذلك بالتعددية والديمقراطية. وقد أدى هذا
الموقف الاتفاقي فيما بين الحقوق الاجتماعية
والسياسية إلى خلط في مفاهيم التنمية
وتعميق المفاهيم الديمقراطية على السواء رغم
أن كل الاتجاهات الواسعة تحذر من عدم
تجزئتها.

٦- **المجتمعات المتطورة ذات
الشعارات الإسلامية:** يلاحظ التقرير أنها
ليست ظاهرة جديدة في التاريخ العربي
الحديث، لكن المجدد هو ممارستها لأعمال
العنف وحلوة الطرح الذي يقوض استقرار
المجتمعات العربية، ويرجع التقرير ذلك إلى
غياب الديمقراطية واحتمار السلطة وتغيب
الرأي الآخر وعدم الاهتمام بالحد الأدنى من
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل
الأزمة التي تعانيها الشعوب العربية تحت
ضغط شروط صناديق الإقراض الدولية ولجوء
السلطات العربية إلى العنف المضاد والمراقبين
الاستثنائية والقمع بما يؤثر على الاستقرار
والتنمية.

٧- **اضطراب مظاهر العنصرية
الجديدة في أوروبا ضد المواطن
العربي:** حيث رصد التقرير مظاهر تصاعد
الاشكال الاجتماعية والممارسات السياسية
المضادة للمواطن العربي في أوروبا واستفحال
نفوذ الجماعات العنصرية هناك إلى حد دخول
البرلمانات وبث ثقافة اجتماعية وسياسية في
هذا الإطار ضد المواطن العربي وبادعاء
مواجهة الإسلام.

٨- **أطراف الحركة العربية لحقوق
الإنسان:** سواء بالنسبة لتحديد استراتيجيات
عمل الحركة أو تقسيم العمل مع المنظمات
المحققة الشعبية الأخرى أو بتوفير المعلومات
وتبادلها أو تأكيد مظاهر التضامن والتساند
فيما بينها إذا أمزأت أي منها.

٩- **أكدت الوثيقة الختامية على تراث
مبادئ حقوق الإنسان وأهمية احترام حقوق
الأقليات والمراة والمهاجرين والرفدين، كما
أكدت على دفع آلية دولية لدعم حقوق
الإنسان مثلة في محكمة جانبية يمكن الرجوع
إليها، وإنشاء آلية دولية لمتابعة انتهاكات
الجماعات غير الحكومية، لمبادئ حقوق
الإنسان...**

١٠- **مشاركة التيار العام في حركات
حقوق الإنسان الدولية بشأن المطالبات بتعيين
مفروض سام لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة
مثل مفروض اللاتين يكون له حرية أكبر في
الحركة والاستجابة لحالات انتهاك حقوق**



بعد ٤٠ عاما...

أول مؤتمر علني للحزب الشيوعي الأردني

خاب فيه الاتحاد السوفيتي وما هو الأردن يفتح ذراعه للشويعيين، ويعلن مؤتمرهم رساما على جبين الديمقراطية.

وحيت نقاع كل من انتصر للديمقراطية والحقوق الدستورية، وحق الإنسان في الاعتقاد والتفكير والتعبير، وأيد حق الحزب الشيوعي في النشاط العلني، وعلمه في المشاركة في الحياة السياسية الأردنية.

ثم ألقى يعقوب قزاهين الأمين العام للحزب تقريره السياسي الذي أكد فيه أن الحزب الشيوعي ظل طوال تاريخه حزبا وطنيا أردنيا مستقلا، يتمسك بمصالح الشعب والوطن والأمة.

كما أكد تأييد الحزب للتحرول الديمقراطي بكل قوة وقال أنه يناضل من أجل أن تصبح الديمقراطية نهجا واسعا في الحياة السياسية وفي الممارسة الاجتماعية.

على الزئيق

وساعة عمان

هاهم الشويعيون يحثون هاساتهم للوطن، ويقضون على مبادئهم واسمهم وحزبهم وتراثهم، ويعلنون مؤتمرهم في زمن الزلزال الأكبر الذي

لحت شعاره من أجل أوسع تحالف وطني لتعزیز الديمقراطية والدفاع عن مصالح الكادحين، ومن أجل تضامن عربي كفاي في صراجه الامبريالية والصهيونية» عقد الحزب الشيوعي الأردني مؤقرو الوطني العلني الأول في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أبريل الماضي. أقيم حفل الافتتاح في قاعة المركز الثقافي الملكي وقدر عدد الحضور بأكثر من ألف شخص وحضره وزراء وتواب وأمناء عامون لأحزاب أردنية ووزراء نقابات عمالية ومهنية ومنديات عن الحركة النسوية وضيق جاوا من ١٢ بلدا عربيا وأجيبيا ليشاركوا الحزب الشيوعي الأردني هذا الحدث التاريخي الهام في مسيرته النضالية التي استمرت أكثر من أربعين عاما.

استهل الحفل بكلمة السيدة إملی نفاع التي كادت أن تُبكي الحضور حين قالت »



د. يعقوب زيادين يعرض جرد حادي (يميناً) ودارهم بن بدوي (يساراً)

ضعف المستوى السياسي والنظري
لعدد من أعضاء الحزب مما يستدعي إعطاء الأولوية لرفع مستواهم. وأشار إلى أن المؤتمر جدد عضوية لجانه القيادية وانضم ١٧ عضواً جديداً للجنة المركزية من ٢٥ عضواً كما انضم ٦ أعضاء جدد للكتيب السياسي من أصل ٩ أعضاء كما أشار إلى تشكيل لجنة رقابية حزبية لأول مرة. وكشف النقاب عن خطوة جريئة اتخذتها القيادة بإبقاء عضوية المؤتمر قائمة بكاملها لعقد اجتماعات استثنائية سنوية أو كل سنتين للإشراف على نشاطات اللجان القيادية. وعن الصعاب التي واجهت قيادة الحزب قال زيادين: لقد برزت لنا مشكلة كيفية التعامل في العهد العلني مع قوى سياسية قائمة بعد أن تخاضنا معها سنوات طويلة..

إن تعاملنا الجديد غير مفهوم من بعض الكوادر الشبابية داخل الحزب وخصوصاً مع وجود جيوب معادية للديمقراطية مازالت تقاوم نشاطها بعدة أشكال في البلاد. كل هذا بحاجة إلى دراسة متأنية ووضوح فكري وعمل جاد لتخطي كل هذه الصعاب، ومع ذلك فإن آماتنا كبيرة لتحقيق أهداف حزبنا الوطنية المنسجمة مع أهداف شعبنا مستدتين بذلك إلى الاحترام والشقة التي يتمتع بها حزبنا في أوساط جماهيرية واسعة الأمر الذي لسمناه من خلال مؤقرانا العلني الأول حيث شهد إقبالاً جماهيرياً واسعاً.

قبل الانتخابات النيابية التي ستكون حدثاً بارزاً في حياة الأردن ومستقبله. وفي لقاء سريع مع د. يعقوب زيادين الذي أعيد انتخابه أميناً عاماً للحزب الشيوعي مرة أخرى وحصل في انتخابات اللجنة المركزية على أعلى الأصوات حيث حصل على ١٥٢ صوتاً من أصل ١٦٥ هم الذين أدلوا بأصواتهم قال زيادين: أخيراً نجحنا في عقد مؤقرانا الوطني العلني الأول منذ مايزيد عن أربعين عاماً من العمل السري، وتخطينا صعوبات جمة بعد الزوال الضخم الذي أودى بالمتطوعة الاشتراكية سابقاً، وبعد أزمة الخليج وماراقفها من مأسى وجرائم، بالإضافة إلى أعمال التمرد الداخلية والانعكاسات الفكرية، ورغم كل ذلك فقد حافظنا على حزننا بعمرائه التضاملي الكبير، وبأسسه، وبمنطلقاته الفكرية كما أكرمنا المصادقة واحترام الجميع.

وأضاف ورغم كل ذلك فإن الانتقال إلى العمل العلني يعد أعوام طويلة من العمل السري يحمل معه الكثير من الإشكاليات علينا مراجعتها بحذر وبيقظة ووعي فهناك متطلبات عديدة تقدم بها أعضاء المؤتمر وهي تفوق مقبرة الحزب على تنفيذها. وهناك اعتزاز الشقة بالليارات وبسبب الأخطاء الفاحشة والانتهاكات المتعددة والتي يمكن فهمها لأمّا. وقال لقد كشف المؤتمر الذي انعقد على عجل الكثير من السبلات في العمل مثل

وأكد زيادين أن الشيوعيين الأردنيين يحترمون المعتقدات الدينية للمواطنين ويقرون بالتعددية الفكرية والسياسية. ودعا إلى بناء أوسع تحالف وطني لحماية الديمقراطية وتمصيتها واعتمادها كنهج ثابت لأربعة عنه.

وواصل المؤتمر عقد جلساته في قاعة فندق «حمون» على مدى يومين متتاليين، ناقش المؤتمر خلالهما مشروع البرنامج السياسي والميثاق وأبدي المؤتمر ملاحظاتهم على الوثيقتين، وأجسروا تعديلات على نص الفقرات، وقدمت المناطق تسع مداخلات هامة، أثارت بعضها نقاشاً حاداً في بعض الأحيان، وأرجأوا مناقشة النظام الأساسي إلى المؤتمر الاستثنائي عقده في وقت قريب.

وانتخب المؤتمر لجنة مركزية من ٢٥ عضواً بينهم ٥ نساء. كما انتخب ٦ مرشحين لها ٩ أعضاء للجنة المراقبة الخيرية بينهم امرأة ودخلت اللجنة المركزية لأول مرة حوالي ٥٠٪ من أعضائها.

الطريقة التي تم بها الترشيع
للجنة المركزية ولجنة المراقبة أثارت بعض ردود الفعل لدى بعض أعضاء المؤتمر حيث قام زيادين بطرح قضية تضمنت أسماء المرشحين للجنة المركزية وقائمة بأسماء أعضاء لجنة المراقبة وأعطى الحق لمن يرغب بترشيح نفسه لأي من اللجنتين.

وكانت رغبة بعض أعضاء المؤتمر أن لا يكون هناك قائمة محددة وأن يجري الترشيع فردياً. ومع هذا فإن عدد الذين تقدموا بالترشيح بأنفسهم للجنة المركزية لم يتجاوز ٨ أعضاء فاز إثنان منهم كمرشحين.

أما الذين ترشحوا لعضوية لجنة المراقبة سواء من القائمة أو من الترشيع الفردي فقد بلغ عددهم (١٥) مرشحاً، وقاز بعضويتها اثنان من خارج القائمة المقترحة.

وفي ختام المؤتمر صدر بيان أخذ شكل وصف الزائف أكثر من التحليل ولم يستطع أن يقدم دراسة معمقة عن واقع الأردن. وشعباً كانت الملاحظات فإن مؤقرانا الحزب الشيوعي الأردني يمتلي أول مستقر بعد الترخيص بقيام الأحزاب، وهو حدث هام في حياة الأردن السياسية من حيث تشييته للتعددية السياسية وعقد في المركز الملكي وهو مكان انعقاد مؤقرانا القمة العربي، والأهم من كل هذا أنه ثبت وجود حزب ذي هوية محددة. كما أن ترقيته كان مناسباً لأنه جاء



فاطمة إبراهيم
رئيسة المؤتمر
وتكريم متبادل

نساء أفريقيا يطالبن بالمساواة والمشاركة في مركز اتخاذ القرار وتغيير القوانين المتحيزة ضد المرأة

حين تطل في عيون المغربيات لأول مرة تنفرج أساورهن وتبرق عيونهن ويتبسمن لك .. كان هذا هو الانطباع الأول .. وفورا وبدون مقدمات يبدأن في طرح قضاياهن ويحاصرتهن بسيل من الأسئلة حول وضع المرأة في مصر .. مصر في قلوب المغاربة رجالا ونساء وتجربة الحركة النسائية المصرية الرائدة هي شاغلهم الشاغل .. يقرآن يشفق كل ما يكتب حول مصر ويحملون دائما معهم جريدة الاحالي ومجلة اليسار وأدب وتقد ..

وقد فرجت فورا وصولي بسؤال حول قضية لوسي أوتين والفساد داخل أجهزة الدولة .. أما تكثير والدكتور نصر حامد أبو زيد في الجامعة المصرية فقد أثار كثيرا من الاستياء بين أوساط المثقفين . مصر بالنسبة للمغرب هي القلب وعندما يتحول الانسان إلى رمز للوطن يصعب الدور الذي يلعبه صحبا جدا . فقد تحولت مملكتو اتحاد النساء العظمى - عتبات فريدة أمينة الميزة - في المؤتمر الافريقي

للمنظمات النسائية فسير الحكومية والذي عقد بالرباط في الفترة من ١١-٩ أبريل إلى رمز لكل نساء مصر .. عقد المؤتمر في قاعة الرياض للمؤتمرات بالرباط وحضره وفود من شمال وغرب أفريقيا تمثلين بلادهم مثل السنغال - موريتانيا - مالي - بوركينا فاسو - تونس - الجزائر - المغرب - السودان - مصر ..

بالإضافة إلى أكثر من جمعية واتحاد للنساء داخل المغرب منهم الاتحاد العملي النسائي المنظم للمؤتمر والذي قام بدور رائد وفعل لانهج المؤتمر بقيادة لطيفة الجهادي رئيسة الاتحاد وأهرو العلوي العقل المنظم ومنسق المؤتمر وفاطمة الزهراء ديناير العمل النسائي الحركي .. وغيرهن كثيرات من جريدة 8 مارس التي قامت بدور رائد في طرح كثير من القضايا النسائية قبل انعقاد المؤتمر .. منها ضرورة تغيير وقانون الاحوال الشخصية وعدم التمييز بين النساء والرجال وقضية الفساد داخل السلطة في المجتمع المغربي وعلى رأسها قضية المصيد ثابت الذي قام بالاعتداء واغتصاب حوالي ١٥٠ سيدة !!

كما حضرت جمعيات واتحادات نسائية مغربية للمشاركة في المؤتمر مثل الجمعية الديمقراطية لنساء العرب - منظمة المرأة الاستقلالية - جمعية النساء العظميات - جمعية الاندفاع النسائي وفاس - لجنة الصحليات المحرفات - الجمعية المغربية لحقوق النساء - جمعية التضامن النسوي - القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي - القطاع النسائي للحركة الشعبية - القطاع النسائي لحزب الطلبة وعدد كبير من الاتحادات والجمعيات النسائية المغربية .

في الجلسة الافتتاحية تم انتخاب فاطمة إبراهيم رئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي رئيسة للمؤتمر وقد تم انتخابها بالإجماع تكريما لنضالها وتكريما للمؤتمر بعرض فاطمة إبراهيم فكان التكريم متبادلا . أعقب ذلك كلمات الافتتاح للسيدة حليلة الورزازي رئيسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والتي أكدت على ضرورة إدراج حقوق النساء في أجندة منظمة حقوق الانسان وعلى ضرورة مشاركة المرأة بنشاطية أكثر حيث أنها تظل نصف المجتمع ..

قدمت بعد ذلك أريان برويه عن المركز الدولي لحقوق الشخص والتسمية الديمقراطية كلمة أكدت فيها اعتبار هذا المؤتمر الذي يقبل شمال وغرب أفريقيا مؤقرا فخصه بالحق في حق الانسان الذي سيعقد في ليهنا في شهر يونيو القادم وأهمية طرح قضية حقوق المرأة باعتبارها حقوقا للإنسان، كما أكدت على أن جميع حقوق الانسان السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت أدوات حماية تطبق على النساء والرجال على حد سواء.

كما أشارت إلى الاعتصام الذي تعرض له النساء في الحروب العاترة في يوغوسلافيا والعنف الذي يمارس ضد النساء ابتداء من العنف الزوجي إلى عدم المساواة.

بعد ذلك قدمت فاطمة ابراهيم تقرير السودان حول أوضاع النساء .. وقد أكدت من خلاله على الاضطهاد والحرمان الذي تتعرض له المرأة في البلدان الإسلامية حيث كثرة الدعاوى بمعودة المرأة إلى المنزل وحرمانها من حقوقها المدنية وأكدت على أن الاسلام أعطى المرأة كافة الحقوق وأصلها وكرمها في الوقت الذي كانت فيه المرأة الأوروبية

منامات فريد (مصر)

تعرض مندوبى تونس والجزائر

مضطهدة في ظلام القرن الوسطى
.. وقد أكدت كذلك على ضرورة توفير الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في العيش والتعليم والعلاج نساء ورجالا وضرورة محو أمية النساء حيث لا يمكن أن تطالب بتطوير بالرجل في اتخاذ القرارات والمشاركة في وضع القوانين .

تلى ذلك عرض التقارير من الوفود المشاركة فقدم وفد تونس تقريرا واقيا حول ضرورة تطوير التشريعات الخاصة بحقوق النساء وإعادة النظر في القوانين مع تحسين اوضاع النساء بما يسمح لهن بممارسة حقوقهن دون أي تمييز ثم جاء تقرير الجزائر والمغرب الذي أكد على أن غياب النساء من الساحة السياسية وتهميشهن لهن مرتبطا فقط بخصوصية اوضاعهن الاجتماعية وسيادة العقلية الأبوية بل كذلك بالاختلالات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تنعكس على دورها في التعليم والصحة والعمل .. كذلك أكد التقرير على أن وضعية النساء المغاربيات مهددة بتهديد التيارات الظلامية والأفكار الرجعية .

ثم عرضت تقارير السنغال وموريتانيا وبيوركينا فاسو ومالي



لتؤكد على ما جاء قبل . وعرضت عنامات فريد تقرير مصر الذي تناول أربع قضايا ..

* كانت القضية الأولى في التعليم وانتشار الأمية بين النساء التي وصلت إلى حوالي ٩٢.٥٪ وازدياد هذه النسبة عاما بعد آخر في ظل غياب سياسة تعليمية صحيحة، والافتاء الواقعي لمجانية التعليم، وسقوط النساء نهبا للغارات والجهل، وتلك الردة السلفية التي تتادى بتفشيها عن المشاركة الفعلية بتجهيلها .

* القضية الثانية تخص اهتراك المرأة في النشاط الاقتصادي حيث إن الحركة الوطنية لا يمكن أن تحقق إنجازا في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمحاضري دون مشاركة حقيقية لقوى المرأة المصرية، ورغم ذلك فإن حجاب البطالة بين النساء يصل إلى ٩٠٪ وبذلك يحرم المجتمع المصري من قواد الحقيقية ومن المشاركة الفعلية للمرأة التي تشكل نصف المجتمع. ورغم ذلك فإن نسبة العمالة النعالة بين النساء لا تتساوى بالرجل في الترقى إلى الوظائف العليا أو في الأجور رغم خاكتها

* أما القضية الثالثة فكانت قوانين الأحوال الشخصية التي شهدت انكساسة شديدة بعد إحداث بعض التغييرات عليها

عام ١٩٧٩ ولا زالت المرأة المصرية تعاني من القوانين المجحفة مثل قانون الطاعة وتعسف الزوجات والجنان واستمرار نظام التستين في ظل غياب قوانين تحمي النساء

بالخصخصة والربامة والاخيرة كانت المشاركة السياسية حيث تقلص دور التصيل البرلماني للنساء نتيجة للناخب الثاني المعادي لمشاركة المرأة في صنع القرار السياسي والتي يلعب فيه رجال الدين المحافظون دورا بارزا للتشكيك في أهليتها وأعتبارها هوهة مما أدى الى تراجع مشاركة المرأة السياسية نسبة وعددا في الأحزاب الكبيرة والصغيرة

ثم عرضت مندوبة اتحاد النساء التقدمي الدور الذي يلعبه الاتحاد في توعية المرأة المصرية بحقوقها والمطالبة بضرورة منح الجنسية لأبناء الأمم المصرية أسوة بالرجال ولا تكال القوانين بكيالين كما أكدت على ضرورة مواجهة الفساد والارهاب وقضية بيع القطاع العام، كذلك طالبت برفع الحصار عن العراق ولبيها وضرورة إيقاف اغتصاب وتشريد النساء في البرينة والهرسك وضرورة عودة المهجرين الفلسطينيين إلى بلادهم .. وأكدت مثاقلة فريد في المؤتمر على ضرورة خلق منظمة نسائية ديمقراطية مصرية تجمع كل الانجماحات تحت برنامج عمل واحد لمواجهة تلك الردة السلفية وضرورة مشاركة النساء في كافة المجالات.

وقد قبول تقرير مصر بالتقدير الكامل وتم اختصار بحلة الاتحاد النسائي التقدمي نائبة لرئيسة المؤتمر وكذلك الاغت دودة محفوظ نائبة من تونس.

انقسم المؤتمر بعد كلمات الوفود الى ثلاث لجان

* لجنة لمناقشة أوضاع النساء في أفريقيا.

* لجنة الاولويات .

* لجنة الاستراتيجيات .

وبعد مناقشة تقارير اللجان أصدر التقرير النهائي والتوصيات والتي ركزت على القضايا التالية:

أولا :في نطاق الاسرة

يخضع قانون الاسرة في العديد من البلدان الافريقية لقوانين مجحفة بالنسبة للمرأة وفي صالح الرجل ولهذا يقتضى مراجعة هذه القوانين على أساس تغيير القوانين المتعممة بالتمييز ضد المرأة وكذا

اعتبار الاسرة وظيفة اجتماعية يتحمل أعباءها الرجل والمرأة في المجتمع.

ثانيا : في نطاق المجتمع

تحتل المرأة الافريقية موقع الضحية الاولى لكل أوضاع الهيمنة وأشكال الاستعمار الجديد وما ينتج عنه من التخلّف وانتشار الفساد والابادة والجماعات وتؤيّف الحروب والنزاعات الاقليمية وهذا يتعكس على وضع المرأة حيث لا تستمتع بنفس فرص العمل أو بالاجر المتساوي وتتخطف القرى النسائية في الصل الزاوي غير المأجور .. كذلك لا يتم اشراكها في وضع السياسات والقوانين وفي مراكز اتخاذ القرار الذي تحصل تهماته السلبية لمحجها في شروط انعدام الديمقراطية وما لذلك من انعكاسات على استمرار ارتفاع الاسية واقتفاء الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية .. كذلك الارهاب الفكري باسم الدين وتكريس هذه الارضاع من خلال الشكافات والتقاليد ووسائل الاعلام التي تكرر التمييز النطلي بين الجنسين .

ثالثا : الاولويات

أجسعت المؤتمرات على أن تحسّق

فاطمة ابراهيم:

الاسلام

أنصف المرأة

وكرمها

وأعطائها كافة الحقوق

عنايات فريد:

المرأة المصرية

تتصدى للارهاب والفساد

وبيع القطاع العام

الديمقراطية هو الدامل الصحيح لحصول النساء على حقوقهن وتنبذ كل اشكال التمييز الموجه ضدهن معنلا ببدأ شمولية حقوق الانسان وتساكها غير القابل للتعزئة.

رابعا :الامية

يعتبر محور الامية وفق خطة تدريجية وبناء على استراتيجيه محددة، التعدي الاول الذي يواجه شعوب أفريقيا.

كما أكد المؤتمر على ضرورة مشاركة المرأة في مراكز اتخاذ القرار سواء داخل الأسرة أو على مستوى الأجهزة الحكومية أو المنظمات غير الحكومية سياسية أو ثقافية أو اجتماعية.

وأخير إقرار التنمية بفهمها الشامل كضرورة لتحقيق تنمية حقيقية في أفريقيا والتقصيا على جميع أشكال الهيمنة الاستعمارية والسيطرة على الاقتصاد البلدان الافريقية في كافة أشكالها ومراجحة خطر الإبادة والموت الجماعي.

ثم تليت التوصيات ومن بينها توصية تعطي للأمم المتحدة الحق في اتخاذ قرارات حاسمة ضد أي حكومة شبت انتهاكها لحقوق الانسان رجالا ونساء تصل إلى حد المقاطعة التجارية والحصار الاقتصادي وقد اعترضت مندوبة الاتحاد النسائي التقدمي على إعطاء الأمم المتحدة هذا الحق في الوقت الذي نطالب فيه برفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي والليبي.. فكيف نطلي الأمم المتحدة حق التدخل في شؤوننا الافريقية في وقت تكال فيه القوانين بكيالين حيث يرى العالم كله ما يجري في البرينة والهرسك من إبادة واغتصاب وإراقة دماء المسلمين تحت سمع وبصر الأمم المتحدة ودون تدخل منها ..

كما يجري يرميا قتل شباب الانتفاضة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة دون تدخل أيضا منها وأيد العديد من الوفود المشاركة هذا الرأي وعرضت مندوبة الاتحاد اقتراحا بديلا بتكون منظمة أفريقية من النساء والرجال لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بحماية حقوق الإنسان في بلادها.

كما شملت التوصيات أيضا إقناع الحكومات بإضافة برامج تعليمية حول حقوق الإنسان ومساواة المرأة وشاهضة كافة أشكال العنف والارهاب والتطرف باسم الدين وعدم اعتراف الأمم المتحدة بأية دولة دينية أو عسكرية.

واختتم المؤتمر الأفريقي للمنظمات النسائية غير الحكومية أعماله مجددا بحضور مؤتمر فيينا لحقوق الانسان.



التصدي «لحزب المارلبورو»

أحمد الخيسى

رسالة موسكو

ما أراه من حراسة لا يتلصها إلا الدبابات والمدافع. وعندما صمدت إلى صديقي- وكان شاباً مثقفاً رقيقاً آخر مرة رأيته فيها- وجدته يلف حول خصره حزاماً جلدنياً يتبدل منه جراباً مسمدس، وعلى مكتبه كمية من الدولارات وكمية أخرى من الروبيلات، ورجبى بي وأنا أستمع دهشيتي. وعندما سألته عن سر كل ذلك قال لي أنها «المافيا» التي تطارد الآن كل شركة تنشأ، وأنه اضطر للاتصال بالشرطة التي عرقته بالمافيا الشرعية التي تدخل هذه المنطقة في حمايتها، وأن قيادة المافيا جعلت له حراسة، وتصحته بالأيتحرك دون مسمدس، هو وأعوامته في الشركة. وعندما قبرت أن أنصرف، وسط المكالمات وأجواء الصفقات والعملات المالية، اصطحبني صديقي ليربى المستودعات التابعة لشركته التي استأجرها في بيت الثقافة، ووأيت قاعة المسرح وقد أزهجت صفوف الكراسي فيها إلى ركن واحد وصعدت بصناديق كروتين مصبأة بالأحذية الواردة من تركيا والهند، وأخذ يشرح لي مشاريعه منتقلاً إلى قاعة الموسيقى، فزأبت صور كبار الموسيقيين مثل تشايكوفسكي وقد سالت على الجدار، وعلق بها الضراب، وصور الآخرين وقد أنزلت إلى الأرض، بينما انسدت ملاءة قذرة على البيانو، وامشأت القاعة بدلاً من الأطفال الذين كانوا يترددون للاستماع للموسيقى بأثاث غرف النوم، والصالون، والمطابخ، وفي قاعة المكتبة تراكتت على جنب قنايل كبار المفكرين الروس معربة، وكانت أكشافهم ورووسهم تستختم

المشرد على العنوان، وهناك وجدت نفسي أمام بيت من بيوت الثقافة التي كان النظام السوفيتي يقيمها في كل حي بكل مدينة كمجمعات ثقافية ضخمة ترتفع عدة طوابق على مساحة واسعة من الأرض، وتضم قاعات للموسيقى ومسرحاً وقاعات عروض سينمائية ومكتبات، وغير ذلك. وكانت مداخل تلك البيوت وقاعاتها تنبئ على أعمدة ضخمة مستديرة من النمط الروماني، وتتدلى من أسقف تلك القاعات الخريات الفاخرة التي لم يكن للحكام أن يحملوا بها لقصورهم. وعند الدخول قابلني حرس خاص يحملون مسمدسات وهراوات، وعندما تأكدوا من أرواقي سمحوا لي بالمرور، وأنا مذهول

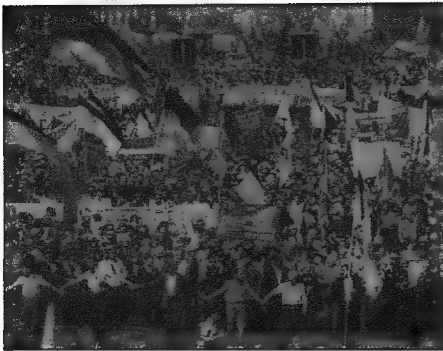
لم تكن معرفتي بذلك الرجل تعجزاؤ الحدود السطحية منذ أن كان يعمل معرجماً في «دار القدم» السوفيتية، ومع التحولات الأخيرة لم أره ولم أسمع به، حتى اتصل بي ذات مرة فذكرني بنفسه طالباً مني أن أجد له عملاً، أي عمل لأته في ضائقة شديدة يهد تسريحه، ثم تسريح ابنه الأكبر في موجات التسليح الرهيفي، ثم الفناء الشديد، ووعدته أن أحاول، فأتصل ثانية، وثالثة حتى فوجئت به- وهو رجل تجاوز الستين- يبكي في ساعة التليفون قائلاً بعريته المكسرة: يا أستاذ أحمد أفهمني.. أي عمل.. المسألة لا تحتمل التأجيل.

وأعاد للذكرتي مسألة المستعربين الذين ارتبطوا تاريخياً باللغة العربية إما فكرياً، أو بدافع عملهم، أو للاعتبارين معاً، وقد وجدوا أنفسهم جميعاً دون مصير للدخل بعد إغلاق دور النشر التي كانت تطبع المجلات والكتب بالبرية مثل «وادوجا» و«المرأة السوفيتية» و«المجلة السوفيتية» وغيرها من أقسام اللغة العربية في تولسكي ووكالات أنباء أخرى، ولا يوجد لي أي بلد أوروبي مثل هذا الصدد من المستعربين، الذين يبحثون عن مثل أي عمل بأثقة الأجور. وقررت أن أجد للرجل أي شيء، يمكنه أن يتعشيش منه، فأتصلت بكافة من أعرف من الأصدقاء القدامى الذين انجهموا للنشاط التجاري، عارضاً عليهم كافة مقترح يتقن تسع لغات صالحة للتبادل التجاري مع تسع بلدان على الأقل، ووافق أحد الأصدقاء على تشغيله، ودعاني بالمرة لزيارة مقر شركته الليبانية- الروسية المشتركة. ولم أجد صعوبة في

مقلدة لسجائر الواقفين منشغلين بحوار سريع في ششون البيزنس، بينما يواصل صديقي شرح فكرته عن مشروعه إقامة معرض لبناني في هذه القاعة للأدوات المنزلية. أما عن بقية قاعات بيت الثقافة فاستأجرتها شركات أخرى من بلدان أخرى، وخرجت إلى الشارع. ووقفت لحظة في الهواء لأتسوق من دوامة صور متلاحقة من المسدسات والدولارات والريولات وحراس المصايد... وأحسست بالشفقة على المجرم المصعوز الذي قد يتعين عليه أن يحيط خصمه بعزام ومسدس في هذا العمر دفعا عن راتبه الذي لن يتجاوز عشرين ألف روبل شهريا. أي عشرين دولارا بعد أن وصل الدولار الواحد إلى ألف روبل!

ولكن واثقة المسدسات، والأموال... لا تقل الأجرء في روسيا وحدها، ولاقل هيدرولوجيين واثني أكسيد كبريت الهواء الروسي لقط، فقد ملأت فضيحة « فيلكس كورلوف » نائب « عسكري أكاييف » رئيس قرغيزيا الأجرء في بشكيك عاصمة قرغيزيا، بعد أن قام بصفقات مشبوهة باع فيها الأسلحة للحكومة الطاجيكية سرا، ثم تبذرت الاتهامات البسيطة في دخان الاتهامات الأغنف، التي وجهها إليه البرلمان حين اتهمه هو والرئيس أكاييف « بسبب » الموارد الاستراتيجية (!) للقرغيزستان. يبلغ ٢٩ مليار روبل للأميركا، وتقدمهم القدرة الفعّالة لأمركا بطلب الصفقة المثلثة، على حد ما جاء في بيان التراب في بشكيك. وقد أراح عسكري أكاييف رأسه من صناعات البيع والشراء، فباع كل ثروات بلده مرة واحدة.

أما في جمهورية الشاشان الواقعة في شمال القفقاز الروسي، فقد بدأت القصة بالمشور على جثتي مواطنين من الشاشان في لندن، و«مسا الأخصيين» و«روسلان أوسيميف»، و«تزار بيك أوسيميف»، وأقادت شخصيات « سكوتلاند يارد » أن مجهولين قاما بعملية اغتيال لأخوين، أما التحقيقات التي قامت بها لجنة خاصة في جبروتني مخصصة الشاشان، فكشفت عن أن الأخوين كانا في مهمة خاصة في لندن بتكليف من الرئيس جوهر دوداييف وكان مسروفا أن « روسلان بيك أوسيميف » كان حتى قبل اغتياله مستشارا اقتصاديا رسميا للرئيس دوداييف، وأن الأخوين كانا يقومان بشراء



آلاف الشيوعيين يرفعون الاعلام الحمراء في مسيرة ديم النصر ببرسكو

من الأدلة بشأنها ماتضه إحدى عشرة حبة كاملة، يستشف منها كلها أن جوهر المسدسات العامرة، والأموال القذرة، يمتصحت أساسا من شرف الحكم الروسي. وأخار روتسكوي بداية إلى أن موجة الإجراء قد علت حتى لتكاد أن تفسر روسيا كلها، وأن هدم أصدمة الحكم القائم، فقد بلغ عدد الجرائم رسميا العام الماضي وحده مليوني وثلاثمائة ألف جريمة، ثم زادت هذه المعدادات هذا العام مرتين، ووفقا لحسابات الخبراء - ولأحظ أن روتسكوي هو رئيس لجنة رسمية لمكافحة الجريمة والنشاد - فإن الدورل الناجمة من النشاد غير الشرعي في روسيا تصل إلى ثلاث تريليونات ونصف التريليون روبل، أي نصف حصصة الاستهلاك السكاني من الدخل القومي. أما حجم متاثرين من روسيا من خامات قديمة العام الماضي بسبب تشابه المصايد مع السلطة، فيصل في أقل تقدير إلى ١٧ مليار دولار، وفي أكثر تقدير إلى ١٧٠ مليار دولار. وأن البهاكل التجارية المشبوهة صارت تسيطر على أربعين بالمئة من مصادر الدخل القومي. وقد نجم ذلك عن التلاحم الوثيق بين كبار رجال الحكم، مثل أندريه كوشيفيتش وزير الخارجية وبين زعماء - المافيا. وضرب روتسكوي مثالا بالمساعدات الإنسانية المجانية التي توجه إلى

النازل والقصور في لندن لحساب الرئيس، منها منزل واحد يبلغ سعره مليون جنيه استرليني..

وتأكدت تلك القصة على ضوء واقعة أخرى، عندما اتهم البرلمان الشاشاني نائب رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية المدعو « ماساداييف » بأنه المشورل عن أكبر عملية اختلاس لعائدات النفط القومي الشاشاني، إذ خرجت بأمر منه شخصيا عشرات الملايين من أطنان النفط خارج البلاد، وتم بيعها بأسعار أقل من الأسعار العالمية بـ ٢٥ دولارا لطن الواحد. وطرحت المعارضة في جبروتني تساؤلا عن « الصلابة بين المبالغ التي حصل عليها ماساداييف، وبين ما تم شراؤه في لندن من قصر للرئيس دوداييف ».

وأجبت تلك الفضيحة الصراع السياسي في جمهورية الشاشان، كما أجمعت فضيحة بيع « الموارد الاستراتيجية » الصراع في قرغيزيا، وكان المصارعان دائما هما : الرئيس، والبرلمان. وبنفس سيناريو الصراع السياسي الروسي، بل أن دخول فصائل الاختلاسات والصفقات المشبوهة كمعصر سياسي في الصراع هو أيضا مأخوذة عن روسيا التي دوت الفضيحة فيها - أو آخر الفضايح - مؤخرًا عندما فجر الكسندر روتسكوي الطيار السابق ونائب يلتسين قضية فساد النظام في البرلمان، قائلا أن لديه

روسيا في شكل مراد طيبة وأغذية والمشتول عن تزويجها الكسندر شويغين نائب رئيس الوزراء، لفسال أن لجنة تزويج المساعدات قد باعها للامشاج العجاية دون أن يصل شيء منها للمحاجين، وأنه ليس لدى شويغين أو لجنته أية وثائق تثبت كيفية تصرفهم في تلك المساعدات التي تصل لبيعتها للمباريات الرويلات، ونتيجة للتراخيص والأذونات التي وقها جايهار لصالح شركات مشبهة، كف القطاع التجاري عن أن يعود على الدولة بأية أرباح تذكر، وقد تضمنت تلك التراخيص تسهيلات ضريبية خيالية لاصور لها، بلغ حجمها ثلاثة مليارات دولار، وضرب مثلاً بزيارة رسمية للهند في أكتوبر ١٩٩٢، فقال أن هيبايف نائب وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية، ضم لوليد الزائر شخصين لاعلاقة لهما بالرد، وانحصر دورهما الوحيد بتكليف من هيبايف في تقليل سعر النفط الروس عن السعر العالمي لصالح المشرى الهندى- مما كبد روسيا خسارة وصلت للافلاين مليون دولار، أما الشخصان اللذان كانا ينطلقان برغبات هيبايف فقد نال كل منهما عن كل برميل نفط خمسة دولارات، لقاء الرساطة.

وتغرق روتسكى إلى الفساد في الجيش قتالا إن كبار الجنرالات يبيعون الأسلحة والسهارات، والذخيرة، ويهوت استغراء الضباط، بحسابهم الشخصى، لكن أوقع أسئلة الفساد تلك التي ضربها قيادات القوات الروسية في ألمانيا التي راحت على هواها تزجر الماني ومستودعات الجيش للأن يبالغ خيالية دون أن تورد كريبكا للدولة، بينما دار صراع حاد بين كل من كروهراف وزير الخارجية، وميخائيل بولقراتين وزير الاعظام السابق، والكسندر شويغين نائب رئيس الوزراء وتشوبايفس المسئول عن قطاع التخصيص على عمولة ضخمة كان المفروض أن تكون من نصيب بولقراتين لقاء بيعه المركز الثقافى الروسى في برلين لشركة خاصة ألمانية.

أما صحيفة براندا فأعلنت عما أستعدو يلتصق- حيث وهى القضية الخاصة بتسربو يلتصق نفسه في بيع « الزئبق الأحمر » هيرسم رئيسى، سرهان ما سمحه بعد سنة من بيع تلك المادة

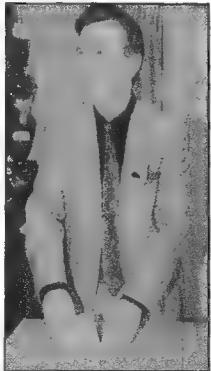
التي تستخدم في الصناعات النووية يبالغ خيالية.

وقد أدى الفساد في الدولة أولا، والأزمة الاقتصادية ثانيا، إلى أن نصيب روسيا في الإنتاج العالمى هذا العام لم يتجاوز خمسة بالمئة أي ربع نصيب أميركا، بعد أن كان الاتحاد السوفيتى، حتى عام ٨٩ ينتج ليس خمسة بالمئة بل خمس الإنتاج الصناعى العالمى بأكمله. أما التضخم المالى فوصل حد أن فبراير وحده من هذا العام شهد إصدار كحلة نقدية من الرويلات تلحق ما أصدرته الدولة خلال السنوات الفلاين الماضية صعومة منذ الإصلاح النقدي عام ١٩٩١.

ولم يكن توقيت إثارة تلك القضية من قبل نائب الرئيس صدقة، فقد سبقها صراع طويل بين يلتصق والبرلمان انتهى بإعلان يلتصق في خطاب مفاجئ، له في عشرين مارس عن عزمه على التحول بنظام الحكم إلى نظام رئاسى ليردى يطلق يده في مواجهة المعارضة، وأن أولى الخطوات نحو الجمهورية الرئاسية ستكون حل مؤتمر النواب، ووضع دستور جديد، تقرر هيئة منتخبة لذلك الغرض خصيا.

وبعد الخطاب انعقد مؤتمران طارئان للنواب، طالبوا فيها بإقالة يلتصق، أو تقليص صلاحياته على الأقل . وتواصل عمل

سيرلاتوف يلى بصره



البرلمان حتى أواخر مارس تقريبا. وفى ٣-٤ أبريل انعقدت قمة يلتصق-كلينتون التي وصلها يلتصق عدة مرات بحاس أنها كانت : « لقاء عمل اقتصادى أساسا »، بينما لاحظ مراقب سياسى كبير الوزن والقيمة هو كوتندراشوف في مقاله بالارفسيا أن ذلك اللقاء «لم يكن لقاء اقتصاديا على الإطلاق، بل أنه كان لقاء سياسيا بحتا، وإذا أروتم الدقة فإنه كان لقاء سياسيا روسيا داخليا...».

والواضح أن أميركا والغرب قد حسا في ذلك اللقاء، الرهان على ربط الإصلاحات في روسيا بشخص يلتصق، وليس بأية شخصيات أخرى، كما أن تلك القمة التي انعقدت في فانكوفر بكندا قد حسمت الرهان الأمريكى السابق الذي عبر عنه السناتور أوبرين هيتش حين قال: « إن حياه أميركا وهلم تدخلها في الشقن الروسية سيكون لا أقل من خطأ قاتل ». وقد استمد يلتصق ثقة كبيرة معنوية من قمة أبريل تلك، وكان بحاجة لذلك الدعم بعد صراعه المتك مع البرلمان خلال العشرة أيام الأخيرة من شهر مارس، وكان بحاجة لذلك الدعم قبل غرض استفتاء ٢٥ أبريل الذي كان مازال أن ينتظره. وقد حصل يلتصق على تأييد من كلينتون بإقامة نموذج الحكم الذي يجمع بين « الديمقراطية الاقتصادية » والركيزة السياسية التي تصرف تماما مساحات الحريات الممكنة، ومساحات الحرية المزعومة وأبدت واشنطن دعمها السياسى ليلتصق بهرنامج اقتصادى لدعم نظامه في حدود مليار وستمائة مليون دولار، قال عنها أحد المعلقين الروس أنها أقل مما خصصته أمريكا ذات يوم للصلب على الاضطرابات التي وقسمت بمدينة لوس ألهوس منذ فترة غير بعيدة. وفي المؤتمر الصحفي الختامى لقمة فانكوفر أشار يلتصق بوضوح إلى أنه إذا لم يحصل على الدعم المتشدد من الشعب الروسى خلال استفتاء ٢٥ أبريل فإن ذلك سينعكس على الأمن الأمريكى والأوروبى بعودة الشيوعية في روسيا. ولذلك جعل يلتصق قضية صراعاته الداخلية قضية وطنية بالنسبة لأميركا تمعدى التدخل العالمى، وطرح الصراع الداخلى للتحكيم الدولى، وأدرك المراقبين الروس أن واشنطن قد وضعت كل أوراقها في سلة واحدة مؤتقا، حتى أن معلقا كتب أن الغرب

المبادلة لوزيرى دفاع البلدين مؤخرًا.

وإذا تطرقنا للاستفتاء نفسه، سنجد أنه حافل بأشياء مضحكة كثيرة، أقلها أنه استفتاء، لا تتربط عليه أية قوة قانونية أو دستورية، وأن صيغة الأسئلة الأربع المطروحة فيه لا بد أن تؤدي إلى النتائج الناجمة عنه. فالسؤالان الأول والثاني: هل تنق في الرئيس يلتسين؟ هل تزيد سياسته الاقتصادية؟ بمحتملان الإجابة: بـ «نعم»، أو لا «لا» وإذا افترضنا أن هناك نسبة معينة أى نسبة لا يهم، متفوق نعم- خاصة أن يلتسين حزين من ملاك الأكشاك التجارية الصغيرة- فإننا سنجد أن السؤالين يحملان إمكانية إيجابية صا، عند الرد عليهما، أما السؤال المتعلق بالبرلمان: هل أنت مع إعادة انتخاب النواب؟ فإن الإجابة المثلى عليه في أفضل الأحوال هي «لا» وهو رد لا يضيف شيئًا إيجابيًا بالنسبة للنواب. لقد صيغت الأسئلة الخاصة بيلتسين بحيث تتضمن الإجابة عنها بـ «نعم» في أسوأ الأحوال، بينما صيغت الأسئلة المتعلقة بالنواب بحيث تتضمن «لا» في أفضل الأحوال. وإذا تركنا هذه الأنساب التي يتخصص فيها بعض كبار المستقلين، سنجد أن المحكمة الدستورية قد خاضت لعبة أسف بكمية عندما قررت احتساب الأصوات بالنسبة لأسئلة الرئيس ليس على أساس مجموع المقيدين في قوائم الانتخابات، ولكن على أساس مجموع المشاركين الفعليين في الاستفتاء يوم الاستفتاء، وبالتالي فإذا شارك فقط خمسة مواطنين، وقال أربعة منهم نعم ليلتسين، لحسب له أنه فاز بتسعين بالمئة من الأصوات! أما الأسئلة بإعادة انتخاب الرئيس والنواب، فقررت المحكمة أن تحسب الأصوات فيها على أساس مجموع المقيدين! لأن الجميع كانوا واثقين من أن الناس لن



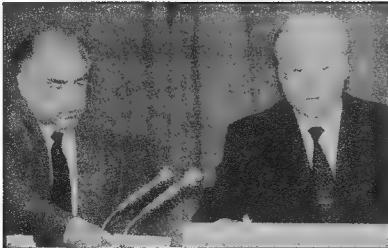
روتسكى يذلى بصوته

روتسكى كان مرشح المعارضة لاستلام الحكم بأعباءه نائب الرئيس دستوريا، وقد أشار الكثيرون لذلك بهدوء حين قالوا: فليرحل الرئيس وسيتولى نائبه السيد روتسكى القيام بمهام الرئيس حين إجراء انتخابات. لكن زيارة يلتسين لأمريكا مثلت ضربة واضحة لم تستطع المعارضة أن تتفادى آثارها لأن المعارضة التي مضت مع الرئيس على طريق الإصلاحات الرأسمالية تعرف أن التراجع لم يعد ممكنًا. كما أن العقلم للأمام بدون رضا واشتطن مستحيل، خاصة بعد التدهور الاقتصادي والسياسي والتحالف العسكري بين البلدين، الذي ينتقل مؤخرًا للتنسيق في عمليات مشتركة بمشاركة روسية مباشرة، تتضح في البلقان، ودعمها الزيارات

بكامله أكد يلتسين أنه يقف معه، وأن مسئولا أمريكا كبيرا صرح بقوله: «إذا قام يلتسين بتحديد عمل البرلمان فإن هذه الخطوة لن تعد بالضريرة خطيرة معادية للديمقراطية. أما إذا قام بعد ذلك بالزج بأصدقائه كسيرة في السجن، وجرى عمليات سفك دماء، فإن تلك ستكون حالة مغايرة قامة» «ولأنا هنا من مستشارة الموقف الأمريكي المؤيد ليلتسين يتوقف أمريكي آخر في حالة مشابهة قامة حينما قام فروخيمورى رئيس بربور بعمل البرلمان العام الماضي، فلم تكنف أمريكا باستفكار ذلك، بل وفرشت حصارا اقتصاديا على بربور. ولم تمر أيام بعد قصة فيانكوفسكى حتى انعقد مؤتمر وزراء خارجيات وماليات الدول الصناعية السبع في طوكيو ليقرو هو الآخر بتقديم دعم لروسيا في حدود أربعين مليار دولار. للمرة الأولى كتفت اليابان عن ربط المساعدات بمسألة حقها في جزر الكوريل.

وبذلك استعد يلتسين لاستفتاء ٢٥ أبريل بدعم أوروبى واسع، كما أنه كان قد ضم نفسه ولاه أهم الوزارات وهي وزارة الدفاع (الجنرال جيسارتشوف) والأمن (باراتيكوف)، والداخلية (تيرين)، وقد كشف الوزراء عن تأييدهم ليلتسين من خلال كلماتهم في البرلمان. وفي انتظار الاستفتاء فجر روتسكى تلك القضية، قبل الاستفتاء بأيام، على أمل أخير أن يتسكن من هز وضع يلتسين خاصة أن

يلتسين
يحدث
خلال
اجتماع
مجلس
الوزراء



ثلاثة أفراد سقطوا صلبة-هتسا
أجرى اشتعاله الأول من مايو دماء
سحابة مظاهرة وصاتقى من رجال
الشرطة تولى أحدهما.

ثم لماذا قامت المعارضة بعد ذلك بعدة أيام
فقط باستمرار آخر للقرعة في ٩ مايو،
حاشدة من رواتها لأقل من مائة ألف
مظاهرة؟ وهو التقدير المتوسط لعدم
المظاهرين - والحكومة تدعى أنهم عشرون
ألف، وهم يدعون أنهم ثلاثمائة ألف. هل
تصلقت المعارضة وعلى أي أساس؟
إن البرلمان الذي يقف الآن في مواجهة
يلتصين، هو نفس البرلمان الذي منح يلتصين
الصلاحيات الاستثنائية من قبل، وهو نفس
البرلمان الذي وافق بكامل إرادته وبحساس
على خطة جايدار للإصلاح الاقتصادي،
أما زعيمه حيدراللاتوف، فهو نفس
حيدراللاتوف الذي مازال
الديكتاتورين يذكرون له موافقه وهو
يقتصدى «لانتلاب» اسمطس
الشعوى» على ظهر الدبابات كغفا
إلى كغف مع يلتصين.

وللحكم على هذه المعارضة لابد من
الانتهاء أولا إلى أنها خرجت كلها من معطف
النظام السياسي الراهن، وأن الحركات
السياسية كلها قد نشأت من أعلى وأن دورها
الأساسي في المرحلة الأولى كان فتح الثيران
على النظام الشيوعي السابق، الأمر الذي
استلزم - حينذاك - فتح كافة نوافذه «العلنية»
ضد الاشتراكية. وقد انتهت هذه
المرحلة «بأصبح من اللازم الآن الانتقال إلى
مرحلة «ديمقراطية» أخرى. من ناحية أخرى
فإن تعديل شكل الحكم السياسي السابق الذي
تسلط عبر مؤسسات محددة كالمكتب
السياسي واللجنة المركزية وجهاز المخابرات
والشرطة، إلى شكل آخر يوائم «الاحتصاد
الحرة» ويساعد على فرة عضلاته بحرية، أدى
إلى ضرورة الأخذ بشكل الحكم السياسي
الغربي وتقسيم السلطات لتشريعية وقضائية
وتنفيذية. وكان لابد للمركز الشيوعي
الحاكم - المهادر إلى البيروسكرويك - أن
يعتز، وأن يتقسم، وأن يفت من طابعه
المركزي وأن يلا الكشاك الجديدة للحكم.
وعلاا السنة الأولى من مايو ١٩٩٠، حتى
انقلاب اغسطس ١٩٩١ ولدت الدولة الروسية
المستقلة خلال هذا العام من باطن الاتحاد
الشيوعي بحرس يعلن استقلال وسيادة
جمهورية روسيا الاتحادية في مؤتمر النواب
الروس الأول، الذي انتخب يلتصين رئيسا له،
ولم تمر شهر حتى أصبح يلتصين رئيسا



مظاهرات ورساجات في شوارع موسكو

هاد بعد عامين لحصل لقط على
٣٥ مليون صوت بخسارة عشرة ملايين.
ولكن يلتصين على حد تصريح لموسوي
سكانكفتش مستشار الرئيس حقق
«فوزا» معنويا يمكنه من التصرف بثقة كحكام
لروسيا، وفي كل الأحوال كان الاستفتاء
إشارة لنقل الطرفين في العرسل لاتفاق ما..
حول ماذا؟ وإشارة إلى أن الخصمين يتفان
بالصرع من داخل البرلمان إلى قوة أخرى لكي
تقوم بالتحكيم فيما بينهما..
فما الذي جر الطرفين لهذه المحصورة
المستحكمة؟

ولماذا أجرى البرلمانيون استفتاء آخر
بمظاهرات الأول من مايسر عتدما قهروا
الحجوج من البرلمان إلى الشارع،
واستبدل جبر الأقلام الصحفية الذي سأل وحده
في الاشتباكات السابقة بدما - المظاهرين
الحية؟

ولماذا ألقى الطرفان جانبا بالمجازرات
الكلامية وامتشقا العصي وتقاتلا بالأحجار
وأحراق السيارات للمرة الأولى منذ الإعلان
عن البيروسكرويك عام ٢٨٥؟

لقد ظلت البيروسكرويك انقلابا سلميا
أبيض دخل الكرملين (انقلابا يعني الوصول
بالانجهاات القائمة المتراكمة للزروتها)، وكانت
أشد مراحل الانقلاب عتقا هو تقبيلية ١٩
اغسطس منذ عامين، ومع ذلك فإن هذه
اللفظة لم تكهد روسيا من الحساتر إلا

بشاركوا أصلا بعد أن أنهكتهم
الصراعات السياسية العقيمة، وأن
أحدا لن يتمكن في هذه الحالة من تشكيل
أغلبية يمكنها المطالبة بإعادة انتخاب الرئيس
الروسي والنواب، وعلى هذا النحو حسمت
المحكمة الدستورية نتيجة الاستفتاء. قبل
وقوعه وهي : بقاء يلتصين مكانه
معززا بدهم معنوي، وبقاء المؤثر
مكانه معززا بفشل معنوي، دون أن
يكتسب أيهما قوة القانون، وعلى أية
حال فإن الاستفتاء لم يكن انتصارا من أي
نوع ليلتصين - فقد قاطعت الاستفتاء
أربعين مقاطعة من ثمانية وثلاثين
مقاطعة ووسية إدارية، كما كانت معظم
الأصوات التي حصل عليها في المدن الكبرى
حيث تنتعش الحركات السياسية، وأكشاك
التجارة، وعصابات ألافيا، كما تعرض
الاستفتاء لأنواع من الحرق والانتهاك
الدستوري وفقا لشهادة أعضاء اللجنة الدولية
لمراقبة مجرى التصويت، ولم يدحض رئيس
لجنة الاستفتاء كازاكوف ذلك، لكنه قال إن
الاستفتاء بشكل عام لم يشهد عمليات
انتهاك لفظ للقواعد المعمول بها الأكثر من
ذلك أن الاستفتاء جرى بعد عامين تقريبا من
وصول يلتصين للحكم، كان القروض أن تزيد
خلالهما شعبيته، ولكن يلتصين الذي
حصل عند انتخابه رئيسا عام ٩١
على أكثر من ٤٥ مليون صوت،

للدولة المتسلخة في يونيو ٩١، مع ظهور استقلال مائال للصمهوريات الأخرى، ومع ظهور مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة التشريعية (البرلمان). ارتفعت أقسام المركز الحاكم السابق بالقسم السلطة، وحلها ارتفعت بالقسم الجزء الأكبر من الفسروات والأرباح، ولم يكن الحزب الشيوعي هو المبادر للجهوم على يمينين، ولم يكن البرلمان، ولكن يمينيين هو الذي انتفض بعد شهر واحد من حكمه في ٢٠ يونيو على الحزب بمرسوم يحل وقت نشاط الحزب مما أدى - إلى حد كبير - بالقيادات السابقة باعتبار أن تلك محاولة لانتفاص حقوقها، ومن ثم انزلت في مصيدة انقلاب أغسطس كمحاولة لإعادة التوازن السابق إلى حالته الأولى، كانت موازين القوى قبل بالتحديج في ظل القسمة لصالح يمينين، ومؤسسة الرئاسة، بينما فقد الآخرين الحزب الذي أيد البيروسترويك، ثم تقيدوا المركز السوفيتي بسقوط الاتحاد. وبعد أغسطس عثت أصوات كثيرة تحذر يمينيين من الاستغراق في مطاردة الأشياء، وملاحقة كل شيوعي أيا كان.. حفاظا على الزوايا والسلام الاجتماعي. وكان وراء سكوت يمينيين عقد غير معلن بين الطرفين - في صراعين على السلطة على الطرفين نحو نفس الإصلاحات - عقد بأن نفس الكرادل القديمة الشيوعية الوسيطة والإدارية بالتخلي عن الشيوعية وأن تدعم يمينيين، مقابل ألا يسر هو الآخر المكاسب والاستثمارات التي نعمت بها تلك الفئات في عملية الإصلاحات، بحيث يمكن لهم أن يستغلوا في نفس الوقت من ملكيات الدولة، ومن عمليات الاستثمار الفردى الجديدة.

وخلال تلك السنة سيطرت الكرادل الإدارية القومية القديمة عليها على تأسيس الفتركات الاستعمارية - على حساب ثروات وأبنية وقراخيص الدولة - وقادت عملية الرخصة لصالحها. وكانت المؤسسة التشريعية (البرلمان) نصيب تلك الفئات من الحكم، نصيبها الذي تراقب وقرر هير مصالحها. ولذلك فإن فضيحة روستوكوي التي قس المسترلين المشار إليهم، تنطبق بدرجة متفاوتة على كافة التواب تقريبا.. الذين مروا وأقاموا الشراكات عبر علاقاتهم البرلمانية وتوافقت عملية تقسيم السلطة - مؤسسة رئاسة، وبران ما وجد وقتين تاريخيتين

مختلفتين وكان تقسيم السلطة أشبه بفك اشتباك يرضي الجانبين اللذين لم تظهر بينهما في البداية أية خلافات أو تناقضات تقريباً. واحتفظ الإصلاحيين بمؤسسة الرئاسة، والمؤسسات الحكومية، والتنفيذية بينما تلك المناظرين المؤسسة التشريعية وجناح الدينري والصناعيين. وفي تلك الفترة تحديدا اتخذ قرار بتجديده إعادة انتخاب التواب أي أنهم حصلوا على ضمانة بعدم المساس بنصبيهم. وكان أساس التعاقد شهر المكتوب بين النخبة القديمة، والجديدة، هو إجراء الإصلاحات دون الهتم الكامل لأسس المجتمع القائم. وعلى الرغم من الجانب الشكلي القانوني كان يعمل من مؤسسة الرئاسة ومزق التواب طرفين معاصرين، إلا أن الكلمة الحاسمة كانت لدى الإصلاحيين والرئاسة التي حملت على عاتقها مهمة التصدي للإصلاح الاقتصادي وإقامة السوق.

لكن شيئا غريبا لم يكن يتوقعه أحد الطرفين طرأ بعد عام تقريبا: إذ اتضح فشل الإصلاحيين اللويح والصرايح الراضح لتجميعهم يولهم في الحركات السياسية والراي العام، وكلما كان الإصلاحيين يزادون ضلعا، كان المحافظون يحسن موقعهم، وبأنه من الواجب إستعادة النظر في يترو الزوايا الاجتماعي، ولأنه من إضافة توزيع جديدة للمصالح والتعبير السياسي عنها، وبدا من اقتسام السلطة بروز ازدواجية السلطة من ربيع ١٩٩٢ حتى مارس ٩٢، وشهدت هذه السنة بالذات بروز الحسلاصيات بين حسيبالاوتوف ورفنسنيق دريه القديم يلمحين، وأخذت تهرأ حسيبالاوتوف تلر بعدة أشد، دون أن يملن بوضوح أبنا أنه ضد الإصلاح، لكنه يملن أنه ضد الإصلاح بهذه الوسائل. وكان للمضي نحو الرأسمالية رسائل أخرى صادقة، أو لنجسبة أوائلها النطفة.١.

ويكن التقر إن ازدواجية السلطة قد استمرت عمليا من ٨٥ حتى ٩٢، وأنها قد وصلت لطريق مسدود، أدى لتحزقن عقد الانشقاق الضمني، بعد أن أحسن المحافظين يمين من القوة دفعهم - ليس للعمل ضد الإصلاح ولكن لتصفير الإصلاح بالكامل لمصلحتهم. ولذلك خرج الطرفان من قاعة المحاورات، وقد قرر كل منهما أن يعمل بفرده، فلما يمينيين - كأنا للشعب - بغضب ٢٠ مارس، ثم الاستفتاء، ولجأت البرلمانية

بظواهر وصدام الأول من مايو، ثم التاسع من مايو، لقد عشتلاتها هي الأخرى، ولم تكسب برلمانها اقسام الحكم الشارح مصها، لكن الشوارع هي التي اندفعت وراء المعارضة، أية معارضة، مادامت تعادي حكم التواب والسلب، الذي لا يحترم فيه كبار القيادات إلا جمهورها الخاصة وصاحباتها في التزك الحارجية.

وحشد أحيانا أن تندفع الشوارع وراء أية معارضة، مادامت هذه المعارضة ترفع مطلب إقالة الحكم القاسد، ويحدث كغير أن يريق الناس دماهم لحساب الآخرين. لأن هناك شيئا ما مشترك بين ما يريدونه هم، وما تريد المعارضة من مصاعها هي الخاصة، وقد اصطدم الناس بأجسادهم لأول مرة مع شرطة النظام، لأول مرة واحتشد الناس في ٩ مايو بهذه الأعداد لأول مرة، ولأول مرة يرصد المراقبون أن تلك القوة الغاضبة كانت عامرة ليس بالشيوخ، وكبار السن الذين عاشوا بصدق على فكرة العدل، ولكن بالشباب أيضا، لأول مرة، حتى أن الشرطة التي وقتت مدججة بالسلاح في ٩ مايو تهرت فجأة دون أن يدري أحد في أي اتجاه جرى التحرك.

ملاحظة أخيرة أن ماجا عن المعارضة لا يمثل كل المعارضة، وإن كان يمثل لها، فقد تداخلت مع البرلمانية الروسية محلة البيروقراطية السابقة أصوات أخرى كثرية صادقة، واشتعلت بها أحلام كثيرة صادقة، ومعارضة واسعة صادقة وللمرة الأولى يجهر الناس ليس بمذاتهم للنظام، ولكن بمذاتهم الذي بلغ حد الاعتماد للنظام.

ولعل أهم ماكف عنه الأول من مايو، ثم التاسع، هو أن شيئا ما جديدا ينسر الآن يبط في الصراع بين البيروقراطية وراسمة الإصلاح، شيء تساقط عليه الطرقات الأولى من دماء الناس في عيد العمال، الناس الكهريون الذين يدفع عليهم مثل الترميم المعجز أن يخلصوا يهاض مصعيتهم من ويروهم في ظل القبهات والمسدسات ونهب الأموال ودخان الاختلاسات وعقلية أصحاب الأكشاك الصغيرة من حزب يلمحين السياسسي، الذي يطلق عليه المسماء في الشوارع حزب «المارلبروه».

البرلمان وإداريون ورجال أعمال...

لقد شكلت عمليات الفساد والرشوة اقتصاداً موازياً داخل الاقتصاد الإيطالي، وهي تعمل على اقتطاع نسب متوعدة من قيمة المشروعات للسياسيين والإداريين في مقابل منح المناقصات والصققات الرسمية لعدد محدود من رجال الأعمال والشركات الكبرى. واستمرت التحقيقات حتى وصلت إلى جوليوس أنديوتي وكشفت جانباً من علاقته بعصابات المافيا والتي لعب من خلالها دوراً كبيراً في عدد كبير من الجرائم والفضائح التي هزت إيطاليا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات بدءاً بجرعة الفو سورو الزعيم السابق للحزب الديمقراطي المسيحي وبقطه عام ١٩٧٨ ثم اغتيال أحد الصحفيين عام ١٩٧٩ بعد توصله إلى معلومات هامة عن اغتيال المورو ثم الجنرال كارلو ألبرتو عام ١٩٨٢ الذي أرسلته الحكومة إلى صقلية للتصدي لعصابات مافيا.

اتهام الحكومة

ورصدت الفضائح إلى الوزراء في الحكومة الاشتراكية برئاسة جوليانو أماتو التي تسلمت الحكم في يونيو الماضي، وترنعت الوزارة في منتصف فبراير باستقالة ٣ وزراء وجهت إليهم تهم خشن بهم بالرشوة والفساد.. ونقل القاضي أنطونيو دي بيجو - كاشف الفضائح - القضية إلى قلب البرلمان، وحمل الحكومة مسؤولية التأخير في الملاحقات القضائية للمتهمين رغم تضخم الملفات.

ثم طرح حزب اليسار الديمقراطي (الشيوعي السابق) وزعيمه أكيلاو رافو مسألة سحب الثقة عن الحكومة، وبدأ شبح دخول إيطاليا أزمة وزارية جديدة، وهي التي عاشت أزمات وزارية متتالية منذ نهاية الحرب العالمية حيث تشكلت فيها ٥٢ وزارة لم يعمر بعضها سوى أيام قليلة.

وسط هذه الأزمة ومع مطالبة الجماهير بالتصغير لمحرك الطبقة الحاكمة بأحزابها التقليدية والتي تقسك بزمام الحكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتضم الحزب الديمقراطي المسيحي والاشتراكي والليبرالي. تحركت لاستقصاء الفخشب الجماهيري والعمل على إدخال بعض الإصلاحات على النظام القائم فأسعدت لاستقصاء شعبي أيدته منذ البداية بعض

اليسار/العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣<٨١>

آثار انتهاء الحرب الباردة

تصل إلى إيطاليا

لويج جرين

تشهر التطورات المثيرة التي تشهدها إيطاليا منذ عدة شهور - وتشمل كشف فضائح رشوة وفساد سياسي - إلى امتداد انعكاسات انتهاء الحرب الباردة وتوازن القوى بين معسكرين عالميين إلى الدول الغربية بعد أن تأثرت بها دول الكتلة الشرقية.

هذا الاعتماد يرحى بكشف الكثير من أسرار الساسة والمساهمة في الدول الغربية، وكشف حقيقة علاقات تلك الدول براشطن ومدى التدخل الأمريكي في سياساتها.. وكما حدث في بعض الدول الشرقية فإن عدداً من الدول الغربية مهددة ببروز حركات الانفصالية بها مثل كندا.. وإيطاليا.

ولأن إيطاليا هي البلد الأوروبي الغربي الأكثر تعرضاً للتدخل الأمريكي في شئونها الداخلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد كانت أول بلد تظهر فيه هذه الحفايا والأسرار، وقد توالى منذ عام مضى كشف عدد كبير من الفضائح، وحالات الفساد السياسي والتي أدت إلى التحقيق مع ما يزيد عن ألفي شخص.

وكانت «فضيحة الفضائح» هي حالة جوليوس أنديوتي رئيس الوزراء لسبع سنوات بعد الحرب العالمية، وفي أثناء الحرب الباردة، وبمقل السياسة الأمريكية في أوروبا الغربية، وتتلخص حالة أنديوتي في الكشف عن حقيقة علاقته بعصابات مافيا التي

نشطت عقب الحرب بتشجيع من الأمريكيين في نفس الوقت الذي شجع فيه الأمريكيان أيضاً - ماديا وسياسيا - ظهور الحزب الديمقراطي المسيحي الذي حكم إيطاليا منذ نهاية الحرب.

هذه الفضائح وهذا الفساد السياسي جعلاً التصغير مطلباً جماهيرياً ملحاً، ولكن هل يتم التصغير بسهولة أم يتحول إلى صراع بين القوى الجديدة التي تساند التصغير، والقوى التقليدية الحاكمة التي تتصكك بمواقعها؟. نتج عن البداية مسلسل الفضائح التي تكشف في إيطاليا حتى الآن والتي بدأ في فبراير ١٩٩٢ بالقبض على مسؤول الحزب الاشتراكي في ميلانو بتهمة الفساد، حيث كان وسيطاً للرشوة بين الإدارات الحكومية والمقاولين الساعين للحصول على المشروعات الكبرى، وتم ضبطه وهو يتسلم ٧ ملايين ليرة.. بهذا توالى الفضائح حتى تغطي عدد المتهمين رقم الألفين بينهم سياسيون وتواب في

من ينتصر في معركة التغيير الإيطالية؟...

واشنطن شجعت عصابات المافيا، وأنشأت الحزب الديمقراطي

المسيحي

كيف أجهضت الإصلاحات الانتخابية الاتجاه الجماهيري نحو التغيير؟.

الأحزاب القديمة بما فيها الديمقراطية.

أما القوى الجديدة- وتضم أحزاب «إعادة البناء»

الشيوعي، و«الحضر»

و«الحركة الاجتماعية» (الفاشي) و«حركة

الشبكة» المنشقة عن الديمقراطي المسيحي- فقد عارضت الاستفتاء.

وطالبت بحل البرلمان فوراً والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة

رأت أنها كفيفة بأساطير معاقلة الطبقة الحاكمة التي تكشفت فضائعها أمام الشعب. وترى

هذه القوى أن النقاش حول النظام الانتخابي هو محاولة للتهرب من الانتخابات التي ستكون قاضية للقوى الحاكمة التقليدية.

ماذا في الاستفتاء؟

أجرى الاستفتاء في ١٨ أبريل، وأعلنت نتيجته في اليوم الثاني، فصادف فيه من

جديد؛ فتمثلت أهم بنوده بطريقة انتخاب مجلس الشيوخ (دوين مجلس النواب)

كخطة أولى حيث تم إقرار نظام الأغلبية بدل النسبية المطلقة وذلك فيما يتعلق بثلاثة أرباع

الأعضاء واستمرار انتخاب الربع الباقى وفق النظام القديم، ويرى المحاصرين أن هذا

التغيير لن يكن مؤثراً على الحياة السياسية مالم يحل إلى مجلس النواب.

وشمل النقطة الأخرى بإلغاء التحويل الحكومي للأحزاب والاكتفاء بتحويل

المصاريف الانتخابية. ويرى المعارضون أن الفساد لم يكن بسبب التحويل الحكومي بل

التحويل الخاص غير الشرعي القائم على فرض عمولات. وهذا التحويل سيستمر بعد قطع

الدمم الحكومي.

وشمل النقطة الأخيرة بإلغاء المشاريع الاستثنائية في الجنوب وهو يشير إلى روح

انفصالية تهدد إيطاليا بالتقسيم بين شمال وجنوب. وقد نجحت هذه الروح في تكوين

رابطات الشمال المنشقة عن الحزب الديمقراطي المسيحي.

وتتعلق بقية بنود الاستفتاء بإلغاء وزارات السياحة والزراعة والفا وصالات

وزارة المال في تعيين مديري البنوك التي تملك الدولة قسماً كبيراً من أسهمها.

وهكذا تمكنت القوى التقليدية الحاكمة من الالتفاف حول الغضب الجماهيري والرغبة في التغيير. واتخذت خطوات إصلاحية ذات

تأثير طفيف على الحياة السياسية في الوقت الذي استمرت فيه مقاومة العصابات المستفيدة

من الفساد لكي لا تترك مواقفها. وتجسد ذلك في الاتفاقيات شبه الرسمية والتي تستهدف حياة القضاء ورجال الإعلام الذين يكفرون الفساد.

ازدهار إصلاحية

ولاحظ أن الإصلاحى ماوريساني - المتصدرة على الحزب الديمقراطي المسيحي

وصاحب فكرة الاستفتاء- أظهر ازدهاراً

تتمشى مع المنطق الإصلاحى الذي اتبعه

فهيما رفض المشاركة في الوزارة الجديدة التي تشكلت عقب الاستفتاء بحجة أنها لا تجسد

روح الاستفتاء. الذي صوتت الأغلبية فيه ضد الأحزاب التقليدية في حين احتفظت تلك

لأحزاب (المسيحي والاشتراكي) بوزارات مهمة مثل الداخلية والخارجية- في نفس

الوقت تمجد بمنح الوزارة لشخص بعد ذلك عند التصويت في البرلمان.

وقد شهد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة كارلو أزيليو تشامبي- محافظ بنك

إيطاليا- دخولاً وانسحاب وزراء شيوعيين) من حزب اليسار الديمقراطي. لأول مرة منذ

١٩٤٨ حيث اختار تشامبي ٥ وزراء في الحزب لوزارات المال والمجامعت والموازنة.

وانسحب الوزراء الثلاثة من الوزارة بعد ساعات من تأدية اليمين بسبب رفض البرلمان

رفع الحصانة عن الزعيم الاشتراكي تيجو كراكسي لحاكمته في قضية فساد أزعج

ميلاتو. بينما وافق البرلمان على التحقيق معه بحرقه قانون قبول الأحزاب.

ورغم انسحاب الوزراء الثلاثة- الذي شكل ضربة قوية للوزارة الجديدة- فقد أعلن

حزب اليسار الديمقراطي دعمه للحكومة بشرط إقرارها تعديل النظام الانتخابي

والتصديق لانتخابات برلمانية في وقت قريب. في البرلمان حصلت الحكومة على تأييد

القوى التقليدية وبمينا شكل امتناع نواب اليسار الديمقراطي ورابطه الشمال عن

التصويت دعماً غير مباشر لها. وصوت ضدها ٦٠ نائباً من حزب إعادة التأسيس الشيوعي

والحركة الاجتماعية.

كشف الفساد يهدد بفضح

أسرار السياسة الأمريكية في

أوروبا بعد الحرب

أزمة الأحزاب

انعكس الصراع الدائر في إيطاليا على الأحزاب القائمة حيث أدى تدهور شعبية

الأحزاب التقليدية بسبب الفضائح إلى ازدياد حركات الانسحاب والتشقاق.

بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي فإنه يخشى العودة إلى

مصاديق الاقتراع في وقت قريب في ظل الفضائح التي طالت قياداته.

وبرزت تيارات جديدة داخله يهدد بعضها بالانفصال وتشكيل أحزاب مناطقية (انفصالية) على غرار «رابطه الشمال».

وبالنسبة للحزب الاشتراكي فقد انفسج الصراع داخله بعد رفض طلب فتح

الحصانة عن زعيمه السابق كراكسي.. وقدم عدد كبير من قياداته استقالاتهم ووصلت

الأزمة إلى قواعد الحزب التي بدأت الانسحاب منه أو احتلال مقراته والمطالبة بترحيل جميع

القيادات بين المشروطين في الفساد، وأظهر استطلاع رأى أن الحزب لن يحصل على

أكثر من ٥٪ من الأصوات إذا أجريت الانتخابات في وقت قريب.

وقد دعا الزعيم الجديد للحزب جيمس جيمس بيليفونتي إلى تفسير اسم

الحزب إلى «الاشتراكيون الأوروبيون» كما دعا إلى حل الحزب ليحل في تحالف

يساري جديد مع الشيوعيين السابقين (اليسار الديمقراطي).

حزب اليسار الديمقراطي يسدوره براجة مصاعب داخلية تفجرت عقب امتناع

نوابه عن التصويت ضد منح الثقة للحكومة في البرلمان في منتصف مايو الماضي حيث

انسحب منه فاسقون وتيقنوا أمين عام مساعد النقابة الشيوعية التي تضم ملايين

الاعضاء. وأعلن أن موقف الحزب في البرلمان هو الأسوأ بالنسبة إلى اليسار الإيطالي.

وانتهم كاتيلو أوكوتو بأنه يعمل إلى نقل الحزب والمعارضة إلى موقع المعارضة مع

القطاعات الاقتصادية والمالية وأرباب العمل. وقد انسحب من الحزب أيضاً ٣٠

تقريباً يظلون عدداً كبيراً من القطاعات المالية المنتجة.

وهكذا يدور الصراع عنيفاً في إيطاليا داخل وخارج الأحزاب بين القوى التقليدية

التي تحاول الحفاظ على مكانتها ويرى التجديد التي تحاول الخروج بالبلاد من أزمتها

الاقتصادية والأخلاقية فأينما ينتصر؟

خليل عبد الكريم

التابعون

فنحن رجال وهم رجال). ولكنهما ذهبت أدراج الرياح فمن أتوا بعده صموا أذانهم عن نداءه الجسري الباهر، ويشرح لنا الشوكاني في «القول المفيد» الموقف بجلالة بعد رحيل الإمام الأعظم (= أبي حنيفة) فيقول (أما الإمام أحمد بن حنبل فهو أشد الأئمة تنفيراً عن الرأي وأبعدهم عنه.. وقد نقل عنه ابن القيم في مرقاته كـ «أعلام الموقعين» ما فيه التصريح بأنه: لا عمل على الرأي أصلاً).

وأكمل تلامذة أحمد بن حنبل مسيرة الإتياع تارة بالإتباع وأخرى بالارتسام- كما أوضع لنا الراغب في المفردات- والانتقياد والولاء- والحادسية.. الخ وجعلوه أصل الأصول!!!

حتى تجسد «الفكر الديني» بل تحفظ وغدا من محفوظات المشايخ ولو أن أفراد الجيل الثاني أطلق عليهم بدلاً من «التابعين»: «المشكرين أو المجددين أو المبدعين..» لفسد ذلك أحد العوامل الفاعلة في تشوير «الفكر الديني» ونقله من الإستبساكية إلى الدنيا ميكية.

هم أفراد الجيل التالي للصحابة- رضوان الله تعالى عليهم- فالتابعي هو من تلقى الصحابة موقناً برسالة النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم- وصات على الإسلام واللفظ مشتق من الفعل «تبع».

وتبعه: مشى خلفه ورسار في أثره، وتلاه وحذا حذوه ووافقه على رأيه.

وفي القاموس المحيط: تبع المرأة: عاشقها وتابعها، والتبع: الطفل، وشاة وقرة وجارية متبع: يتبعها ولدها أينما ذهبت، والتابع: الولاء. وفي المعجم الوسيط: التابع هو التالي والمخادم.

وفي اصطلاح النحاة هو اللفظ الذي يتبع ما قبله في إعرابه.

ويرى الراغب الأصفهاني في «المفردات» أن الإتياع يتحقق تارة بالإرتسام وأخرى بالإتباع.

نخلص من ذلك إلى أن كلمة «التابعي» تعني من يتصف بالانتقياد والتسليم والواقعة على رأي المتبوع والمشي وراءه كالطفل، والنصيصة للشاة والبقرة، والطفل للبارية (= المرأة)، ويقسم بالولاء والحادسية

ويستحيل أن يجيء «السابق» بل هو على الدوام «التالي» و«اللاحق» حتى في الإعراب يتبع ما قبله، أي ليست له كينونة خاصة أو استقلال ذاتي. هذا التبع بهذه الإيحاءات النفاذة بل الدلالات الواضحة أثر بشدة على «الفكر الديني» في الإسلام، فهذه الصورة المجسمة ليس مسموحاً ل «التابعي» أن يكون صاحب رأي مستقل أو فكر خاص!!! وكلما ترغل في الإتياع صار محموداً وأميناً وموضع ثقة وقبول كلامه بالتجلة وعظيم الإحترام.

إذا حاول- مجرد محاولة- مجاوزة هذا النطاق فهو «مبتدع» ولو لم يخرج عن حدود الدين وموجباته: (فإن ابتدع شي لا يخالف الشريعة... فقد كان جمهور السلف يكرهونه.. وكانوا ينسرون من كل مبتدع وإن كان جاثراً.. حفظاً للأصل وهو الإتياع).

هذا ما نقله لنا ابن الجوزي في «تبيين إيليس». ولقد أدرك أبو حنيفة خطورة الوصف «التابعي» وتداعياته فأطلق صيحته المشهورة (أما إذا جئنا للحسن البصري وإبراهيم النخعي وأضرابهما من التابعين

أرقيف اليسار



عبد صالح مبروك شاهد على مذبة كفر الدوار شاهد على جريمة أبو زعبل

زيت الشيب

عندما غادرتا «عيد» وإجتاحني ندم شديد لأنني لم أجمع عنه مادة كافية لتسجيل قدر ولو محدود من تاريخه ونضاله وخبراته. ولما أبجد النفس مفتشا في أوراق القديعة عن محاضر نقاش أجريتها معه، زارني الزميل والصديق هيد الفعاج أهر هيسي وسلمني تسعة شرائط كاسيت كان «الرفيق عيد» قد سجل عليها رحلة حياته وأروعها عنده مؤقنا إياه عليها، طالبا منه أن يسلمها لي عندما يرحل صاحبها عن عالمنا.

وجلست أياما طويلة أستمع وأعيد الاستماع في إنهار وأجبال لسيرة متناخل بسيط وشجاع.. وأصل مسيرته حتى آخر لحظات حياته..

الاسم: عبد صالح مبروك

تاريخ الميلاد: ١٩٣٠

المهنة: صبي بائع خضار - مبروك

تشن- حامل نسج- محترف لثوري

الاسم الحركي: سيد

تاريخ الوفاة: ١٩٩٢

الاسرة ذات الأصل البدوي، استقرت في

حي الحدره واشتغلت بزراعة الأرض على أطراف الاسكندرية، ثم تكاثرت الأولاد.. ولم تعد الأرض تكفي الجميع فانتقلت البعض منهم من الحقل ليمتحن مهنة غريبة: تدريش أعضاء نادي اسبورتنج لتشن-

٨٤٤ اليسار/ العدد الأربعون/يونيه ١٩٩٣

عندما عمل كصبي لبائع خضار يحمل الخضار للزبائن، يطلع عشرات السلام كل يوم حاملا على كاهله الطفل خضار الزبائن، كان يحسن للمدرسة، يريد أن يتعلم، يكي يوما لأحد أعمامه، فتكفل به وأدخله مدرسة أميرية. لكن الفقر عندما يتسكن من فريسة لا يتركها، قلم يلمث سوى عدة أشهر وتشاور الأب والأعمام، في جديد، فالتعليم ترف لا يحتمله مرتب الثلاثة جنيهات التي يحصل عليها الأب.. وذات يوم دخل أحد أعمامه إلى الفصل وانتزع من هناك واقتاده إلى نادي سبورتنج ليعمل «صبي مدرب تشن»

وقأت الحرب العالمية الثانية. الاسكندرية تعرض للصف، أواخر البوليس أن يرحل الجميع، وتعي الذاكرة الطفل منظر الأب والأم والأخوة وما أمكن نقله من ضروريات. الجميع متراكمن فوق عربة كارو لتصل بهم إلى أحد القرى. الأب يأتي ويذهب ليعمل حتى سئم من ذلك وتسللت الأسرة من جسد إلى الاسكندرية فوق عربة كارو أخرى.

في عام ١٩٤٢ أصبح مدرسا وكان في الثانية عشرة، كان طفلا يترك اللعب ليلعب مع أبناء الأعمام، الأبا، يعاقبون أطفالهم فكيف يتحدرون إلى اللعب مع طفل فقير، وإدارة النادي تعاقبه فكيف يتجاسر ويلعب مع أبناء الباشوات.

كان رياضيا، وكان يفتاغ إذ يجد أن أغلب أعضاء نادي سبورتنج من الخراجات، فلماذا لا يكون للمصريين هم أيضا ناديهم. ويجمع الطفل مدرب التشن مع عدد من أطفال حي الحدره ليعتزلوا «غراب» ويهدوا أرضها ويحسرونها إلى نادي اسبورتنج والنادي المصري، بعد جلاء الانجليز عن الاسكندرية أسسوا نادي الشعلة، كان حلمه وحلم زملائه أن يفتكروا قسروشا يشتشرون بها قسراتم خضيبه «أجوان» ليلعبوا كرة قدم، جاءت القرصنة، أضراب البوليس وأصبح كل شيء تحت رحمة الناس، وإجتاحات المدينة موجهة من الهجوم على المحلات، فلا أحد يحمي أحد، وقملوها هم أيضا.. سرقوا من مقل خشب مايكفي ويزد ليعمل عوارض. لكن ضميرو يستطيع ويفرض على الجميع أن يعيدوا الأخشاب لصاحبها، الغريب أنهم أوشكوا أن يقبض عليهم وهم يعيدونها.

من نادي الشسجلة إلى نادي مصر القفاه، الرياضي قادته للسباحة، وأصبح عضوا نشطا ومتحمسا في مصر القفاه، وفي مقر مصر القفاه أصبح مرموقا، وهناك سمع لأول مرة كلمه «شعوي»، عضوان من

اسكواتش - جولف) وتخصص الأعمام في هذه المهنة، وعاشوا عيشة ميسورة. الأب كان يدير كاتين نادي اسبورتنج أيضا وعدة مقاه ومطعم، لكنه يند ذلك كله، واستقر به الحال «برساسة من بعض الارتقراطيين رواد ملعب التشن» ليعمل بإدارة النقل العام بمزبنة ثلاثة جنبهات.

الابن «عيد» تنقل مع الأب من حال إلى آخر، في البداية كان مدلا فالأب ميسور الحال ويسد للمدرسة ملجأ أكثر بكثير مما يدفعه الآخرون خمسة قروش في الشهر، كان ناظر المدرسة يذله ويحماصل معه كارتقراطي، ولكن تدهور أحوال الأب إجتاح ذلك كله. وترك عيد المدرسة وكان مطلوبا منه أن يعمل ليسهم في سد أفواه الأخوة الصغار. هو أيضا كان صغيرا، في السابعة



ميد صالح وزوجته وإبنه سحر في اليمن ١٩٨٩

وسرعان ما قام بعض الحفراء عملاء الادارة بأشغال حرائق في الشجرة، العمال جميعا يحمين العنابر وحاول البعض منهم إطفاء الحريق المشتعل في المكاتب لكن رجال الامن اطلقوا عليهم النار، مطالبين الشركة لم تحرك وتركوا النار التي اشعلوها عمداً تزيد من الاشتعال، بسرعة تشكلت جان من العمال لحماية الآلات. وحتى آخر لحظة ظلت الآلات سليمة تماماً..

وفي الصباح أي الجيش.. المدرعات حاصرت مصنع، سدت البوابات.. رسموا بالجسر خطوطا حطروا على أي من العمال ان يخطئوا.

سرت شائعة ان محمد نجيب سيجبر ليسمع الى العمال، تحركت مظاهرة من العمال المحصورين داخل المصانع نحو الاديابيه بأمل ان يستقبلوا نجيب ويشرحوا له مطالبهم.. فرق الاعتاق اثنان يتبادلان الابتسام مصطفى خميس وميد صالح. الهتافات هادية ترحب بنجيب وتطالب الثورة بحماية العمال.. وصلت المظاهرة الى قرب الخط الابيض.. وخلفه كوردون من جنود الجيش ومعهم ضابط طويل القامة عريض الكتفين عرفوا اسمه فيسما بمدو الضابط ولقاء حجازي.. المظاهرة ترددت.. كان الدور على مصطفى خميس ان يتولى الهاتف ببساطة تخطي الخط الابيض أعطى ظهره للجنود وأشجار الى المتظاهرين وتعالى.. تعالوا.. وتخطت المظاهرة الخط الابيض المرسوم بالجبر.. فقط تخطته فاستندت ايدي المسكر لتختلف

وكانت يوليوي.. واستطاعت ثورة بوليس أن تفجر في نقوس العمال أملا بالقطرة على مواجهة طاغوت الرأسمالين، واضرب عمال شركة صباغى البيضاء في كفر الدوار ومحمدات مطالبهم لتقايه مستقلة - زيادة الاجور - مكافأة سنوية - صلاوة سنوية - اجازة سنوية حضر محمود باشا شكرى، رئيس مجلس الادارة.. بعد مناقشات ممتدة وافق على مطالب العمال، فقط لاسمهم بشده لانهم وجهوا رسالتهم الى السيد المدير وقال صراحة: (الكتاب انقث في القاهرة من هنا، ولازم الطلبات تقدم باسم حضرة صاحب العزة المدير)..

عمال صباغى البيضاء أضربوا ونالوا مطالبهم، فلم لا يفعلوا عمال شركة الغزل الرفيع؟ وبذات القبات السرية تطل برأسها، وعقدت عدة اجتماعات بعضها في النادي الرياضي والأخرى في المقاهي.. تشكلت قيادة من محمد مغولى القهراوى، احمد الهياثاني - حلى الجوهري - محمود عطا الله - عبد صالح.. اتفقوا على الاضراب. ورتبوا له بحيث تبقى ودية مكانها ثم تدخل ودية أخرى فيسجتم في المصنع وديتان.

.. البعض سرب البحر للادارة، فاستمدت، نقلت اوراقها الهمة، وبدأت في استقرازال العمال، وديرت لهم كسيتا. بدأ الاضراب،

مصر الفقاء، نقاش اسمه هم حافظ، وعامل اسمه على الجوهري يتعثران لهجوم شديد لانها وشويعيان» وتجري محاولات لطردهما من الحزب، هو لا يدري لماذا وقف هو وزملاؤه من نادى الشعله معهما، وقاوسوا محاولة طردهما، وهددوا بترك الحزب جميعا اذا طرد هذان الشيوعيان..

والقريب انه لم يحاول ان يتعرف عليهما أو على أفكارهما، فقط دافع عنهما. كان لم يزل في النادي صديرا للثمن، وخاض وهو في الثامنة عشرة من عمره معركة تأسيس نقابة للنادى ووقعوا دعاري قضائية مطالبة بزيادة في الاجر، كسبوا القضية وحكم لهم بزيادة في الاجر بأثر رجعي.. تسلموا الزيادة ومعها قرار فصل.

كان لم يزل عضوا نشطا في الحزب الاشتراكي مصر الفقاء وأسهم في الايام المجيدة التي تلت الفاء. معاهدة ١٩٣٦، وتنجرت مشاعره الوطنية في المظاهرات الصاخبة، وفي هذه الاثناء وجد عملا في شركة الغزل بكفر الدوار. كانت الشركة تبحث عن لاعبي تنس ليشكلوا فريقا بالشركة وكان ذلك جواز مروره الى كفر الدوار.

.. الهولر الاعظم رأه هناك، رغم انه مطلوب، ولما قرار بتسليمه لكن مراسم الامتحان ضرورية حتى يدخل العمال الجديد وقد ترك كرامته خلف بوابة المصنع. الشركة تضم ١٢٠٠٠ عامل.

وبعد كل يوم شخصين تصيبن ٥٠٠ عامل جديد، يعني انه يتم فصل خمسمائة عامل كل اسبوع ليعين بدلا منهم، كى يبقى الجميع في ودي من الفصل، وكى يقبل الجميع صابر اكثر من اللذلة.

على البوابات يتجمع الجدد كل خميس عند الشركة يضرينو الجميع بلا تمييز ولا سبب فقط ليتلقوا الجميع درسا في الخسوع. العامل يجب ان يختم قبل دخوله، واماننا في الاذلال يختم على ققاء بعد ان يصنع عليه عشرات المرات.

منذ اليوم الأول شعر بضرورة أن يفعل شيئا. وجد العمال في حاله من الخوف الممتزج بالهقد، ويسمع ان هناك جمعية سرية تقتل المديرين الأكثر ظلما..

كانت القبات السرية للصالح تتجمع، وكان هناك شيوعيون يحملون سرا، وكانوا يستعملون لترشيد السخط الفاضل الذى يحتاج العمال.

عده على المقارنة المحزنة والقطاعي لم يكمل مدة السجن ترقبوا به بعد عدة سنوات وأفرجوا عنه، أما عمال كفر الدوار الثمانية والعشرون فقد اكملوا مدة السجن حتى آخر عام ٢٠٠٠.

والقريب ان العمال لم يتراجعوا رغم كل هذه الوحشية، قدموا عرضة مطالبهم، وتشكلت لجنة تستهدف تهنة العمال بعد الوحشية التي عوملوا بها، وحصلوا على مكافأة شهرين كل منهم، وزيادة العلاوة وفق العمال في تشكيل نقابة لهم.

ومنذ الانتخابات الاولى سيطرت العناصر التقدمية على النقابة، ثم اشتهرت في اوساط الحكم والحركة العمالية انها نقابة شيوعية. نطقت النقابة بعد ذلك ٤٤ إضرابا.

وأترقب وأنا استمع الى هذا الصوت الهادئ وهو يروي ببساطة قصه اربعة واربعين إضرابا جسورا خاضوها وقادوها رغم انف السلطات.. وبفضل الاضرابات ارتفعت الاجور بنسبة ١٥٠٪.

وفي احد الإضرابات حضر حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة ليتفاوض مع النقابة. كان محمودة عطا الله عضو حقوقي رئيسا للنقابة وسأله حسين الشافعي: اتمت كام عمال؟ فاجاب: ١٢٠٠ و١٢٠٠ و١٢٠٠. حسين الشافعي غضب: سأعطل متكم ١٢٠٠٠. حسين والبقري. وبساطة متحدة قال محمودة عطا الله: ماشي. وتركه وعاد ليواصل العمال الاضراب.

عمال كفر الدوار ينتقصون من جلايدهم، يطاردونهم بروحهم واضراباتهم حتى ينتزعوا منهم كل مطالباتهم، ومنه اخرى ينتقصون من جلايدهم.. كانت أحداث مارس ١٩٨٤ تلتهب. واستدعى الطحاصي ورضيمه، متولى الشعراوي وطلبا منه ان يضرب عمال كفر الدوار مع عمال النقل معلنين رفضهم للديمقراطية. متولى الشعراوي عاد ليتشاور مع مجلس النقابة، ويتخذ المجلس قرارا غريبا وهو: ابلاغ النيابة ضد طغيانه والطحاصي لانهم يحرضان على الاضراب (ليس الاضراب تنوعا، وقد قتل خمسمائة من العمال لانهم اضرابوا).. وكان مرققا مثيرا للدمش. نقابة تبلغ النيابة ضد الحكومة، لان الحكومة تحرصها على الاضراب ضد الديمقراطية: وهكذا حصل عمال كفر الدوار انقاصهم من قاتلهم



أم عبد روي / أم خالد / عبد صالح / محمد مهدي / اللوحية صعد

التجول ثلاثة أيام ومنع الدخول من ابواب الشركة، اغلب العمال قفزا من اسوار المصنع، بقي عدة مئات من اكثر العمال وعلماء كانوا يقفون بجوار الانهم ليعموا. هؤلاء جمعوا، امروا ان ينطعموا أرضا على بطونهم طوال ٤٨ ساعة، صاح الضابط كل من يرفع رأسه اضربوه بالرصاص..

والمحكمة كانت مسرعة لارهاب العمال، آتى المسكر محاولين أن يلهموا دور القضاة بعد ان لوثوا ايديهم بدماء خمسمائة عامل، وكان واضحا ان الهدف هو ارباب عمال مصر، كل عمال مصر.. الحكم تلا ضابط واقف على ظهر دبابه (أي رمز هذا) وآلات العمال جمعوا رغم انهم، احضروا من الاسكندرية ومن كفر الدوار، امروا ان يجلسوا على الارض ليستمعوا الى الحكم باعدام عاملين مصطفى خميس والبقري.. والسجن لثمانية وعشرين عاملا.

خميس دافع عن نفسه دفاعا متحاسبا وظل شامخا عندما سمع حكم الاعدام..

وتساب المرأة مريفة في صورتهم عم عبد وهو يتذكر: كانوا يكرهون العمال ويريدون إرهابهم وتصيح المرأة مريفة اكثر فاكتر وهو يقارن: «في الصعيد شاب قطاعي بعد أحداث كفر الدوار قليل» هاجم بمحانة قسم الشرطة واطلق الرصاص وقتل سيدة، لم يهدم.. فقتل حكموا عليه بالسجن المؤبد ويصمم وعم

مصطفى خميس يلحظ ضرا مبرحا ويغضب عليه.. واطلقت البنادق رصاصها على العمال. فزع العمال فرعا مجريا بالدمعة، جروا، تفرقوا في شوارع المصنع لكن السيارات المدعرة وسيارات الجيب لاحقتهم وهي تطلق الرصاص في الملبان، المنافع الرشاشة فتحت فوهاتها الشيرة لتفعل مئات العمال.. تطاردهم في اصرار مشين وتفتالهم عشوائيا.. كم قتل في ذلك اليوم؟ يسأل عهد صالح بصوته الملبى بالمرارة والأسى رجب مابن اربعمائة وخمسمائة عامل أصدرت الاوامر بدهام سجلات مستشفى كفر الدوار لأخفاء معالم المنفعة، ويرى عهد في مرارة كيف ان الضابط وقاء جهازه كان بعد ان انتهت المنفعة ببني تماثقا مع العمال، ويرد الامر بالضرب في الملبان على كل عامل يجسده الجنود ان الرصاص قد أطلق على اثنين من جنوده، وتساب المرارة في الصوت الملبى في شريط الكاسيت ويقول عهد: «ثبت بعد ذلك ان الرصاص اطلق من خارج المصنع ومن ناحية سكن خفراء الشركة، وحتى ولو قتل جنديان أليس الأجدر البحث عن القاتل بدلا من قتل خمسمائة برئ، اثنين مقابل خمسمائة اي عدل هذا؟»

لكن المرارة لانتتهى، فقد صدر ان يحظر

كيف أصبح شيوعيا؟

كان يجلس كثيرا مع عبد الفتاح ابراهيمي امام محله، وكان هناك حلوانى اجينى يتحدث كثيرا عن الشيوعية، واستمع عبد الوهد الفتاح في نهم لمحاضرات مستبقة من الحلوانى ومن صدق له يربانى، وعندما تأتى كمناضل عمالى اتصلت به منظمه حدوتي، قبل على الفور، نشط على الفور، ولأنه كان عنصرا قياديا في المصنع فقد استطاع ان يجتد ايضا افضل القواديين من العمال.. بدأ بتجنيد نائب رئيس النقابة ورويسها فيما بعد) محمود عطا الله، ووكيل النقابه واحد الياباني

وسيطر الشيوعيون قاما على النقابة، وقادوا اضراباتها الناجحة، واسمروا في تأسيس اتحاد عمال القزل والنسيج واصبح الياباني وكيلا له.. وبدأت الأنظار تلتفت الى هذا الشيوعي المشاغب في هدوء المناضل في بساطة ودون صراخ أو ضجيج. لكن الطرق لانثيت أن تتلاقى والذين اسالوا دماء العمال برحشيه أصبحوا حلقا.. ويأتى العدوان الثلاثي، وتكون نقابه كثر الفوار هي اول نقابه ترفع شعاره نصف العمال للصمره ونصف العمال يقرمون بكل الانتاج وأزده ونحلا تطوع العديد من العمال، وزاد الانتاج بنسبه ١٠٠٪.. الطرق تتسلاكي لكن لكل طريق

عبد صالح والدكتور الشهابي في اليمن ١٩٨٩

أخلاقياته في التعامل في الانتخابات التي تلت معركة العدوان الثلاثي رشح شوقي عبد الناصر نفسه في دائره الحدوده، وكلف الحزب عبد صالح ان يتصل بشوقي عبد الناصر وان يعرض عليه مساعده الشيوعيين. ربح شوقي عبد الناصر بعماس واحاله الى احد معاونيه، وقت دعوته الى اجتماع فوجي فيه بأن الحاضرين هما اثنان من المباحث العاصه.. وامتنع عن الالتقاء معهم.

.. لكل طريق أخلاقياته كما قلنا لقد تقدم لهم عبيد ليعاونهم، اعلن لهم انه شيوعي. قبلوا منه العون ولكن لم ينسوا له انه شيوعي وبعدا بفترة صدر قرار بفصله من شركه كفر الدوار والسبب؟ شيوعي.

لكل طريق أخلاقياته.. في يناير ١٩٥٩ قبض عليه ضمن مئات من الشيوعيين.

عمره أخرى.. الوحشيه

وبروي عبد في شرائطه المتصه تفاصيل كثيرة ومريرة عن محاكمة عسكرية مشينة قام بها الفريق هلال عبد الله هلال انتصت باحكام متشده، ناله هو منها ثمانية سنوات أشغال شاقة.

وبروي تفاصيل بشعة عن وحشية الوحوش التي حولت ليسان ابي زعبل إلى مسعكر تعذيب تتراوى امامه مسعكرات

النازي. التفاصيل مروعه لكنه يحكيها ببساطه مندهش.. فعلى يوايه ابي زعبل كان الوحوش يتظنون. عشرات الجوده يضربونهم قردا قردا: اطلع ملايسك، آه من هذه الزاير، الاصابع تعتمر وهي تفك زواير القمصين فينال مئات العصي حتى يتخلص من القمصين وحده.. وباتت البساطه للمحشوه بحزن لا يتقطع بروي تفاصيل التعذيب الوحشي والمنظم والمربى والمستمر همت باشا وزيايته، لف للفتيش حيث يلف المسجون منحيا لتعود العصي على كل جسده، زفه العروسة تحور تنهال العصي للوحشه عليهم كل صباح، الجبل وتكسمر البازلت، اواصر من أعلى بأن يستفسروا عاشق جمال عبد الناصر، والذي لا يهتف يضرب ضربه شعا، والاغلب يرفض المعتاقف.. واخيرا كيف كان السجانه يتوجهون من قردا إرهابهم بضرب السجانه وكانوا يضربوننا وهم يقولون: الله يقرب يوتكم حنوت من كثر ضربنا فيكم؟ الذي يقوم بالضرب قناذا عن المضروب؟ يقول عبد بصوت هادئ: لو عشت آلاف السنين فلن انسى جرحه هؤلاء الوحوش، وحتى الوحوش افضل منهم، وتألف ماغللو. وتقتل الكساستات بكسرات البطله والصمود، وشجاعه الرجال في مواجهة الزبانية القوتحين.. لكن المساحه لاتمتنع.

ما بعد الحبل.

كل مكانا كرم، وحل الحزب كرم أكبر، حلوا الحزب وتركوا عيد نيتجا، اخذوا منه آباء وامه وحلمه ومستقبله، وقرر هو ان يواصل. تلاقى مع بعض رفاقه القدامى، بعد فتره اكتشف انه لم يكن وحده، وانتهى به المطاف الى المشاركة الفاعله في اعاده تأسيس الحزب الشيوعي المصري.. وتحكى المذكرات كيف أصبح عضوا في المكتب السياسي، وتحكى بعض تفاصيل عن نضال مستمر، وعمل لم ينقطع في سبيل العقيدة والمبدأ.

ومهما اطلنا فإن حياه كامله لتناضل كميد صالح لا يمكن تسجيلها في بعض صفحات ولهذا فإن ذكره المسفه، وخبراته المتلفه بالحكمة البسيطة، وبالنيات الهادئه الذي يتكلم صلابه لاتنتنى.. ولكن في هدوء وبلا صخب ولا ادعاء.. هذه الذكرى وتلك الخبرات ستظل وديعه في قلوب رفاقه.. وتلاميذه.



وزرارة علي لسان مستولها سمير هرب أنها
« سوف تقوم حلقة بحث علمية حول
«خصخصة السينما المصرية»..
وعلاقتها بقانون ٢٣ لسنة ١٩٩١
بشأن شركات قطاع الأعمال»..
وسيحضر رئيس الوزراء، وبلغه وزير
قطاع الأعمال لمناقشة القضية
مناقشة «ديروراطية»، لكنهما بالطبع
الناقشة الديروراطية التي حدثت هدفها سلفا،
وهو خصخصة السينما المصرية.



حول المهرجان القومي الثالث للأفلام الروائية

ياوزارة الثقافة

شكر الله سيك!

أحمد يوسف

«خصخصة من المهد إلى اللحد»
هكذا ترى فلسفة وزارة الثقافة - إن جاز
لنا أن نسمي سائرنا اليوم بأن له علاقة بأية
فلسفة من أي نوع- أن وسيلتها لتحقيق
الهدف المنشود لإصلاح حال السينما المصرية
المتدري هي أن تقوم بتوزيع بعض الهيئات
المالية هنا وهناك، تحت اسم جوائز للمنتجين
الكبار الذين لا بد أنهم يرون أن تلك الجوائز
المالية بالنسبة لهم ليست إلا مجرد قروش
قليلة تضيق عياد من أجل الترويج عن
النفس، وإن كان مغزاهما الحقيقي هو أن وزارة
الثقافة تقوم بدعم هذا النوع من السينما التي
يقدمونها، وهذا النمط من الإتساع الذي
يصنعونه، ومن ناحية أخرى فإن الوزارة تشعر
براحة الضمير، عندما تقدم جوائزها كأنها نوع
من الصدقة التي تفصل الذنوب، وتلقى عن
كاهلها أية مسئولية، مع أن الذنب الأكبر
يملكه وهو التفكير في تصعيد
«خصخصة السينما المصرية، بمنها
القمري وليس الحكيم، وهي
المخصصة التي تريد وزارة الثقافة أن تفتح
المنافقات «الديروراطية» من أجلها.

تجاهلت وزارة الثقافة- أو جهلت- أن
السينما المصرية كانت وما تزال وسر تظل-
إن ظلت الظروف علي حالها- في حالة فريدة
من «المخصصة»، وأنها لم تكن ملكا
للمصريين إلا في الفكر اليسير..
ولسنا نقصد تجربة القطاع العام التي تشير
لديهم الذعر فيصطنعون لها الأخطاء..
ويتناسون أنها التجربة التي قدمت أفضل
أفلام تاريخ السينما المصرية على
الإطلاق، وإنما نقصد أنها لم تحقق طرلا
تاريخها الحد الأدنى من الاستقلال الذي
يجعلها - صناعة وتجارة وفنا- سينما مصرية
بالمنزلة الكامل للملكة، لكنها ظلت دائما،
وفي الجانب الأكبر منها، تابعة لروس
الأموال الأجنبية الصارية، التي قلبي
عليها شروطها وذوقها.

التحكيم التي قامت بتشكيلها، بتوزيع هذا
الدم على من لا يستحقونه، بينما تركت
أصحاب المصلحة الحقيقية في دعم الدولة
والحكومة والمهرجان «القومي» وهم بضربون
أغصان في أسداس، لكنها- وهذا هو الأهم-
تفاوضت قاما عن توصية لجنة التحكيم- علي
لسان رئيسها لطفي الحولي- التي أشارت
فيها إلى أنها «وتلق ناقوس الخطر
للمستوى الذي وصل إليه حال
السينما المصرية».. وتطالب وزارة
الثقافة بشروط استمرارية في تقديم
الخدمات الثقافية والسينمائية لحماية
الجمهور والارتقاء «بن السينما»
أدوات وزارة الثقافة طهرها لتلك الملاحظة
المرجوة إليها مباشرة، وأعلنت بكل هدوء وثقة

ولأننا في زمن لا يرى فيه البعض غشاعة
من أن يقسموا «فرحا» بينما المأمم منصوب
على مرمى ذراع، ولأننا في عصر المهرجانات
التي تقام مناسبة ودون مناسبة، لعل أضرأها
وضجيجها يخفيان ديب الكارثة الزاحفة
المحزنة علي الأرياب، ولأننا في أيام كتب
عليها أنها أن نختر بين أن نتعاضد ونصم
الأذان عن الحقيقة، أو أن نؤذن في مالطة فلا
نجد من يقيم الصلاة.. لهذه الأسباب جميعا
لم تصوان وزارة الثقافة، وهي التي تمثّل
الدولة، أن تدخل بدورها إلي ساحة المهرجانات
السينمائية، فتقيم مهرجاناتها القومية-
والوحيد - للأفلام المصرية الروائية للنام
الثالث على التوالي، تحتل وجوه الموظفين
الرسميين خلال أيامه ولياليه صفحات الجرائد
والجذلات، أسرة بأقربانهم من أصحاب
المهرجانات السينمائية (قطاع خاص)، لكن،
أصحاب المهرجان «القومي» يسمدون إلى
إعادة القول وتأكيده أن هدفهم الذي يتفردون
به هو «دعم» السينما المصرية، بما
يخصصونه من جوائز مالية بما وهبته لهم
وزارة الثقافة من ميزانية خاصة، لكي تنفع
الفنانين بعضا من الهيئات والقطاعات.
ولأصحاب الحاسبية الخاصة تجاه كلمة «
الدعم» بما تروى لهم من عودة المصير
الشمولي (١١)، فإننا نؤكد لهم أن وزارة
الثقافة قد قامت بعد الرجوع إلي لجنة



والفراتة: نبيلة هويد : محمد خان

بدورها الحقيقي في دعم السينما المصرية وحمايتها من اللصوص وقطاع الطرق الذين سرق بطاليون بدورهم مزيد من الحرية والمخصصة، وإننا نتوقع أن تنتهي المؤتمرات الديمقراطية إلى طريق مسدود يؤدي إلى استهلاك البقية الباقية من مقومات صناعة السينما، حتى لو أدى ذلك إلى ذبح الدجاجة التي تبض ذهباً، فلن يفكر أحدهم يوماً في إقامة استوديو بمقوماته الإنتاجية الكاملة، لأنهم لا يسمعون حقاً حتى لإقامة نظام اقتصادي ورأسمالي بالمعنى الكامل للكلمة. ولنتنظر إلى الجانب الآخر من الصورة لتلك المخصصة والحرة كما تراها وزارة الثقافة، التي تقتل الحكومة، فهي في الوقت الذي تصمم فيه صانعيها من صناعة السينما إلى أيدي «العجاة»، فإنها لا تتسوانى عن أن تفرض سيطرتها الكاملة على «الفن» من خلال جهاز الرقابة بقوانينه الصعبة الصارمة، التي يقوم على تنفيذها في أغلب

رئيس لجنة التحكيم، وهو الفردي الناتج من «المخصصة» الخاصة التي تمها السينما المصرية في مستقبلها، لكن كل ما سوف تفعله وزارة الثقافة إزاء هذا الحال هو أن تبحث للسينما عن مزيد من «المخصصة».

وموس أمسوال، بلا وموس أو وأمسالية

ومن الغريب أن تمضي وزارة الثقافة في استعمال تعبير المخصصة وكأنها ترحي بأن فن السينما يعاني - كصناعة ونجارة - من سيطرة الدولة، وأنها تمسها مع السياسات الاقتصادية «المتنولية» سوف تسعى إلى تحرير هذا الفن، بينما هو اليوم بالفعل في قطاعه الأكبر أسير في أيدي المنتجين والموزعين الذين دخلوا سوق السينما بحثاً عن الربح الفاحش والوجاهة الإعلانية.. ومن المؤكد أن هناك بعض الجادين من المنتجين المصريين سرور بطاليون الدولة بأن تقوم

وإن البحث المدقق لتاريخ السينما المصرية يؤكد أننا نجبننا عليها كثيراً فانهناها بالقصور والبلادة والثقافة، بينما كانت تلك هي المرافعات التي أملت بها دلتنا شروط «الموزعين»، الذين أصبحوا - مع سوق الفيديو بثأثيره القوي على وسائل العرض السينمائي - يمارسون شروطاً أقسى وأكثر تكميلاً لأي قدرات إبداعية حقيقية قد تفتح طريقاً أمام سينما مصرية جديدة.

وليس نظام النجوم والنجمات الذين يمدون على أصابع اليد الواحدة، والذي يعوق مسيرة السينما المصرية بهيكلها الهش عن أن تتطور، وليس التراجع الفني والتنازلات التي تراها تطراً على أعمال فنانين سينمائيين، اضطرروا لحشر الرقصات والأغنيات وه الخناقات في أفلامهم، وليست سينما المقاولات التي يشكو السينمائيون أنفسهم من خطر انتشارها واستفحالها، ليس ذلك كله إلا بعض مظاهر حالة «الفردي» التي وصلت إليها السينما المصرية وأشارت إليها توصية

الأحوال موهبتون قد لا يكون لهم علاقة وأهمية بأي فن، ولا يهتمون إلا بتقليد التعليمات، حيث يصبح المنع أكثر سهولة من المنع، تقاديا لأية مسألة أو عقوبات وطبقية ضيقة الأفق، هذا إذا ما تقاضينا عن بعض حالات المنع التي ترد بها تعليقات تخرج عن نطاق الفن، عندما يلتقي الرقيب الكره في ملعب بعض الجهات الأمنية، أو إلى رحاب رجال الأزهر.

إن تلك النظرة المخزومية الحسولة إلى السينما، وتلك السياسة المجرأ في تحرير الفلوس- ولا تقول الاقتصاد- في الوقت الذي يتم فيه تكييف الفكر والإبداع، ليسا في الحقيقة إلا تعبيراً عن تسليم عقل الجماهير لكي يتلاعب به هؤلاء المستغفلين من تلك الديمقراطية التي حددت المخصصة هدفاً مسبقاً جاهزاً تنتهي إليه كل المناقشات والمؤتمرات.

قاطع طريق يملت بعض الضحايا

وفي الحقيقة إن حصاد مسابقة المهرجان هذا العام- ويمسدا عن أي تجريح في لجنة الاختيار أو لجنة التحكيم- قد عكست تلك النظرة الحسولة إلى حد بعيد، التي تبدأ بلائحة المهرجان التي تغشيه بنودها كل عام، وما قد يؤدي «وما إلى نوع من المساومة والاحتجاج من جانب بعض أصحاب الأفلام في كل مراحل المهرجان، فإذا كان المهرجان يفتح ذراعيه لكل الأفلام التي أنتجت عبر عام كام

بمعي الفخراني ولوس في «البلابة»

فإن عدداً قليلاً منها هي التي يتقدم للمسابقة، لم يتجاوز هذا العام خمسة وعشرين فيلماً، كان الأجدد أن تعرض جميعاً في أيام المهرجان وتالياه، لولا أن البرورقراطية ضيقة الأفق تحتم ألا يزيد المهرجان عن أسبوع واحد. وهكذا تم استئصال «سريع هروكيوتيس»، قاطع الطريق الذي كان يضع قوته ضحايا، فيقطع مازدا من أوصلهم عن مقاس سيره، أو يشد الأطراف حتى تتمزق لكي يصبح الضحية ملاتاً للسيرا.

لذلك تم استبعاد بعض الأفلام من خلال لجنة الاختيار، وهي بالفعل أفلام رديئة، غير أن استبعادها جعل أصحابها يغيرون زويدة عاصقة، وهم يحتمون ويسترون وراء ما يهتمون به من أساء لأمعة في عالم صناعة السينما المصرية، وإن كانت الحقيقة أن تاريخ عاطف سالم لا يشفع له غياب الغلبة السينمائية المتناسقة مع سيناريو متواضع قت كتابته لكي يظهر منتجة وظله. سمير صوري في كل مشاهد «دموع صاحبة الجلالة»، وغيرة أشرف فهمي لأهمي قتيلا إذا ما حارل دون حساس حقيقي أن يقدم فيلماً مثل «فخ الجواسيس» فسيقتطع في فخ الدفعا عن الجواسيس لكي يجد فرصته للهجوم على التعريجات المصرية خلال الستينات، واتقان سمير سيف لأفلام الحركة، وحصره على الماجستير فيها ليس مسروراً لأن تصفاضي عن برودة «لهيب الانتقام» الذي لم يفهم من التشويق إلا افتعال المارك وإطلاق الرصاص، وكل الألقاب

العلمية التي يحملها «الدكارة» وأسانلة معهد السينما الذين قدموا «التضحية» وأخرجها الدكتور فاروق الرشيدي لاختفى سباجة الفيلم الذي ينتمى إلى سينما الثلاثينات، ويكشف عن بعض أسباب تراضع مستوى الأغلب الأعم من خريجي المعهد العالي للسينما، التابع بدوره لوزارة الثقافة، التي تبحت عن حل للسينما في المخصصة.

لكن المشكلة الحقيقية هي «أن سرير هروكيوتيس» قد أتاح لأفلام متواضعة أخرى، لاختلاف في مستواها المعنوي عن الأفلام المرفوضة، أن تفلت من بين أيدي لجنة الاختيار، لتعرض خلال المهرجان دون أن تترك أثراً، مثل «فرسان آخر زمن» لمحدث السباعي الذي تم توليفه من العديد من المخطط المبروررامية غير المنطقية، تدور في تلك المصادفات التي تحدث لثلاثة أصدقاء يتقابلون بعد أن فرقتهم الأيام، أو «ملك الهارب» لحسين كمال الذي خرج من جملة كاتبه محمدر أبو زهد مليشاً بالتلفيق والاصطناع، من أجل تقديم وجبة ساخنة من تفصيل بطلته «تهيله مهيد» التي ترتبط بالبطل «فاروق القشاشي» الذي يعاني من البهانة والتخلف المعنوي، وصل الفيلم الساذج «الحجر النابير» لحمد راضي الذي يبدو أقرب إلى الضمليات الإذاعية التي تقدم النصائح بشكل فج، عن البطل الذي يحقق تطلعاته من خلال علاقاته النسائية المشبهة، وإن كانت لجنة التحكيم قد انحازت لدور الزوجة -لهلي علوي-



الإرهاب والكباب» لشريف مرزوق.
وفي الحقيقة إن حصول «الأرهاب
والكباب» على هذه الجائزة، بالإضافة إلى
جائزة أحسن مخرج وأحسن مونتاج، كان
الوسيلة الوحيدة أمام مهرجان الأفلام الروائية
القمي الثالث، لكي يجد لوجوده مهرا أمام
الجمهور، من خلال محاولة تحقيق الاقتراب
الرسمي من أفلام عادل إمام الجماهيرية.
لكن للحقيقة وجهها آخر، فأن يمكن «
الإرهاب والكباب» هو أفضل أفلام
عام ١٩٩٢، وكما سبق أن أشرنا في
«اليسار» في عدده الصادر في يناير ١٩٩٣
فإنه «أمر يحقر الإهمال بمعدل إمام
، يتلصق القدر الذي يثير العجب من
الحال الذي وصلت إليه السينما
المصرية».

قامت إذن وزارة الثقافة بما تراه واجبا،
بأن وزعت جوائزها المالية على الأفلام ، خاصة
تلك التي حصلت بتوايلها الجماهيرية
الإيرادات الهائلة، بينما تناست وزارة الثقافة
دورها الحقيقي، وإذا كان المهرجان قد بدأ
لياليه بعرض فيلم رائد السينما المصرية
محمد يoussef «الحظي» ولم «١٣»، فإن
الدرس الذي فات إدراك معانيه هو أن فنانا
موهوبا مثله قد ضاع في زحام الفن والحياة،
لأنه لم يجد الدعم داخل غابة صناعة السينما
المصرية، التي كانت تتمتع بذلك النوع الخاص
من الخصوصية.

على كل حال، سوف تضي وزارة الثقافة
كعادتها بعد المهرجان إلى حال سبيلها، تاركة
السينما المصرية على حالها، الذي لا يمكن أن
ترضا النظرة العادلة العاقلة. وسوف تبهت
الوزارة والحكومة من خلال المؤتمرات عن
المخصصة، التي هي حالة قائمة بالفعل منذ
زمن طويل، وأوصلت صناعة السينما في
مصر إلى هذا الوضع المتردي، حيث لا يحصل
الفنان الحقيقي على فرصة عمل إلا بعد أن
يستجيز الأرميين، وحين يجدها يكشف أن
عليه أن يستختم وسائل صناعية بلائية، وأن
يعطي روجه لسلطان الإنتاج وشياطين
التوزيع، وأن يسلم رأسه وعقله إلى عسس
الرقابة قساذا يحل من صناعة وفن
السينما المصرية التومسية» لكي
تقيم لها المهرجانات؟.

وإن كانت ترصصة رئيس لجنة
التحكيم قد لفت انتباهنا إلى أنه
لم يكن في الحقيقة مهرجانا، بل كان
سرافق مزاء.



ليه ياتلجج ازهر عبد الهادي وعينه وهران

فستحتجها أحسن ممثلة، في فيلم لم يكن
يستحق حتى مجرد العرض في المهرجان.

ضد السينما الجديدة

وربما إذا تأملت هذه الجائزة، وغيرها من
الجوائز، فإنك قد تشمر أن لجنة التحكيم قد
عانت معاناة حقيقية لتصل إلى هذه النتيجة،
التي تعكس نوعا من المعايير شديدة التناقض
والاضطراب التي حكمت اختياراتها. وربما
كانت هذه المعايير ذاتها تعبيراً عن عدم
الجانس الذي سيطر على رؤية أعضاء
اللجنة، فلعلها قد فكرت في أن تمنح جوائزها
إلى الذين لم يحصلوا عليها في أية
مهرجانات أخرى، وقد تكون قد ترددت في أن
تجيب بعض الجوائز أو كلها ثم عادت فتمنحتها
كيفية اتفق، وربما وضع بعض أفرادها سلفا
نصب عينيه أن يستبعد أسماء بعضها من أية
جوائز، خاصة، من بين أصحاب السينما
الجديدة، الذين سبق أن تحدث عنهم أحد
أعضاء لجنة التحكيم بقسوة وحقد شديدين،
متعها إياهم بأنهم يقرضون أنفسهم فرضا على
كل المهرجانات.

لاستغرب إذن ألا تذهب جائزة واحدة
إلى فليلم محمد خان «الفرقانة»،
أوليم، مخبري بشارة «أس كريم في
جلهم»، وكلاهما يتمتع- على الأقل- بقدر

هائل من براعة التصوير أو فليلم « ضد
الحكومة» لمطاط الطيب الذي يتسرع
بأفضل أداء تمثيلي في دور البطولة الذي قام
به أحمد زكي، وأن تتحكم اعتبارات
التحافظ والعطف على فليلم «الحب في
الفلاحة» لسعيد حامد فيحصل يستأثر الفنى
الركيك المظلم في كل عناصره الفنية على
جائزتي أحسن سيناريو وأحسن إخراج للعمل
الأول، بالإضافة إلى الجائزة الثالثة لأحسن
فيلم، بينما حصل الفيلم المتنافس عليه
ياهنسجج «لوشوان الكاشف» ذوا
الميرين- علي جائزة لجنة التحكيم
الحاصلة.

لقد لعب «الحب في الفلاحة» بجوائز،
العديدة غير المتوقعة دوا كبيرا في الكشف
عن المفهوم الذي انتصر داخل مناقشات لجنة
التحكيم، فقد تم تجاهل السينما الجديدة
الأصيلة، لحساب سينما جديدة تفرق في
الإدعاء الزائف بالجدية على مستوى الشكل
والمضمون، وإن كانت في الحقيقة تهلى ببعض
أفكار تجمع في تناقض مكشوف بين التصرد
على القهر والنظرة الساخرة للمتألمة- أو حتى
الكبكية بالمعنى الفلسفي- تجاه الجماهير، أما
الجوائز الكبرى فقد منحت إلى «مهمة في
تل أبيب» لئادر جلال، وبطولة نادية
المفتدي، ليحصل منتجيه محمد مغفار
على الجائزة الثانية، بينما حصل همام إمام
على الجائزة الأولى عن فيلم عادل إمام «



في المرحلة المتقدمة
«أوشين» الجدة مع
حفيدتها في رحلة
الذكريات

لكن كل هذه الرارادات الثقافية المثرية
منعها أوروبا وأمريكا، أما بقية مناطق العالم
وتقاسماته فلم ترق علينا، ولم يبحث عنها
المستورلون عن ثقافتنا، ولم يبال بها أحد في
عسرة الخمسين لكل مسافر أمريكي
وأوروبي.. ومن هنا كان عرض مسلسل ياباني
مفاجأة بكل المقاييس.. حيث أطلقت علينا
(أوشين) بطلته منذ كانت طفلة في الرابعة
من عمرها وحتى بلغ بها العمر أرواه لتشد
انتصاحتنا إلى وجه آخر للحياة، ووجه آخر
للدراما ووجه آخر للفن غير ما اعتدنا من
المسلسلات الراردة علينا.. ولكن هل كان هذا
هو كل شيء؟

الإجابة بالطبع لا، إذا وضعنا في اعتبارنا
قصة المسلسل، وقاذأ أبطاله وامتداده الزمني
على نهر لا يحمل أي التباس حول الهدف من
صنعه، وأيضاً تلك الكلمات التي كتبت
بنهاية في عدة ورفات حوله ثم ذلك الكتاب
الذي أسفرت عنه (NHK) العالمية
للاتحاد، أكبر شركات الإنتاج الياباني التي
انتصته، وحيث جعلت عنوان الكتاب و
العنونة العالمية لليابان هي
«أوشين».. وفيه ذكر المنتجين ما حدث
عند عرض المسلسل للمرة الأولى عام ١٩٨٣
على النهر التالي: منذ أبريل ١٩٨٣ وحتى
مارس ١٩٨٤ حدث ما يشبه الظاهرة في
الحياة اليومية اليابانية، وذلك في الوقت من
الاثني للسبت بين ٨.١٥ و ٨.٣٠ صباحاً،

وحيث انتظمت قاعدة واسعة من المشاهدين
لترى «أوشين».. وتقرى من خلال هذه الدراما
الوجه الجديد للشعب الياباني، مثل العلاقات
بين الآباء والأبناء، العلاقات الأخلاقية، دور
العائلة، دور كبار السن والتطورات التي جرت
في أهداف حياتهم الخ.. وفي إحصائية قاموا
بها هناك اتضح أن ١٣٪ من الناس يرونها
في موعدها صباحاً، و ٢٠٪ يستمعونها
ظهاً.. فهي - في رأي صناعها - أفكارها
تنمو في القباب الحياء، وتأثيرها يمتد إلى
المشاهدين أنفسهم.

فمن هي أوشين هذه.. وما هي الدراما
التي حملتها والعبرة التي تجسدت من خلالها
إلى داخل وخارج اليابان (٢٢ دولة أخرى)؟
أوشين.. حفصة ولدت في قرية شمال
اليابان، أعلى سهول نهر موجامي عام
١٩٠٩، حيث يغطي كل شيء بالغزل طوال
فصل الشتاء بأكمله، أبوها فلاح محب
مستأجر لقطعة أرض من مالك يزرعها ليعمل
أبناءه الخمسة وزوجته وأمها. وتنتمي الأسرة
لأقرب طبقات المجتمع في هذا الوقت.. وتبدو

بعد السياسة والاقتصاد.. جاء الفن الياباني عبر شاشة التلفزيون

ماجدة موريس

القناة من منصبها. وفي عام ١٩٨٤ بدأت
الأعمال الإنجليزية الدرامية الرائعة،
وكلاسيكيات شكسبير الخلفزة تصل إلينا،
لكنها أيضاً توقفت مع رحيل رئيسة
التلفزيون التي تحمست للثقافة الإنجليزية..
واستمر فقط الإنتاج الأمريكي، في
كل هذه الفترات وما بينهما، كمحس
كل شيء، وأخيراً منذ ١٩٩١ عادت من
جديد الأعمال الفرنسية على استحياء، ولكن
بمجهود خارق تقوم به فرنسا نفسها عن طريق
قناة فرنسا الدولية (CFI) التي أطلقت عن
طريق البث المباشر عبر الأقمار الصناعية إلى
٧٥ دولة نحن من ضمنها..

بعد ٣٣ عاماً من إنشائه عرض
التلفزيون المصري مسلسلاً يابانياً لأول مرة.
وليس غياب الإنتاج الياباني مقصوداً في
حد ذاته.. ولكن غياب كل الإنتاج العالمي فيما
يعرض علينا من الإنتاج المستورد.. بعد أن
ترجع الإنتاج الأمريكي على شاشتنا
الصغيرة وقتاً يساوي عمرها كله.

ولكن.. كانت هناك بعض الاستثناءات
.. ففي فترة قصيرة من ١٩٦٣-١٩٦٧
عرض التلفزيون بعض الأعمال الروسية،
وقررنا علينا لأسباب سياسية فيلم بعينه
بشكرار مسزج هو «الحرب العالمية
الثانية» ثم انتهى هذا بعد التكة وبعد أن
كرهنا الإنتاج الروسي بسبب المناهج التي تم
اختيارها منه، والأسلوب الذي عرض به الفيلم
المذكور.

وفي فترات أخرى، عرض التلفزيون
أعمالاً تنتمي لدول أخرى وثقافات أخرى.. ففي
عام ١٩٧٦، بدأت الأعمال الفرنسية تأخذ
طريقها إلى القناة الثانية، بعد فصل الفترات
وتلون الشاشة، ثم توقفت برحيل مديرة تلك

عملت خادمة وحلاقة، تعلمت الأسلوب الغربي السهل في تجميل الرؤوس وبرت في الحشبات، واستطاعت الزواج برجل من طبقة أعلى أحبها ووجد فيها ميزات وفنائل كبرى بينما وجدت في تجارتها فرصة لتطبيق اجتهداها وحبا الشديد للعمل المتواصل حتى أصبحت مالكة لأكبر سلسلة من متاجر السوبر ماركت في بلدها..

من الجيش.. للصوير.. ماركت

وجه البراعة في اختيار الشخصية المحورية هذه هو في تعديل تلك الصورة الشائعة عن المرأة اليابانية في العالم بأنها (الرجسه الصامتة) في الحياة اليابانية، والكائن المطمئح في الحياة الزوجية (فقاء الجيشا) التي تجيد أصول الضيافة القدية فقط.. لكنها هنا تقدم للعالم فتاة مكافحة ذكية درج، قادرة على التعلم دائما، بل والتفوق على معلمها القدامى فيما تطرقه من سبل جديدة للحياة، ثم أنها قد استوعبت التقاليد القدية لبلدها والأساليب

العائلة التي تجدها.. مجتهدة وذكية بشكل يدعو للإعجاب فتعنتي بها وتعلمها مبادئ السلوك الرجوازي للعائلات في الطبقات العليا.. لكن «أوشين» لا تستمر مع الأسرة بعد أن أصبحت منهم بسبب أزمة عاطفية وأزمة سياسية.. فقد أحبت (كوتا) المناضل اليساري المعارض من السلطات لدفاعه عن المصميين ودعمته لإنشاء نقابات للعاملين، ونافستها في حبه (كاها) ابنة العائلة الغنية التي هربت من أسرته من أجله.. يتم ذلك عقب الحرب العالمية الأولى في وقت سادت فيه اضطرابات هائلة بسبب الفقر والجوع الذي واجهه الأغلبيه وحيث شعرت (أوشين) بأنها مخلوق آخر، عليه تسوير دفة حياته والبحث عن الاستقلال الاقتصادي بعيدا عن خدمة تلك العائلة التي حاولت تزويجها على الطراز التقليدي عن لائق..

وتدور الأحداث في اتجاه تحقيق الفتاة لاستقلالها الاقتصادي بصحبة وسط مجتمع لا يتيح للمرأة فرصا كثيرة، وأسهل فرصها ما تعلق بأنرتستها مثل العمل في التزادى الليلية.. ولكن «أوشين» كاتحت من الصغر

البيت الصغرى «أوشين» متفارقة في (كتاب) القرية فخلعت نظر أبيها المعلم فيخرجها من الدراسة للعمل كجليسة أطفال لدى أسرة غنية، وبعد فترة تشعر الطفلة (استوات) باحتياج لأبها خاصة مع قسوة تلك العائلة فتعرب فيتهمونها بسرقتهم.. وفي رحلة عودتها لأهلها وسط الجبال والوديان والتلوج تعرض لصاصفة ينقذها منها رجل غريب ويأبها لكرخه، ويتضح أنه حارب من الجيش ورافض للحرب، ويغرض الرجل فقرضه الطفلة، ردا للجميل فيعلمها القراءة والكتابة قبل أن يصهره رصاص البوليس الذي يطارد أسفاله من دصاة السلام، وتستطيع «أوشين» العفور على أسرتهان جديد، لكنها ترحل سرعا إلى خدمة أسرة أخرى بسبب صروف أسرته المتدهور الذي جعلها تكبر قبل فوات الأوان وتترك قيمة عملها الذي يحصل والدها مقابله على جوال أوز شهريا ينتهزم من الموت جوعا.. وعند تلك الأسرة (كوجايا) تجيد الطفلة طفلة أخرى في مثل عصرها تحظى بكل شيء، ولكنها تجيد حماية من منزل (يوشيرو) كبيرة

«أوشين» ترفض مع ديزو في حلل زفافها على الطريقة الغربية





مسلسل «أوشين» في المرحلة الثالثة من صرحها - أوشين الشابة تحقق تصليف الضمير على الطريقة الغربية

نحسب بذلك الانتاج الدرامي الراقي على شاشتنا والذي لا يفتقد الصراحة في بعض الأحيان، وليس كلها، حول نشأة اليابان الحديثة.. وإذا كان الحديث عنه يأتي أخيراً في إطار مبادرة يابانية من خلال عالم الفن، وجدت من يهتم بها في مصر ويحس لها الكثير من قبل عن اليابان الحديثة من خلال (جولة الكاميرا) التي تقدمه على شاشتنا منذ سنوات طويلة، فإن السؤال هو إلى متى تتحرك الأمور هكذا محفلة بقدرات فردية لتترك أهمية تنوع مصادر ثقافتنا الحديثة.. وهل عدتنا من يستطيع تطوير هذا المنهج في إطار خطة منظمة؟! وما فائدة بعثات الشراء السنوية إلى هذا المهرجان أو ذاك للاطلاع على أحدث ما يقدمه العالم إذا كانت كل التعاريف التي مررت علينا مرهونة بحساس شخصي ومنصب يتحجج لصاحبه أو صاحبته لتقديم الجيدة..!

لا يخلط فيها الأمر على المشاهد، ولكن على العكس فالفرق واضحة بين المحاضر والمأخوذ وبين الأجواء التي تنطلق منها الدراما في كل مرحلة ومع وجود عدد من المثليين يقومون بدفع الأحداث مع البطلة، بدون زيادات تهرق ذهن المشاهد الذي أراد له كاتب أو كاتبة السيناريو سرجا كوها شهيدا، وسخرجات المسلسل الثلاثة هيروكي ياماغيشي، وهيهاشيروكوهاياشي وصيتوري تاكيموتو أن يستوعب التاريخ الياباني السياسي والاجتماعي لهذا القرن ببساطة ودون تمعبد، وهو ما حدث بقدر كبير من النجاح.

وتبدأ التلفزيون المصري عرض (أوشين) بدون أي مقدمات أو تقييد في الخامسة والربع الذي يعني فقرة موات، لكن المسلسل جذب جمهورا له بسرعة شديدة، وفاز التوقعات من عمل لا يقدم بداخله أنوعا من الإثارة مخوفرة في تراث الدراما الأجنبية المتراكم لدينا والقادم في أغلبية من أمريكا.. ويحيث يصبح علينا أن

الجديفة التي أوجدها الغرب في المجتمع الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، إنها امرأة قسادة على الانطلاق وتصديبل مسسارها والوصول إلى الثروة التي تبغها، وبالتالي فهي رمز إنساني عبقري يوازي الوطن نفسه الذي بدأ فقيرا في بداية المسلسل بجعاعه القوي والمرض والتخلف ثم كافح وتغلب على نقاط ضعفه حتى أصبح هذا العملاق الذي يعرفه العالم اليوم والذي ترجمه المسلسل، برصول السيدة (أوشين) - وقد كبرت وأصبحت جدة- إلى قائمة أصحاب الملايين والتورث والاحتكارات الاقتصادية العملاقة..

ومع هذا الحسني عن المرأة والوطن وتفاكهما معا فإن المسلسل فيها هو عمل جهد على الجاهل والقاهرة، يعتمد في بنائه الدرامي على (الفلان باك) الذي ربما يكون أكبر فلان باك قدمه عمل، حيث يبدأ بأوشين في الثامنة من عمرها تتذكر ما حدث لها منذ أن كانت طفلة، يتبادل على العمل فقرات زمنية مختلفة بين الماضي والحاضر



وفقاً لنا

أهل الحكم

لامساس وابن صويه وابن حقته
وبن حصه وابن التمر الرهوان
وابن ماسبيرو الصائين وعلى
وأسم جميعاً ابن الصامت
الملقب بأبي الهول . وهؤلاء قد
كونوا جميعاً مدرسة اقتصادية
سياسية حديثة ارتبطت بفلسفة
منهجية واتساعية سلطوية
سميت (الفلسفة
الفيوزيوقراطية) وقد نادى
مؤسسوها الفيوزيوقراطيون
بجداً (دعه يحمل . دعه يرا)
ساروا على نهجه طويلاً وأفادهم
وذويهم والله كثيرون . فدعه يعمل
لنا ، بالواجب وحق الاكتساب

صورت الفريد
ابن ماسبيرو



بريت والي
ابن صويه



وهيئة . لا الكلام ده في الجفة
إن شاء الله ونعم ماسبيدي
الوزير لن تستحير عباراتك
الشهيرة تحت قبة البرلمان وتقول
لك ماعده الكلاحة . ولكن سوف
نكتفي بالقول بأننا لم نطلب
منك شئ نجري من تحتها
الأنهار ، ولم نطالبك بحور العين ،
ولا السر المرقوعة ولا الأكواب
الموضوعة ولا التمارق المصفرة -
نحن فقط نطالب بأبسط أحلام
الإنسان ، مكان تحت الشمس
وهيئة محببتنا من شر الجوع
والتطرف ، فإذا كنت سيئس
الوزير عجزت خلال ١٦ عاماً
عن تحقيق أبسط أحلامنا ،
فسيأى الحكمة من بكائك
وذرا ؟

الحديث لم يمته ولكن الحمل
ثقل والهم كبير والصمت جريمة ،
فالوطن جريح والحلم كسير وما
أجمل أن نرفض الظلم ونظم
الأغلال ونكسب من ورائها وجه
الوطن الجميل .
سيد الدخراوي -
القاهرة

الفلسفة الفيوزيوقراطية

وكا كان لأهل زمان عبارة
وفلسفة كابين رشد وابن سينا
وعمر بن الخطاب والجاسط
وقراشوش وجها وكانت لهم
فلسفتهم ومذارسهم الفكرية
الخاصة ، يمح لنا أيضاً أن نفخر
ونفتخر بمهاجرة وفلسفة
عصرنا أشغال ابن دفعه وابن

والنضا ، على الأضر واليابس
دون تميز ، حتى أننا لم نعد
نعرف من المسئول عن هذا
السلط الطائفي ومن الذي
أفروء .. هل الرغبة في الانتقام
من الحكومة ، أم ترى أن السب
الحقيقي لهذا السلط هو فشل
حكومتنا في حل مشاكلنا
الاقتصادية الأمر الذي سمح
بظهور السلط والفساد بين
شباب المحروسة وتقسيمهم إلى
تسعين الأول لا بالصلاح
والبارود أصلاً فبهما كحل
لشكاليات الفقر والبطالة
والعانة الثقافية التي تحتاج
حياتنا والقسم الآخر اكتفى
بالتمرد العبيثي وجعل ينظر
وراء في سخط وأسامه في
اشتمزاز ثم يهتف على الجميع
كما فعل الفيلسوف الأمريكي
جون اسميون .

وأعد أباطرة الحكم ظل على
قمة إحدى الوزارات ١٦ سنة
وسنة عشر عاماً واثنتان
مفاجاته وذلك أننا الحديث إلى
إذاعة الشرق الأوسط حين سئل
عن عصره بالوزارة حيث قال أنه
بعد عدة شهور يكون قد أمضى
١٦ سنة وزير . . ونحن سنسئل
سيادته عن مشاكل الشباب قال
بالحر الواحد . الشباب عايز
شقه يتجوز وعابيز عريمه وعابيز

نحن القسراء المعدمين
المحكومين أصبنا لافلك ترف
الحلم في زسناكم . زمن
الكرابيس السواد ، والقلعة ..
صندوق الشكك الدولي ،
المقصصة ، بيع الإنسان المصري
والبقية لا ريب أية .

وفقاً لنا فنحن قد كفنا بك
، فأنتم ذنبنا الذي تكفرو عنه
والذي لن يغفره الله الله ويظل
عالقاً بنا حتى الموت مثل ذنب
أبينا آدم .

نحن تكفرو عن ذنبنا لأننا
جننا بك لتحكيمنا . لقد كفنا
برئيسكم الذي لا يبرى عن آلام
وعاباه شيتنا ، واكتفى بأن
يصرف وقته في ويدافع عن
اتباعه في مجلس الشعب ضارباً
بكل القسم البرلمانية عرض
الحائط فهو يتكلم عن قيلة و
بسر السلم ويدافع عن فساد
الحكم والذي طالت واثمتته
الأثروب .

وكفنا برئيس الدرك الذي
نسى أسوأ العيب وتفرغ
للأحداث والبرامج التلفزيونية
والاذاعية وضرب الرقم القياسي
في الظهور في الإعلام المرئي
والحديث في الإعلام المسموع
والمقروء ، ثم كانت النتيجة
الطبيعية وهي الفشل الذريع
في معالجة قضايا الإرهاب



عالمق صدق
ابن الصامت

وله بركات وكرامات لاجصر لها
ومن يقترب إليه بالتضرع
والسجود وذبح الترابين وتطويل
الأذن وربط اللسان يفيض عليه
سبيلنا بالشفحات الإدارية
والهبات التقنية والتسهيلات
المصرفية والقوانين الاستثنائية
والحقوق والخصومات
بحرية... و... يجعلنا الله وإياكم
من يتفهمون الفلسفة ويتبعون
أنفعها.

خالد عبد الرؤوف



اعفاءات بلا ضوابط

لاحظت غسياب المحس
الاجتماعى لدى المشرع المصرى
فى قانون الاستثمار ٢٣ لسنة
١٩٨٩ وبقيّة التشريعات يوجه
عام. فى قانون الاستثمار تعتبر
المواد من ٦ - ٢٧ خرقا للعدالة
الضريبية واعتبارات التنمية
الاقتصادية ونظرية التفرام
الرأسمالى. فالإعفاءات الواردة
بهذه المواد تطبق على
المشروعات التى فى طور
التكوين وقت صدور القانون.
وليس على المشروعات القائمة
بالفعل والتى تحتاج إليها
للإحلال وحسابات التكاليف
والناتج المتعارف عليها كما أن
تلك المشروعات ساهمت فعلا فى
عمليات التنمية. وتقصمها
بالإعفاءات يزيد انتاجها
وريعيتها. كما أن الاعفاءات
المخصوص عليها فى القانون
تزيد الاختلالات الهيكلية عن
طريق تحديد قدرتها. كما أن
المرافقة مقفودة لمجلس الوزراء.
ولا ينفى على أحد طبيعة
النظام الزارى فى مصر.

محمد عادل زكى
حقوق الاسكندرية

٤٤٤ × شمال

نحن نعتبر على هذه
الاعفاءات للمستثمرين من
زاوية أنها ضخمة وبلا ضوابط
ودون مقابل يصدر منها - فى
معظمها - على التنمية
الاقتصادية والاجتماعية غير
الموجودة أصلا. خاصة فى إطار
سياسات التحرر الاقتصادي
التي تتبعها الحكومة حاليا.
ونرى أن تقتصر هذه الإعفاءات
على المشروعات الانتاجية
الصناعية والزراعية، وأن يرتبط
جمعها وزمنها بمدى ما تحقّق من
انتاج وما توفره من فرص عمل.



تدين الإرهاب.. ولكن

احتلت قضية الإرهاب
الصدارة فى أوساط المثقفين
وغيرهم. ونسوا القضايا
الأساسية الملحة للقطاعات
العريضة من الشعب. إننا ندين
الإرهاب أيا كانت صورتها ولكننا
نساءل، هل هى أزمة ثقافة
التي تولد أم أزمة وغيف
المعيش، أم تفسيب العقل
المصرى وتضليل وغياب الضمير
الإنسانى أم جميعها؟ وهل هى
سياسات الحكومة أم النظام
الدولى الجديد أم كلاهما معا
لأنهما يقتضيان العقل والأخلاق
البسيطة حتى ولو كانت أعلام
هند وكامبليا إن أغلب الشعب
لا يملك شيئا إلا أن يبيع جهده
مقابل أجر زهيد يعيش به حد
الكفاف، ومع سوء توزيع
الثروة يزداد الفقر والجهد
والمرض إلى حد بالغ الخطورة
تنعكس بالضرورة على
أخلاقيات المجتمع.

محاسب نور السيد
الشرافى دسوق

ثوابت ومقدرات

الاشتراكية هى العدالة
الاجتماعية. وفى الإسلام
ليس منا من بات شعبانا وجاره
جائع. وفى المسيحية من لديه
ثوبان يعطى آخر ثوبا، أما
الرأسمالية فتشبع مع الدعارة
طريق. فى الاشتراكية لا تميز
على أساس الجنس أو الدين أو
اللون. وفى الرأسمالية كل
أشكال التمييز. فى الاشتراكية
حرص على عمل المرأة وعلى
استقلال الاقتصاد الوطنى. وفى
الرأسمالية احتكار واستغلال
وتهمية. وإذا كانت فى التجارب
الاشتراكية سلبيات فهناك
أساليب لتغييرها وفق متغيرات
العصر. ففي الاشتراكية لا مجال
للجسرية، أو الدمارية وهو
ماقتلى به الهلاك الرأسمالية
التي تسود فيها الأمراض
النفسية والفكر الاجتماعى
والبطالة.

وبالمناصفة أشكركم على
استمرار إصدار مجلّتكم رغم عدم
وجود اعلاّات كبقية المجلّات
ونحمة لأسرة تحرير «اليسار»
وتحياتى القلبية لأستاذ حسين
عبد الرزاق رئيس التحرير،
وأرجو نقل تحياتى للأخ محمد
سعيد فى التجمع والامتنان
بهجة حسين رئيس تحرير
بور سعيد الوطنية. كما أرجو
إرسال برنامج الحزب الشيوعى

محمد سعيد





بهيجة صيد

المصري ووثائق المؤثر المنشورة
في عدد مارس ١٩٩٣
واستارة عضوية.

بين × شمال:

ما نشرته اليسار عن وثائق
الحزب الشيوعي المصري كان في
بيان وصلنا بالبريد، وهو حزب
محجوب عن الشرعية، ولهذا
نأسف لعدم استطاعتنا
الاستجابة لتطلباتك بشأنه، ونعد
بنشر ما يصلنا من أدبياته
ووثائقه، هو وكل الأحزاب
المحيرة عن الشرعية.

كلية الألف يوم

ماذا بعد ٢٠ عاما من حرب
اكثوبر والتي قال السادات إنها
آخر الحروب وكشفا محانة؟
وماذا بعد أن قارت الألف يوم
التي أعلنها الرئيس مبارك
للإصلاح؟ هل انتهت معاناة
الطبقات الشعبية؟ أم انخفضت
قيمة الجنيه في السوق؟ لقد
أصبح كيلو الزيت بسعر ٢٩٠
قرشا واللم ١٣ جنيه والخبز
البعض ٦ جنيهات والصابونة
من أرخص نوع ٣٥ قرشا! إن
الأمر يتطلب وقفة من كل القوى
العامة والأحزاب لوضع ضوابط
وسياسات جديدة تخفف الأعباء
عن الطبقات الشعبية.
يحيى السيد النجار -
دمياط

بين × شمال:

نشك مع نداء الصديق
يحيى للقوى العاملة والأحزاب
مع تهنتنا للدمايطة (بدون قر
عليهم) بأن الموجة الجديدة
لارتقاع الأسهم لم تصلهم
بعد.. في القاهرة التي يتجاوز
عدد السكان العائمين بها ١٥
مليون نسمة يتراوح سعر كيلو
اللحم بين ١٤ - ١٩ جنيهها
حسب مناطق البيع بينما وصل
سعر كيلو الجبن الأبيض إلى ٩
جنيها.

دعوة للتضامن

إننا نتمنى لما تحمله اليانا
رسائل الأرض المحتلة في
كتابات تظهر مجلى وحنا عميرة
وقال العطارنة نيكى على
عجزنا وما نرجح منه من أفلاك،
وما تبشه أجهزة الإعلان لا
الإعلام لكي ننسى أننا عرب
ولانتم بما يحدث لإخواننا في
فلسطين الحبيبة ولبنان المبرمج،
وما هو مفروض على شعبنا
العربي في العراق وليبيا.

أما بشأن ما ينشر في
واليسار فليأتى اتفاق مع
ما طرحته ندوة القراء، وأقترح
نشر أعمال الشهيد ناجي
العلبي، خاصة وأن قطاع كبير
من الشباب لم يشهد أعماله.
كما أقترح أن يشمل الغلاف
الأخير صور المناضلين الأحياء،
وآلا يقتصر على الشهداء، فقط،
فلم لاتشروا على سبيل المثال
صور محمود أمين العالم ورفعت
السعيد وعبد العظيم أنيس
وابراهيم خلاف وغيرهم؟.

سيد عبد الراضى عبد
الرحيم - أسبوط -
القوصية.

عقوا وتنتظر رسائلك

••• الصديق أشرف
سرور - الزقازيق:
تذكرك لصديقك محمود
عبد الكريم قضية شخصية جدا،
وإن كنا نحسب فيه الإخلاص
لقضيته، وفيك روح لوفاء
والصدقة.

••• الصديق محمد
سلامه حلوان - الشرقية:
سعدنا بتقصيدك باليالة -
النصر عوى، وإن كانت مشاة
وبين × شمال، أضيق من أن
تستوعب إبداع الشعراء - وهم
كثيرون- يسعدنا أكثر أن نقرأ
إبداعك في المجالات الأدبية
المنحصنة قريبا.

••• الصديق د.
حسنى قنور بن موسى -
المغرب:

وصلتنا مقالاتك المنشورة
في صحيفة الاتحاد الاشتراكي
المغربية، والقدس العربي، ونأسف
لعدم نشر مقالات سبق نشرها،
ونرحب بأي آراء أو مسقالات
تكتبها واليسار.

التحية للهندي

لا أدري لماذا أحضرت كل
أصداء اليسار منذ صدور
ورسيتها صقروا متروالية
أمامى وظلت أنظر إلى الأغلفة
وقد اصطفت كالزهور المتعددة
الألوان لأكتشف أنه علي مدى
٣٧ عددا لم يكرر الفنان
محمود الهندي نفسه في لون
الغلاف إلا بتكرار الأبيض ٣
مرات وهو لون الأساس والأفضل
ثلاث أصداء والأحمر عديدين
ولتجد أنه على مدار كل الأعداد
ابتكر في كل مرة لونا مشتقا
جديدا ضاربا رقما قياسيا في



محمود الهندي

اشتقاقات الألوان ليست أن
اليسار هو التطور والاختلاف
وليس المجردة والتكرار والتشابه.
وخلافا للألوان فكل غلاف له
شخصيته المستقلة خفيفة الظل
مرحة للعين وبسيطة وأنيقة
وجميلة في ذات الوقت.

ليس هذا الحساس اكتشاف
للغنان محمود الهندي فهو أولا
صديق قديم شربنا شايها دافئا
معا في ليالي المنصورة الشفوية
الباردة، وكان حديثه عن الفن
والتذوق يملأ المكان الفخير حولنا
بهجة وغنى، وله الكثير في
معرفة كيفية قراءة الصور
ولكنها تحية لابد منها لأن شكل
المجلة أو الجريدة أصبح الآن
شيئا لا يمكن فصله عن
موضوعها ولم يعد جازز
التفاضل عن الشكل الفني
الجيد للمطبع بحجة أنه يقدم
لك أفكارا جيدة. فمهما كنت
تحمل من أفكار فلا حجة أن
تكون ملابسك غير نظيفة. بهذا
المنطق الذي كان يحرص عليه
ويدافع عنه محمود الهندي
بحساس وقوة وعنف أحيانا في
أحلك الظروف وأقساها أمام كل
من كان يطالبه بالتنازل أو
التهاون عن بعض ما يؤمن به
من قدسية وخصوصية للفن
والجمال، واليسار المشرق غنى
دائما ليس بأفكاره فقط ولكن
برسومه وألوانه أيضا.

أحمد طاهر -
الحامى - المنصورة

أحزاب صاحب الفضيلة!

مساغبات

لله، وما أنزل الله، وهي نظرية تتجاهل أنه - جل جلاله - لا يحكم بنفسه، وأن ما أنزله على رسوله، يفسره ويطبقه ويحكم به بشر من البشر، قد يصيبون وقد يخطئون، ويجازين - في الحالتين على نيتهم - ومعنى هذا أن ما هو بشري، ليس بالضرورة، ضد ما هو إلهي أو سماوي، وأن العبرة بالنتائج، استنادا إلى القاعدة الأصولية التي تقول أن الله لا يقصد إلا مصلحة عباده!

وما قات على فضيلته هو أن الأحزاب السياسية، هي تنظيم اجتماعي توصل إليه البشر - بعد تجارب مريرة - لكي يصنعوا وينظموا جهودهم في جماعات تدافع عن المصالح المشتركة بين أعضائها، وتوازن بين هذه المصالح ومصالح غيرهم من الجماعات، ولكن تبشر بما تراه محققا لمصالح البلاد والعباد، وتكف يد الحاكم الظالم عن ظلمه، وتحميه من أن يدعي أنه ظل الله على الأرض، وقد عرف التاريخ الإسلامي أشكالا أولية منها، حتى في عهد الرسالة، فكان هناك حزب الشيطان وحزب الله وحزب المنافقين، وعرفها في الصراع الذي دار حول الإمامة بين الحوارج والشيعة وأهل السنة في أعقاب مقتل الخليفة عثمان، وعرفها في الفرق الإسلامية المتعددة، التي عبرت عن مصالح اجتماعية وروى فكرة وسياسة متناقضة .. بل أن فضيلة الشيخ الشعراوي نفسه، كان في صدر شباهة عضوا في حزب الوفد ومن المحتزين لإصلاح الأزهر على عهد الصراع بين الضيخين «الظاهري» و«المراسي» وكان قبل عشرين عاما، وزيرا للأوقاف، في حكومة ما كان يعرف آنذاك باسم حزب مصر العربي والاشتراكي كمان!

وإذا كان فضيلته يرى أنه لا ضرورة للأحزاب السياسية فسا هو التنظيم السياسي للدولة وللمجتمع في رأيه؟ .. وما هو تفسيره لآيات الشورى في القرآن الكريم؟ .. وما هو رأيه فيما قاله الأستاذ خالد محمد خالد، من أنه يرى أن النظام الديمقراطي المطبق في إنجلترا هو التفسير الأدق لآيات الشورى في القرآن؟

وما هي في رأيه الأسس التي يختار المسلمون حكاهم استنادا إليها .. وهل يرى فضيلته أن على المسلمين أن يتركوا الحاكم ليحكم كما يشاء ويهوى .. حتى لو كان ظالما فاجرا، دون أن ينظروا جهودهم للاعتراض عليه أو على الأقل يشيرون عليه بما فيه مصلحتهم؟

أليس ذلك صراعا من أجل الخير، وتقربا إلى الله بما صاحب الفضيلة؟!

رحم الله الإمام جمال الدين الأفغاني الذي كان يقول :
« لا أعرف معنى للزولم الفناء - في الله، إنما الفناء - يكون في عباد الله، بتعليمهم وتقديهم وترقيتهم ونشر العدل بين صفوفهم » .

أعلن فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي، رفضه للأحزاب السياسية، إذ أنه ليس في الإسلام أحزاب سياسية ولو أن فضيلته، قد خاطب بكلامه ذلك، هؤلاء الذين يسعون لإعطاء اجتهداتهم البشرية، صفة التقديس، فيزعمون أن الله عز وجل يؤيدهم، ولا يزيد غيرهم وأنهم «حزب الله» بينما الآخرون «أحزاب الشيطان» وكان ذلك ما يليق بالرجل الذي يوصف بأنه إمام الدعاة إلى الله، لأنه الذي يصون الإسلام - كمقيدة عن أن يكون طرفا في الخلافات التي تدور بين البشر - حول ترتيب شئون دينهم، طالما أن هذه الخلافات لا تمس أصول العقائد، خاصة وأن إقحام الإسلام في هذه الخلافات - منذ رفع الحوارج شعار الدعوة إلى تحكيم القرآن في الصراع بينهم وبين خصومهم - قد انتهت إلى ظهور عشرات الأحزاب كل منها يزعم أنه حزب الله، وكل منها يكفر الآخر، وهي ظاهرة ما تزال قائمة إلى اليوم ولم يثبت يوما، أنها أفادت الإسلام أو المسلمين، أو أدت إلى تقدمهم، الذي تحقق في ظل تطبيقهم للحديث النبوي الشريف الذي يقول «أنتم أعلم بشئون دينكم»!

لكن فضيلته، ببر إعلاته ذلك، يقول «إن الأحزاب السياسية تقوم على أفكار بشرية قابلة للخطأ والصواب، فهي استبداد فكر بشري على فكر بشري آخر، وعظمة الإسلام أن الكل يخضع لله وحده» (السياسي المصري - ١٦ مايو ١٩٩٣)

ما يقوله فضيلة الشيخ الشعراوي، هو نموذج لما يذيعه كثيرون من الدعاة والوعاظ من آراء في موضوعات ليسوا بالضرورة - على علم كاف بها وليس بالضرورة مما يدخل فيما تخصصوا فيه - وهي آراء كان يمكن تجاهلها لولا أنهم - أولا - يتحسمون فيها الإسلام، بلا منطق ودون ضرورة، فيضيقون على تلك الآراء قنسية الدين في نفوس البشر، ولولا أنهم - ثانيا - يستعنون بتأثير جماهيري واسع مما يؤدي إلى تسليل آرائهم غير الصحيحة إلى عقول العوام وأشباههم فتضر - عن غير قصد - المسلمين، ولا تفيد الإسلام.

واخطأ الرئيسي فيما يقوله فضيلة الشيخ الشعراوي، أنه يضع كل ما هو بشري في موقف التعارض مع ما هو إلهي وسماوي، فهو يرى أن كل النظريات السياسية، التي تعتقد عليها الأحزاب، قد ظهر فيها العديد من الأخطاء، بينما الكتاب والسنة ما يزالان وسيظلان إلى يوم القيامة المنهج السليم لقيادة المجتمعات، وهو يطالبنا بأن نتصاع جميعا للتنهج السماوي، ودلا من أن نتصارع تحت راية الأحزاب، نتصارع من أجل الخير، ونتنافس من أجل التقرب لله!

وما يقوله فضيلته، هو نتيج آخر على نظرية «الحاكمية لله» التي تعتبر كل ما هو بشري من الأفكار والتصورات والتشريعات والبرامج، هو «ظواهر» وبغيت على حق الله عز وجل، ينهى تحطيمه ليكون الحكم



« استراحة المسافرين » ١٨٨٤ ميلادية
لوحة الفنان هوت لازيرتية



شركة النصر لصناعة الزجاج والبلور

إحدى قلاع الصناعة المصرية

خبرة ٦٠ عامًا

تضم المصانع التالية :

المصنع الأم "ياسين" مصنع مسطرد / مصنع الحفزة والرأس السوراء / مصنع الوابلي
كبرى شركات الشرق الأوسط

تقدم فخر إنتاجها من :



- ♦ الأدوات الزجاجية المنزلية والكريستال الفاخر .
- ♦ احتياجات الفنادق الكبرى من أدوات المائدة .
- ♦ الصوف الزجاجي لعمليات العزل الحراري .
- ♦ الزجاج المسطح ٤، ٦، ٨ مم وللمقوش والعسلي والمسلح بالسلك .
- ♦ زجاجات المياه الغازية والسوائل والمواد الغذائية والأدوية والكيميائية .
- ♦ تنكات المياه والمواد الكيميائية من البوليمر المسلح بالألياف .
- ♦ البرطمانات والأبرولة الطبية وأدوات لمعامل زجاج الأمان للسيارات .
- ♦ وعربات السكك الحديدية والمترو والترم وواجهات المنازل والفنادق .

ويسعد الشركة أن تعلن عن :

- ♦ وحدة الزجاج اليدوي الفاخر .
- ♦ زيادة إنتاج الأبرولة الطبية إلى ٤٥٠ مليون أمبول سنوياً .
- ♦ زيادة إنتاج الزجاج المسطح إلى ٢٠ ألف طن سنوياً والمقروش إلى ٢٩ ألف طن سنوياً وأدوات المنزلية إلى ٧٢ طن يومياً .
- ♦ إنتاج ٢٠٠ طن من مواد الزجاج المتعارف لإنتاج الأبرولة بـ ١٢٠٠٠٠ لسترة .
- ♦ تحسين الجودة بإقامة فـ ١٠٠٠ مترية لضمان تـ ١٠٠٠٠٠٠ .
- ♦ وقد قامت الشركة بالتصدير إلى الدول العربية الشقيقة واليونان وقبرص . وهناك محادثات لفتح باب التصدير للدول الأفريقية .



إدارة العامة : ١١ شارع الشرفين / القاهرة - كيبست بريد القاهرة ت : ٣٩٢١٦٧٥

تلفزيونياً : زجاج مصر / تـ ٩٣٩٤٨ TLX: 93948 SOGAG UN

القطاع التجاري : شارع صبرى أبو علم - عمارة اللوى - ت : ٣٩٢٤١١١